الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945
قالمة

قسم التاريخ

تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

واقع الإقتصاد الجزائري عشية قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870-1914)

مذكرة مكملة نيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر

- إعداد الطالبتين:

- الخان آمنة
- بوطغان حنان

- تحت إشراف الأستاذ

- أ.د/ فركوس ياسر

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة

السنة الجامعية 1439هـ-1140هـ/2018م-2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله

وصحبه أجمعين:

عرفانا منا بالجميل نبدأ بشكر المولى عز وجل على ما من به علينا من عمل

ودين وتوفيق وسداد فله الحمد والشكر والثناء الحسن.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى من رافقنا بتوجهاته طيلة مدة إنجاز هذا البحث

ولم يبخل علينا بآرائه و أفكاره النيرة ويبقى دائما مثال للعطاء والتواضع إلى

أستاذنا المشرف: فركوس ياسر.

الشكر موصول كذلك إلى أساتذتنا الكرام بقسم التاريخ جامعة 8 ماي

1945 بقالمة اللذين كان لهم الفضل في تعليمنا وتوجيهنا فجزأهم الله خيرا.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين اللذان سهرا على تعليمي وتربيتي ، أطال الله في عمرهما وبقيا لي ذخرا وفخرا.

زوجي الذي صبر علي وتحمل معي مشقة إنجاز هذا البحث

إلى من شاركني أفراحي و أحزاني إلى إخواتي بشرى و إكرام و إخوتي وزوجاتهم و أبناءهم (غفران زكريا. ضياء الدين)

إلى صديقتي التي تقاسمنا مع بعضنا وتشاركنا في إنجاز هذا البحث.

الصديقات العزيزات: لبنى– بسمة–سناء–وداد وزميلاتي في القسم.

و أتمنى من الله أن يوفقنا إلى كل ما يحبه ونرضاه.

آمنة

الإهـداء

قال تعالى:

بسم الله الرحمان الرحيم

" وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا،إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما، وقل لهما قولا كريما"

صدق الله العظيم الإسراء الآية 23

إيمانا مني بمكانة الوالدين عند الله سبحانه وتعالى، و إجلال وتقديرا لوالدي الكريمين أهدي هذا العمل إلى:

روح أبي الغالية إسماعيل رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه.

إلى أمي ثم أمي ثم أمي الغالية، التي لن أوفيها حقها مهما حييت التي لطالما ساعدتني في مشواري الدراسي، ولولها لما تمكنت من النجاح، فتوجيهاتها منحتني القوة ودفعتني إلى النجاح.

كما أتقدم بهدا الإهداء إلى جميع الأقارب و الأصدقاء الذين لطالما أحبوني وشجعوني على المثابرة والنجاح وفرحو دائما لنجاحي.

إلى أعز صديقة و أوفاها: ظافري مفيدة التي دعمتني وشجعتني طيلة مشواري الدراسي.

إلى إخوتي و أخواتي: منير ، رضا، أمال ، جزيرة، حكيمة.

إلى كل أبنائهم وبناتهم: سندس، لوجين، رماس، رتاج، رونق، ميساء، آدم، رحيم، منار، إناس، إسكندر، آلاء، أمجد.

إلى زوجة أخي الغالية: سامية التي دعمتني طيلة مشواري الدراسي

إلى كل من صديقاتي: أميرة، كوثر، يسرى، نبيلة.

إلى كل من تصفح هذا الرسالة طالبة من المولى عز وجل أن تكون عونا له من بعدي

وشكرا

حنان

مقدمة:

لقد كانت الجزائر من بين ضحايا المد الاستعماري الذي ظهر مع القرن 19 وذلك بسبب غنى أرضها وموقعها الاستراتيجي مما جعلها محل لأطماع الدول الاستعمارية وفي مقدمتها فرنسا التي ومنذ دخولها إلى الجزائر 1830 وهي تعمل جاهدة لترسيخ دعائم وجودها فيها، فبعد تمكنها من غزوها عسكريا والتغلغل داخل أراضيها، انتهجت سياسة مغايرة من خلال توجيه تركيزها نحو الجانب الاقتصادي من خلال تجريد الجزائريين من أغلى ما يملكون وهي الأرض وذلك بإصدار ترسانة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى تقنين عمليات السلب لتسهيل انتقال الأراضي من أيادي الجزائريين إلى المستوطنين الأوروبيين الوافدين، فقد أدركت السلطات الاستعمارية أن مستقبلها الاستعماري مرتبط بمسألة الاستيطان، هذا الأخير يتوقف على قدرة السلطات الاستعمارية على توفير الأراضي اللازمة لذلك سعت جاهدة إلى الاستيلاء على أكبر قدر من الأراضي واستغلالها واستثمارها بما يخدم مصلحة فرنسا والمستوطنين، وخلال الفترة الممتدة من 1870 إلى 1914 أي خلال الجمهورية الفرنسية الثالثة عرفت الجزائر تغييرا جذريا في طبيعة النظام الاقتصادي، حيث تحول من نظام تقليدي الفاشي إلى نظام رأس مالي تجاري يخدم الصالح العام الفرنسي.

ومن هنا جاء موضوعنا المرسوم" الواقع الاقتصادي للجزائر عشية قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870-1914" للتعرف على مختلف الأوضاع الاقتصادية للجزائر خلال هذه الفترة.

أهمية الموضوع:

تعتبر هذه الدراسة مهمة وضرورية لمعرفة التغيرات الجوهرية التي أحدثتها سلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر على الصعيد الاقتصادي، و إعطاء تعليل علمي حقيقي لدور الاستعمار الفرنسي في هدم البنية الاقتصادية للشعب الجزائري و إبراز معاناة الجزائريين من جراء هذه السياسة القمعية التي أثرت سلبا على المجتمع الجزائري.

حدود الدراسة:

ينحصر موضوع مذكرتنا بين (1870-1914) وهو يغطي فترة مهمة من تاريخ الجزائر حيث يمثل تاريخ 1870 قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة وبداية النظام المدني وسقوط النظام العسكري في الجزائر وتنتهي عند سنة 1914 وهو يمثل بداية الحرب العالمية الأولى.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- الميولات والرغبة الشخصية لكلينا لدراسة المواضيع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي على خلاف المواضيع السياسية البحتة التي تعتبر معقدة نوعا ما بالنسبة لنا.
- محاولة منا لملامسة والوقوف على الواقع الاقتصادي الذي عايشه أجدادنا و إعطاءه صورة ولو بسيطة لهذا الواقع.

أسباب موضوعية:

- تكوين مرجعية فكرية حول الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي وبداية الاحتلال.

- معرفة طبيعة السياسة الاقتصادية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي بالجزائر.
- الوقوف على التحولات الاقتصادية الكبرى للاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة.
- إبراز أوضاع الشعب الجزائري ومعاناتهم.

أهداف الدراسة:

كان اختيارنا للبحث في هذا الموضوع من أجل الإطلاع الواسع على الوضع الاقتصادي للجزائر في ظل الجمهورية الثالثة وتحقيق الهدف العلمي الذي يقدم لنا المعلومات الكافية عن الوضع.

- توضيح مرحلة من مراحل تاريخ الجزائر
- إعطاء صورة واضحة عن السياسة الاقتصادية في الجزائر
- محاولة إدراك معاناة الجزائريين من خلال هذه السياسة
- المقارنة بين الاقتصاد الجزائري التقليدي و الاقتصاد الرأس مالي المستحدث

-الإشكالية:

وتمحورت إشكالية بحثنا حول:

كيف كان الواقع الاقتصادي للجزائر في ظل نظام الحكم المدني؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف كانت الأوضاع الاقتصادية للجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاحتلال الفرنسي؟
- فيما تمثلت السياسة الفرنسية الاقتصادية خلال فترة الحكم المدني؟

- فيما تمثلت أهم التشريعات والقوانين في المجال الزراعي والصناعي والتجاري؟
- ما هي أهم التحويلات الاقتصادية الكبرى التي عرفها الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي الانعكاسات التي خلفتها هذه السياسة الاقتصادية على المجتمع الجزائري؟

وللإجابة على هذه التساؤلات وضعنا الخطة التالية تتكون من مقدمة وفيها التعريف بالموضوع و إعطاء فكرة أولية عنخ، و أربعة فصول:

فصل تمهيدي بعنوان: الأوضاع الاقتصادية للجزائر في ظل نظام الحكم العسكري(1830-1870) تناولنا في المبحث الأول الزراعة من حيث أوضاعها أواخر العهد العثماني وبدايات الاحتلال ثم تحدثنا عن السياسة الاقتصادية الفرنسية في هذه الفترة و الاستيطان ودوره الاقتصادي وفي الأخير تطرقنا إلى توجيه الإنتاج الزراعي نحو المنتوجات الصناعية، أما المبحث الثاني فتناولنا النظام الضريبي والمالي في هذه المرحلة، والمبحث الثالث خصصناه للصناعة حيث تكلمنا عن أهم الحرف والحرفيين و أهم ما ميز الصناعات الجزائرية وفي المبحث الأخير التجارة من حيث الأوضاع وشبكة الطرق و أهم الصادرات والواردات.

أما الفصل الأول فبعنوان: السياسة الاقتصادية الفرنسية في ظل الجمهورية الثالثة 1870-1914 تناولنا في المبحث الأول أهم التشريعات الاقتصادية الفرنسية في هذه الفترة سواء زراعية صناعية وتجارية.

وفي المبحث الثاني الاستيطان ودوره في النهب الاقتصادي من حيث استقدام مهاجري الألزاس و اللورين و أهم القوانين التي سنتها السلطات الاستعمارية تدعيما للاستيطان، وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى انعكاسات السياسة الاقتصادية على الجزائريين من خلال نزع ملكية الأراضي من أصحابها و انتشار الفقر في أوساط الجزائريين وتدهور الحالة الصحية، و أخطر انعكاس لهذه السياسة وهو تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

و أخيرا الفصل الثاني وعنوانه: الأوضاع الاقتصادية للجزائر في ظل نظام الحكم المدني (1870-1914) تطرقنا فيه إلى الأوضاع الزراعية وتضمن حالة النشاط الزراعي في هذه الفترة ووضعية الفلاح الجزائري وتربية الماشية و أهم المزروعات التجارية في هذه الفترة.

المبحث الثاني تناولنا فيه السياسة المالية والضريبة، المبحث الثالث خصصنا للأوضاع الصناعية فتطرقنا إلى أهم الصناعات الاستخراجية من المناجم الجزائرية، والمبحث الرابع و الأخير تناولنا فيه الأوضاع التجارية من حيث الأسواق الجزائرية والمواصلات(الطرق البرية ، السكك الحديدية والموانئ)، وفي الأخير الصادرات والواردات وتتذيل هذه الخطة خاتمة تناولنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

مناهج الدراسة:

أما فيما يتعلق بالمنهج المتبع في هذه الدراسة والذي هو في الحقيقة ليس منهجا واحدا، وذلك حسب طبيعة المادة العلمية المتعلقة بكل مبحث، فقد اعتمدنا على:

المنهج التاريخي: وذلك بذكر الأحداث التاريخية بطريقة متسلسلة حسب المكان والزمان.

المنهج الوصفي: من خلال تقديم وصف الوضع الاقتصادي السائد خلال هذه الفترة، و أهم التغيرات التي طرأت عليه، ووصف أهم مراحل تطور هذا الوضع.

المنهج التحليلي: من خلال استنتاج انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على الأهالي الجزائريين.

المنهج المقارن: للوقوف على بنية الاقتصاد الجزائري القديم والبنية الاقتصادية الجديدة المستحدثة من طرف الفرنسيين و إبراز الإخلاف بينهما.

أهم مصادر ومراجع البحث:

كتاب حمدان بن عثمان خوجة" المرآة" وهو مصدر مهم كونه عايش الأحداث التي عاشها الجزائريون أثناء الاحتلال.

كتاب أبو قاسم سعد الله تحت عنوان الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900 الجزء الأول حيث يعتبر مرجعا مهما في التاريخ المعاصر.

كتاب تاريخ الجزائر المعاصر وكتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا بجزأيه الأول والثاني لمؤلفهما شارل روبير أجرون الذي ساعدنا في معرفة الأوضاع الاقتصادية للأهالي قبل وبعد 1870 والسياسة الفرنسية في هذا المجال.

كتاب عدة بن داهة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ج1،ج2،

أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي و تضمن مسألة العقار بصفة خاصة.

إضافة إلى مجموعة من الأطروحات:عبد الحكيم رواحنة" السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930" ومذكرة، بختاوي خديجة" التحولات الاقتصادية ولاجتماعية والسياسة في عمالة وهران (1870-1939) ، صالح حيمر " السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930ط

صعوبات الدراسة:

و إن كان لابد من الحديث عن الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة إنجازنا لهذا العمل فلعل أهمها: ضيق الوقت نظرا لتشعب الموضوع وغزارة المادة العلمية في بعض جوانبه وتشابه المعلومات في جميع المراجع.

وفي الأخير نرجو من الله تعالى أن تكون هذه الدراسة قد قدمت فائدة ولو بسيطة في مجال البحث التاريخي و أن تكون دافعا لبحوث ودراسات أخرى.

الفصل التمهيدي: الأوضاع الاقتصادية للجزائر في ظل نظام الحكم العسكري(1830م-1870م)

- **المبحث الأول:** الزراعة

-المطلب الأول: الزراعة أواخر العهد العثماني

-المطلب الثاني: السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر 1830 م - 1870م

-المطلب الثالث : الاستيطان ودوره الاقتصادي

-المطلب الرابع: توجيه الإنتاج الزراعي نحو المنتوجات الصناعية

- **المبحث الثاني:** التنظيم الضريبي والتنظيم المالي

-المطلب الأول: التنظيم الضريبي

-المطلب الثاني: التنظيم المالي

- **المبحث الثالث:**الصناعة

-المطلب الأول: الصناعات الجزائرية في العهد العثماني ومدن صناعتها

-المطلب الثاني: أهم الحرف والحرفيين

- المطلب الثالث:ميزات الصناعة الجزائرية

- **المبحث الرابع:** التجارة

-المطلب الأول: شبكة الطرق

-المطلب الثاني: الصادرات والواردات

الفصل التمهيدي: الأوضاع الاقتصادية للجزائر في ظل نظام الحكم العسكري(1830م-1870م)

كان الاقتصاد الجزائري في أواخر العهد العثماني والسنوات الأولى للاحتلال الفرنسي يرتكز على نمط الإنتاج الزراعي والرعي، حيث كان الفلاح الجزائري مرتبطا بالأرض ارتباطا وطيدا، وقد تميزت الوضعية الاقتصادية في هذه الفترة بعدة مميزات سنحاول التطرق إليها في هذا الفصل التمهيدي من خلال استعراضنا لأهم المنتوجات الزراعية آنذاك وأهم الحرف الصناعية والمبادلات التجارية.

المبحث الأول: الزراعة

-المطلب الأول: الزراعة أواخر العهد العثماني

كانت للجزائر إمكانيات اقتصادية ضخمة قبل الاحتلال الفرنسي، حيث كانت أراضيها خصبة، وتعتبر سهول متيجة من أجمل الأراضي وأوسعها في العالم، وذلك نظرا لخصوبتها ومناخها، إذ تقدر مساحتها بحوالي 330 ميلا مربعا[1]. كما نجد كذلك سهل وهران المتميز باتساعه وخصوبة أراضيه، وسهل تلمسان، الذي ينتج القمح والزيت بوفرة، وسهل إغريسن المصدر الرئيسي للحبوب، إضافة إلى سهل مستغانم الذي كان ينتج القطن والأرز، وسهل عنابة الغني بالمحاصيل الزراعية[2].

[1]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792-1830، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتب: الجزائر،1984،ص57 .

[2]- أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع : الجزائر،1982، ص150.

لقد توفرت في الجزائر أواخر العهد العثماني محاصيل زراعية متعددة كالحبوب التي اختلفت نوعيتها من جهة إلى أخرى ، فقد كانت مناطق الأطلس التلي والهضاب العليا تشتهر بإنتاج نوع جيد من القمح الصلب على عكس ما كانت تنتجه المناطق الساحلية وبعض السهول المنخفضة حيث كانت تنتج قمحا غير جيد، حيث قال فيه حمدان خوجة " أنه من أحلا أنواع القمح لكونه داكن ونشاؤه قليل ولا يمكن الاحتفاظ به لأكثر من سنة واحدة لسرعة تعرضه للانحلال والتلف"[1].

وبالإضافة إلى القمح نجد كذلك الشعير، فمعظم سكان السهول يستهلكونه بكثرة رغم توفر القمح لديهم[2].

وقد اشتهرت كل من معسكر ووهران ومجانة وقسنطينة بإنتاج الحبوب، وكان محصولا رئيسي معدا للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي[3]، حيث قدرت الأراضي المنتجة للحبوب التي يملكها البايلك الشرقي أواخر العهد العثماني 4800 جابدة* وفي بايلك الغرب ما يعادل 3500 جابدة[4]. في حين نجد زراعة الأشجار المثمرة مرتبطة بالمناطق الجبلية الممطرة ذات الينابيع المائية الدائمة الجريان، وفي الواحات الصحراوية الخصبة وقد كانت تغطي مساحات شاسعة قبل أن تنحصر مساحتها أواخر العهد العثماني بفعل قطع وقلع عدد كبير منها لاستخدام أخشابها في إقامة مساكن وصنع الأثاث والطهي والتدفئة[5]، ومن أهم هذه الأشجار نجد التين والزيتون، المشمش، البلوط، النخيل، الخوخ، التفاح،وغيرها [6].

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر،1975م ، ص58.

[2] - حمدان خوجة، المصدر السابق ، ص87.

[3] - حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى: الجزائر،8200م، ص.153

*جابدة: تتمثل في مساحة معينة من الأرض يستطيع أن يحرثها ثوران وعادة ما تبلغ مساحتها من 8 إلى 10 هكتارات ينظر: نصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني1792 م-1830م ،ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر،1985م، ص88.

[4]- نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر،1984م، ص 58.

[5]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص153.

[6]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج 1،(د،ط)، دار الهدى: الجزائر، 2009م، ص 486.

وتعتبر الثروة الحيوانية بأنواعها المختلفة الضأن، الماعز، الأبقار، الخيول، الأحصنة، البغال، الاحمرة، والجمال جانبا آخر من الميدان الفلاحي.

حيث تزدهر تربية الضأن في المناطق الرعوية بالهضاب والسهول العليا الداخلية، وفي بعض المناطق الساحلية، أما الماعز فيربى في المناطق الجبلية الوعرة التضاريس، وفي الهضاب العليا، الغير الخصبة لأنها تتحمل وعورة السطح و قساوة المناخ وفقر التربة.[1]

وبالإضافة إلى هذه الثروة الحيوانية الكبيرة نجد كذلك تربية النحل وإنتاج كميات كبيرة من العسل، تفيض عن استهلاك السكان، وكانت تصدر إلى الخارج.

ونلاحظ أن أغلب سكان الجزائر بالدرجة الأولى قد توجهوا إلى تربية الحيوانات لأنها حرفة تلاءم عدم الاستقرار، وتمكن أهل الريف من التهرب من الضرائب الفادحة التي كان يفرضها الأتراك على المزارعين وكان أغلبها منتشرا في الهضاب العليا.[2]

وقد قدرت الإحصاءات الأولى للجيش الفرنسي عدد الحيوانات في السنوات الأخيرة للعهد العثماني حسب التقرير التالي 6.850.205 رأس غنم، 3.384.902 رأس ماعز، و1.031.738 رأس بقر، و213.321 جملا وناقة،و178.864 حمارا، و131.035 حصانا، و109.069 بغلا.[3]

وعلى الرغم من خصوبة الأرض الجزائرية، وتوفرها على عدة محاصيل زراعية وثروة حيوانية إلا أن الفلاح الجزائري ظل يعاني من ظروف صعبة تجلت في الآفات الطبيعية كالأوبئة والمجاعات والقحط، والجراد بالإضافة إلى الضرائب المالية المفروضة عليه والتي أثقلت كاهله.[4]

---

[1] -يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، (د،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر ، 1999، ص 324

[2] - أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.ص..152-153

[3] - صالح فركوس، المختصر ي تاريخ الجزائر منذ عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين،(د،ط) ، دار العلوم للنشر والتوزيع: الجزائر،2002م، ص336.

[4] -نصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي، مرجع سابق ،ص60.

لقد تأثرت الزراعة الجزائرية بالاحتلال الفرنسي سلبا وإيجابا، فمن جهة انتقلت الأرض غصبا من أيادي أصحابها إلى جالية أروبية يحميها جيش قوامه مائة ألف جندي مسلحا بأسلحة حديثة، وخسر الفلاح الجزائري بذلك مورد رزقه الأساسي وتحول في كثير من الأحيان إلى أجير عند الكولون وأحيانا خماس* على الأرض التي كانت له و لأجداده من قبل ، وكانت الفلاحة أغلبها في المجال الاستهلاكي كالقمح والشعير والنخل والزيتون والتين.[1]

وهناك نواحي إيجابية نتجت عن الاحتلال في مجال الزراعة، ومن ذلك تجفيف البرك والمستنقعات، وتوسيع المساحات الزراعية، وإدخال تقنيات جديدة لتجويد الإنتاج وتطويره، حيث عن طريق المكاتب العربية * تم توزيع المحاريث الخفيفة وبعض الأمشاط والمناجل الكبيرة، إلى جانب تدريب الأهالي على استعمالها بطريقة أكثر عملية ، فقد كانت هناك محاولات إنشاء ما يسمى بالمزارع التعليمية على غرار المزرعة التعليمية العربية الفرنسية في عين واران (1865م) إضافة إلى ذلك تم إدخال زراعات جديدة كالبطاطا وتوفير الأدوية للقضاء على الحشرات الضارة بالنباتات والأشجار.[2]

---

*الخماس : فئة اجتماعية تحدد مكانتها من موقع فقدانها لملكية الأرض، ومن باب تعاقدها مع الملاكين على أخذ الخمس من قيمة الغلة مقابل العمل .ينظر : محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الإحتلالي، ابن النديم: الجزائر2009، ص110.

[1] – عبد الحكيم رواحنة،" السياسة الاقتصادية في الجزائر (1870م-1930م) " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة (2013م-2014م) ،ص33.

*المكاتب العربية: هي المؤسسات التي يتمثل موضوعها في ضمان تهدئة القبائل بصفة دائمة، وذلك بإدارة عادلة ومنتظمة وتهيئة سبل الإستطان، وعلى عمال هذه المؤسسات أن يميلوا أكثر لبحث السلمي لكل المشاكل التي كانت تتطلب أحيانا استعمال القوة, والعمل للتغلب على جميع العراقيل التي تواجهها عن طريق دراسة البلاد والإحاطة بالانتفاضات العسكرية بأقل جهد. ينظر: عبد الحميد زوزو،نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830م-1900م)، (د،ط) ،ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر،2007، ص177.

[2]– عبد الحكيم وراحنة ، المرجع السابق، ص34.

*الأوقاف: نظام إسلامي معروف له أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية في المجتمع استحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرهما من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء... وصيانة المؤسسات التي أنشأت لهذا الغرض كالماء والطرق والمساجد والزوايا...ينظر: أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 9، دار العرب الإسلامي: بيروت، 1998، ص108.

-المطلب الثاني: السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر 1830-1870

أولا : مصادر أملاك الجزائريين

أ-المرحلة الأولى: من 1830م إلى 1850م

1-مصادرة الأوقاف:

لعل أهم ما ميز الفترة العثمانية كثرة الأوقاف* وانتشارها،حيث كانت موزعة على سائر الأنحاء، فلكل مسجد أو مدرسة أوقافها من العقار ، ينفق منها بواسطة مسيرين لها، وتحت مراقبة رجال الدين والقضاة.[1] كما تشمل على الأملاك العقارية والأراضي الزراعية، وتضم العديد من الدكاكين والفنادق والأفران والضيعات، والمزارع والبساتين والسواني والمطاحن، وتكاثرت الأوقاف العامة في المدن الكبرى ولا سيما في الجزائر وقسنطينة وتلمسان.[2]

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الأوقاف قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر وصل إلى1558 بعائدات مقدرة ب4.322.270 ف[3]

فبمجرد دخول القوات الفرنسية أرض الجزائر، لم تتأخر عن تعزيز عملية العدوان بالسطو على أملاك الجزائريين خاصة فيما يخص مصادرة الأراضي وذلك عن طريق مجموعة من التشريعات.[4]

---

[1]- عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ،(د،ط) دار الأمة: الجزائر، 2013، ص 47.

[2]- موسى عاشور: "أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف"، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول: العقار ابان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م، منشورات وزارة المجاهدين: الجزائر،2007، ص 73

[3]- محمد عيساوي ونبيل شريخي، الجزائر الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830م-1870م، (د،ط) مؤسسة كنوز : الجزائر ،م1201، ص35.

[4] - نصر الدين بن داود:"مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية" أعمال الملتقى الأول حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م: الجزائر 2007، ص 51.

رغم ما جاء في البند الخامس من معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830م التي حررها قائد الحملة الفرنسية دي برمون وتحتها الداي حسين ما نصه حرية المعتقد بالدين الإسلامي،واحترام كل شيء يرمز إليه والمحافظة على أموال الأوقاف وعدم التعرض لها بالسوء من طرف فرنسا.[1] ولم يمضى إلا شهران على الاحتلال الفرنسي للجزائر وها هي الإدارة الاستعمارية تسارع في إصدار مرسوم يستهدف الأملاك الوقفية التي لها رمزية دينية واجتماعية لدى الجزائريين ما يكشف النية الخبيثة للاستعمار الفرنسي.[2]

قانون سبتمبر 1830م:

مرسوم ديبرمون كان أول قرار فرنسي أصدره الجنرال كلوزيل يتضمن إعلان سلطة الاحتلال عن إنشاء قطاع أملاك الدولة، تحت تسمية الدومين* وضم الأراضي التي كانت بيد السلطة الجزائرية إلى هذا القطاع[3].

حيث ينص على:" كل الدور والدكاكين والمخازن والحدائق والأراضي والمحلات والمؤسسات مهما كان يشغلها أناس بإسمهم بالإضافة إلى المؤسسات التابعة لمكة والمدينة كل ذلك يدخل في أملاك الدولة (الدومين) ويجب أن تستثمر لحسابها"[4]

قانون 7 ديسمبر 1830م :

وهو مكمل للقرار السابق ونص على ضم كافة الأوقاف الإسلامية التي شملت(أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا وسبل الخيرات و أوقاف الأندلس والطرق والمياه والانكشارية) إلى قطاع أملاك الدولة.[5]

---

[1]- موسى عاشور ، المرجع السابق ، ص 75

[2]- خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830م-1871م دار دجلن: الجزائر 2007،ص 21

*الدومين: ممتلكات الدولة، أي الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة أو الخاصة ينظر: محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، المالية العامة، دار المعلم: الجزائر،2003، ص 54

[3]- صالح حيمر، "السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830م-1930م)" ،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر ، بتنة، 2013م-2014 ،ص 31.

[4] – عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ – الجزائر خاصة- ما قبل التاريخ إلى 1962 ، ج 2 ، (د،ط) دار المعرفة: الجزائر، 2009، ص 223.

[5]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989) ،ج 1، دار المعرفة : الجزائر، 2006، ص 158.

وقد صاحب هذه المصادرات نتائج كبيرة منها تدمير المحاصيل وانخفاضها وتخريب الحدائق وخطوط الهدروليك الحاملة للمياه الضرورية للري، وهذا التدمير انطبق أيضا على المناطق الجبلية التي تميزت دائما بالأشجار المثمرة الكثيفة والمتنوعة مثل منطقة بني مناصر ناحية شرشال والونشريس، وبهذا يكون انخفاض الإنتاج وبداية تفكيك الريف الجزائري وارتفاع الأسعار[1].

قرار 28 ماي 1832م:

الذي يوضح سجلات تقيد فيها طبقا لأحكام والقوانين الفرنسية إلى الرهون العقارية والبيوع العقارية والإيجارات التي تفوق مدة تسع سنوات كتابات ضبط الجزائر ووهران وعنابة .[2]

قرار 1 مارس 1833م:

يأمر الملاك الجزائريين القائمين على المؤسسات الدينية الإسلامية بتسليم سندات الملكية لإدارة الدولة الفرنسية في آجال محددة، والهدف منه هو مصادرة الوقف وتسليمها للمعلمين الأوربيين.[3]

ويتجلى هدف الإدارة الفرنسية من مصادرة أملاك الجزائريين في هدفين أولهما :

سياسي: يتمثل في خوف الفرنسيين من إبقاء المسلمين على أملاكهم وخصوصا أملاك الوقف مما يجعل وكلائها وعلمائها ومفتيها زعماء دينيين ، سياسيين، معارضين للوجود الفرنسي.

ثانيا المستوى الاقتصادي: فبقاء هذه الأملاك في أيدي الجزائريين سيبقيهم أغنياء ومستغنيين عن السلطة الجديدة، ولن يحصل الفرنسيون خاصة والأوروبيون بصفة عامة على طريقة لشراء الأملاك والاستقرار في الجزائر[4].

---

[1] -Djilali sari ,la dispossession des fellah (1830-1962) eng, Ed, Algeri , 2010, P17.

[2] -رشيد فارح: "المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية" ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول : العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1962، منشورات وزارة المجاهدين :الجزائر ،2007، ص،96.

[3] – عبد القادر سلاماني، الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة1832م-1847م ، دار قرطبة، الجزائر، 2013،ص.ص -278 277

[4] – أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية(3081م-0190م ، ج 1 ، دار الغرب الاسلامي: بيروت، 1992،ص 76.

قرار23 مارس 1843م:

أصدر في عهد الجنرال بيجو، وقد تضمن مدا خيل ومصاريف المؤسسات الدينية إلى ميزانية الدولة، وجاء في مادته الأولى على أنه مهما كانت طبيعة المؤسسات الدينية فإن مصاريفها تكون مرتبطة بالميزانية الاستعمارية[1].

قرار 4 جوان 1843م: الذي قضى بمصادرة جميع الأملاك المحبسة على المسجد الأعظم

قرار 6أكتوبر 1843م :

قرار يضم بصفة نهائية كل الأملاك الوقفية التابعة للمساجد والزوايا والمرابطين والمؤسسات الدينية والأضرحة والمقابر التابعة لها لأملاك المستعمر.[2]

مرسوم 1 أكتوبر 1844م:

أعلن هذا المرسوم أن جميع الأراضي غير المستغلة في مناطق محددة ستصنف على انها خالية، إذ لم يثبت أحد حق ملكيتها، وفيما يتعلق بالحبوس ادعت بأن الإجراءات المتكررة قد أفقدتها نفعها البدائي ، وهي تشكل عقبة في وجه التطور ، وقد حان الوقت لإعلانها قابلة للبيع، وبعبارة أخرى فقد ألغي هذا المرسوم ملكية الحبوس[3].

[1] – سفيان شبيرة:" دوافع وتبعيات مصادرة الأراضي الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر" مجلة علوم الانسان والمجتمع، المعهد الوطني المتخصص لتكوين إطارات الشؤون الدينية والأوقاف، العدد 10 ، الجزائر (د، س) ص 222.

[2] – موسى عاشور المرجع السابق، ص.ص 79- 80.

[3] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق،ص.ص23-24

وكان هدف السلطات الفرنسية من خلال هذا القرار هو إيجاد صيغ جديدة لانتقال الأرض من الجزائريين إلى الأوروبيين.[1]

قرار 3 أكتوبر 1848م:

ينص على أن المباني المنسوبة لمساجد المرابطين والزوايا ولكل المؤسسات الدينية التي لازالت مسيرة من طرف الوكلاء تسلم وتسير من طرف مصلحة أملاك الدولة.[2]

قرار 30 أكتوبر 1858م:

أخضع هذا القرار مؤسسة الأوقاف للأحكام المعاملات العقارية المطبقة على المسلمين واليهود، وبذلك أدخل الوقف نهائيا في مجال التبادل العقاري حسب أحكام القانون الفرنسي فشكل ذلك ظهور المستعمرات الأوروبية الأولى بالقبة والشراقة ودالي ابراهيم وحسين داي.[3]

1-مصادر ملكية القبائل:

لم يتوقف الاستعمار الفرنسي عند مصادرة الأوقاف الجزائرية ، بل واصل سياسته الجائرة تجاه الجزائريين بتفقيرهم ومصادرة أراضيهم الخصبة الفلاحية عنوة بواسطة القوانين ومنحها للمعمرين الأوروبيين فرنسيين وأسبان ومالطيين لا ذمة لهم ولا ضمير مولعين بحب المال.[4]

مرسوم 1832م:

الخاص بمصادرة أراضي القبائل الثائرة.

---

[1] – محمد بليل:" التشريع العقاري الاستعماري خلال القرن 19- القطاع الوهراني نموذجا-" ، مجلة العصور جامعة وهران، العدد16-17، الجزائر، 2010م /2011م، ص 121.

[2] – سفيان شبيرة، المرجع السابق، ص223.

[3] – بشير بلاح ، المرجع السابق، ص159.

[4] – عمار عمورة، المرجع السابق، ص 283.

مرسوم 22 جويلية 1834:

ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا، بناء على توصيات اللجنة الإفريقية* وهذا المرسوم يعتبر أخطر قرار للحكومة الفرنسية لأنه جعل من الجزائر ملك لفرنسا، وبالتالي كل التجاوزات والانتهاكات التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية بالجزائر مسموح بها، مما سمح بمزيد من السلب والنهب واستنزاف للاقتصاد الجزائري[1].

مرسوم 1 نوفمبر 1844:

أثبتت شرعية ما يملكه الكولون من قبل وصادق على العقود العقارية السابقة[2]

مرسوم 21 مارس 1843م:

القاضي بمصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية ، وكان يعد سلاحا للفرنسيين باختيار أجود الأراضي الزراعية و إدعاء ثورة أصحابها ضدهم كذلك ضم الفرنسيون أملاك الحبوس إلى ممتلكات الحكومة العامة ، وادعوا أنهم ينفقون على التعليم والمساجد والأعمال الخيرية[3].

مرسوم 31 أكتوبر 1845م:

القاضي بمصادرة أراضي جميع القبائل التي تقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الموالية لهم، وكل من يساعد أعداء الإدارة الفرنسية بشكل مباشر أو غير مباشر.[4]

*اللجنة الإفريقية: تكونت في فرنسا وجاءت إلى الجزائر في أوت 1833م وعادت إلى فرنسا في 19 نوفمبر 1833 لتقرر فيما إذا يمكن الاحتفاظ بالجزائر أو الإخلاء عنها بعد أن زار أعضاءها العاصمة، وهران، أرزيو، بجاية ، عنابة، ينظر: بن اهة، الاستطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال 1830-1962 ، ج 1 ، المؤلفات، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص303.

[1]- مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر، دار هومة: الجزائر (د، س) ، ص14.

[2]- عدة بن داهة،المرجع السابق، ص317.

[3]- جلال يحي، السياسة للفرنسية في الجزائر 1830م-1960م ، دار المعرفة: مصر، 1959، ص 223.

[4] - الغالي غربي وآخرون ، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الجزائر، 2007، ص 221.

قانون 21 جويلية 1846م:

ينص على أن السلطات الاستعمارية سوف تباشر إجراء تحقيق عن عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحتها وفق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية، وكل الأراضي الغير مزروعة والتي لا يملك أصحابها وثائق تثبت حيازة سندات ملكية.[1]

فإنها تتحول إلى ملكية الدولة، أي أن عدم زراعة الأراضي سيكون سببا كافيا لانتزاع ملكيتها.[2]

ومثالا على ذلك نذكر أنه في متيجة وحدها تم مصادرة 78.000 هكتار وهذا بحجة أن أصحابها ليست لديهم عقود تثبت ملكيتهم لهذه الأرضي، وبهذا مست هذه المصادرة حوالي 2000 أسرة.[3]

قانون 16 جوان 1851م:

القاضي بمصادرة أراضي القبائل وإلحاقها بملكية الإدارة.[4]

قرار 1853/08/19م: الذي نص على حجز أراضي الجزائريين المهاجرين في دوائر وهران ، تلمسان، للبدو، لالة مغنية والغزوات.

قرار 1854/04/19م: القاضي بحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دائرة عين تيموشنت ومعسكر.

قرار 1855/10/27م: القاضي بحجز ممتلكات المهاجرين من دائرة سعيدة.

قرار 1855/06/15م: المطبق على الملكيات العامة والخاصة بقبيلة أولاد ميمون.

---

[1]- الطاهر بن خلف الله: " التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830م-1962م "، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر، 1995م، ص 144.

[2]- رشيد فارح ، مرجع سابق، ص 103.

[3] - Mohamed elyes Mesli.les origins de la crises Agricola en Algeri du cantonnement de 1846 à nationalization de 1962; éd ;dahle ;Alger; sd; p43

[4] - نصر الدين بن داود ، المرجع السابق ، ص 52.

قرار 1856/11/18م: المطبق على المهاجرين من دائرة معسكر.[1]

-القرار المشيخي وميلاد الملكية الفردية:

في التاسع من شهر مارس 1863م، عقد مجلس الشيوخ الفرنسي جلسة، لمناقشة مشروع القانون الإمبراطوري الذي وضع الجنرال ألار ALLARD وقد جاء لشرح الأسباب الداعية لتقديم هذا المشروع، أن العرب بعد أن آلت أراضيهم إلى الدولة نتيجة تطبيق قرار حصر الملكية، واستعادة البعض منهم تلك الأراضي بالشراء من الأوروبيين، وقد أخذ البعض الآخر منهم يبذلون كل ما في وسعهم لشراء الأراضي التي انتزعت من عشيرتهم، وأما اللذين لم تتوفر لديهم الإمكانيات المادية للشراء ، فقد طلبوا من الأوربيين أن يسمحوا لهم بالبقاء في أراضيهم كمزارعين.[2]

وقد جاء القرار المشيخي من أجل تحديد أراضي العرش ورسم حدودها وتقسيم كل حد إلى دواوير وتوزيع أراضي إلى ملكيتها الفردية بين سكان كل دوار.[3]

وبالتالي جاء قانون 1863 م بسياسة تفريق وتشتيت المجتمع الجزائري الموحد البنية والهيكل الاجتماعي، في إطار القبيلة والعرش وبتطبيق هذا القانون في الجزائر تمكن الاستعمار من توزيع ملكية القبائل المشتركة إلى ملكية فردية يستطيعون الاستيلاء عليها قطعة قطعة تحت ستار القانون، ومن ثم تفكيك الروابط العريقة التي تربط الفرد الجزائري بالجماعة.[4]

---

[1]- عدة بن داهة:" الخلفيات الحقيقية لتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1873م" أعمال الملتقى الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م ، منشورات وزارة المجاهدين: الجزائر، 2007، ص. ص، 137-138.

[2]- L'acheraf Mostafa. L'Algérie ; nation et société 2eme edition; SNE; d'Alger; 1978; p.p 16-17.

[3]- أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية.....، ج1, مرجع سابق، ص34.

[4]- الزبير سيف الإسلام، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر ، 1988م، ص 16.

وقد تضمن هذا القانون 7 مواد أهم ما جاء به:

الفصل الأول: إعلان القبائل الجزائرية امتلاكها للأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة وتقليدية مهما كان سند ذلك.

الفصل الثاني: تنفيذ العملية التالية إداريا في أقرب وقت ممكن:

1-تحديد أراضي القبائل.

2-تقسيم أراضي القبائل بين مختلف دواوير كل منطقة التل الجزائري وأراضي فلاحية أخرى من الاحتفاظ بالأراضي التي يجب أن تبقى كأملاك بلدية.

3-تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير كما تبين أن هذا الأمر ممكنا ومقيدا وفق المراسيم الإمبراطورية.

الفصل الثالث: إصدار لائحة إدارية تحدد:

1-أشكال تحديد مناطق القبائل.

2-أشكال وشروط تقسيمها بين الدواوير، والتعرف على الأملاك الخاصة بالدواوير

3-أشكال وشروط تأسيس الملكية الفردية وطريقة إصدار عقود الملكية.

الفصل الرابع: تبقى القبائل المقيمة بهذه الأراضي ملزمة بدفع ما عليها من ضرائب ورسوم تجاه الدولة.

الفصل الخامس: يحتفظ بحقوق الدولة خاصة فيما يتعلق بالغابات.

الفصل السادس: إلغاء الفقرتين الثالثة والثانية من المادة 14 من قانون 16 جوان 1851م جوان حول تأسيس الملكية في الجزائر، ومع ذلك لا يمكن التصرف في الأراضي التي ستقسم على أعضاء الدواوير إلا بعد صدور عقود الملكية الفردية.

الفصل السابع: الإبقاء على الأحكام القانونية الأخرى التي جاء بها قانون 16 جوان 1851م، خاصة ما يتعلق بنزع الملكية لغرض المصلحة العامة و إجراءات الحجز.[1]

أهدافه:

1- يسمح باكتشاف الأراضي الشاغرة للاستيلاء عليها

2- تفتيت القبيلة وإحلال الملكية الفردية محل الملكية الجماعية ، فالإدارة الاستعمارية تعي جيدا أن إمكانيات الجزائريين المحدودة لخدمة الأرض تقودهم حتما إلى التعاون مع بعضهم واستخدام الإمكانيات بصفة جماعية، يضاف إلى ذلك طبيعة السكان المنحدرين من عائلة واحدة.[2]

3- المادة 6 من القرار المشيخي قد رفع الحظر الذي كان مضروبا على الصفات العقارية سوى على الأراضي التي جرى عليها تطبيق القرار المشيخي، إلا أنها بهذا الشكل قد مكنت الكولون من شراء أراضي زراعية تقع وسط تراب القبائل.[3]

---

[1] - خيرة جمعي وأمال علالي:" الإمبراطورية الفرنسية الثانية والصراع الديني، العسكري في الجزائر م1852-1870م - "الكاردينال لانيجيري، والماريشال ماكماهون نموذجا- " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجلالي بونعامة، خميس مليانة، (2016م-2017م) ، ص. ص51-52.

[2]- الطاهر ملاخسو : " نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962م" ، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م، (د،ط)، منشورات دار المجاهدين : الجزائر، 2007، ص 35.

[3]- موسى عاشور، المرجع السابق، ص 141.

4- وقد ترتب عنه تفتيت أراضي العرش، ففي مقاطعة الجزائر مثلا فقدت القبائل حوالي 170.900 هكتار من أراضيها، أما في إقليم وهران فقد تقلصت مساحة قبيلة بن عامر من 120.000هكتار إلى 80.000 هكتار، تم حجز حوالي 20.000 هكتار لخلق مراكز استيطانية وبالتالي فقانون سناتوس كونسيلت ما هو إلا غطاء قانوني استعملته الإدارة الاستعمارية لمواصلة عمليات النهب والسلب لأملاك الجزائريين.[1]

ومهما يكن من الأمر فإن مرسوم 1863 قد توقف العمل به سنة 1870، وقد صدرت بدله قوانين أخرى أكثر عنفا لاغتصاب الأرض.[2]

ب- المرحلة الثانية: 1851م-1870م

1- تطوير مراكز الاستعمار على حساب الفلاحين.

بعد أن عين جاك لويس راندون حاكما عاما على الجزائر في 11-12-1851م على انتهاج سياسة الغزو والتوسع.[3] فشجع حركة الاستيطان الأوروبي بالجزائر، وبني حوالي 56 قرية استيطانية خلال أعوام (1853م-1859م) منتهجا في ذلك سياسة بيجو في الاحتلال مستعملا أسلوب مصادرة الأهالي وتفتيت أراضي الأعراش المشاعة.

[1] - صالح حيمر، المرجع السابق، ص.ص،132-133.

[2] - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق ، ص. ص25-26.

[3] - يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 500.

وبعدها اتجهت حكومة الإمبراطور إلى توسيع دائرة الاستيطان لماله من أهمية في ربط مصير الجزائر بفرنسا.[1] وذلك لتشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات العقارية والرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كبيرة عملت على تهجير الأوروبيين وإسكانهم بها وهذا مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية واسعة، حيث حصلت 51 شركة رأسمالية متوسطة على حوالي 15 ألف هكتار خلال عشر سنوات وحصل المهاجرون الأوروبيين على حوالي 250 هكتار، وبهذا ارتفع عددهم في الأرياف والمناطق الداخلية.[2]

ومن بين هذه الشركات:

1-شركة جيموار السويسرية: تأسست عام 1853 من طرف سو تيردي بورقار،[3] وتحصلت خلال عشر سنوات على 20 هكتار من الأراضي التابعة لأملاك الدولة في ضواحي سطيف ، وزع 10.000 في شكل قطع من 20 هكتار على 500 ساكن، وخصصت 2.000 هكتار لإنشاء أراضي البلدية وكان يتعين على الشركة بناء القرى في آجال لا تتعدى 10 سنوات لإيواء المعمرين السويسريين.[4]

---

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة بالوطنية الجزائرية 1830م-1954م ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص15.

[2]- المرجع نفسه، ص 16.

[3]- جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830م-1962م، تر: قندوز عباد فوزية،(د،ط)، المركز الوطني للدراسات: (د،م)، (د.س) ،ص 31.

[4]- شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر من الإنتفاضة 1871م إلى إندلاع حرب التحرير 1954م، ج2، (د،ط) ، دار الأمة: (د،م)، (د،س)، ص 686.

2-الشركة العامة الجزائرية:

حصلت عام 1865 على 100 ألف هكتار بإيجار فرنك واحد للهكتار وأغلبها في مقاطعة قسنطينة ، وعندما أفلست حولت أملاكها إلى الشركة الجزائرية التي تنازلت للدولة مجانا على 70.000 هكتار، وحصلت عام 1867 على 170.000 هـ أخرى من أجود الأراضي في منطقة واد زناتي تأمينا للقرض المالي الذي قدمته للسلطات الاستعمارية ومبلغه 100مليون فرنك، مع حرية التصرف في الأراضي كما يحلو لها من إيجار أو بيع أو استغلال.[1]

3-شركة هبرة ومكتا:

ترأسها رجل أعمال باريسي قامت هذه الشركة تدريجيا على تغطية أغلبية المراكز الريفية رغم أنها عملية مثمرة إلا أنها مدمرة للفلاحين فقد منحت له 2500 هكتار منها 15320 هكتار صالحة للحرث والبقية كانت عبارة عن مسارات و أراضي فلاحية وبالمقابل عليها أن تقوم بعدة أعمال منها السقي واستصلاح الأودية إلا أن هذه الأعمال لم تنجز في وقتها المحدد مما أدى إلى تصفية هذه الشركة.[2]

4-شبكة جمعية الغابات:

والتي تحصلت على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات، وكان دورها استغلال الأراضي وتهجير العناصر الأوروبية لتوطينها بالجزائر، إلا أنها لم تقم بذلك، وفضلت استخدام الأهالي بأجور منخفضة وبأعداد كبيرة لتوفير المزيد من الأرباح.[3]

[1]- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط .....، مرجع سابق ،ص16.

[2]- بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م(د.م) ، ص235.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....، مرجع سابق، ص17.

وخلال عهد وزارة المستعمرات من 1858م-1860م تم إنشاء 17 قرية استيطانية ووزعت 4600 قطعة أرض زراعية مجانا على المهاجرين الأوروبيين، مما يكشف مزايا هذه الوزارة وخدماتها اللامحدودة للمستوطنين الأوربيين سياسيا واقتصاديا و اجتماعيا إلى غاية عام 1860م عام حيث زار نابليون الجزائر وقام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860م وأعاد نظام الحكم العسكري السابق.[1]

وبقيت هجرة الأوروبيين إلى الجزائر في عهد الإمبراطورية مستمرة في سنة 1866م أصبح عدد الأوروبيين يبلغ 200 ألف نسمة.[2]

2- سياسة السلب والنهب:

كانت فرنسا حريصة على احتلال الجزائر ، وذلك اعتقادا منها على أنها ستحصل على كنوز الجزائر الموجودة في قصر الداي حسين ، كما كانت أطماعها الاقتصادية طاغية على دوافعها السياسية والعسكرية، إذ كان الاقتصاد الجزائري محط أنظار فرنسا سعيا للسيطرة عليه واستغلال خيرات الجزائر ، وهذا ما تجلى عشية الاحتلال إذ نجد الجيش الفرنسي هرع إلى خزينة الدولة ونهبها وتحويل جزء منها إلى فرنسا.[3]

حيث كانت تحتوى على ثروات تتمثل في الذهب والفضة والأحجار النفيسة إلى جانب السلع والبضائع التي كانت مكدسة في مخازن الدولة وكذا المدفعية ، ويظهر ذلك من خلال ما كتبه الدكتور لوفان (إن المدافع سواء المصنوعة من الحديد أو البرونز، أصبحت ثمرة النصر، وأصبحت ملكا لفرنسا وهي الغنيمة الوحيدة التي لم تطلها أيادي الجشع المغتصبة). بحوالي 1500 قطعة مدفعية من عيارات مختلفة، ومخزون كبير من كرات

[1] - مرجع نفسه، ص19.

[2] - شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر(الغزوات وبدايات الاستعمار 1827م-1871م) ، تر: المعهد العالي للترجمة، (دط) ، دار الأمة: الجزائر، 2008م، ص 634.

[3] - سامية بناي وأسماء العبدي ،"السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1830م- 1900م السياسة" مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجلالي بونعامة خميس مليانة، 2016-2017، ص 55.

المدافع والرصاص والبارود أرسل منها 25 طنا إلى فرنسا ودخلت في حسابات الخزينة بقيمة بلغت 4589.624 فرنكا ولاحظ الجنرال بيرتزان أن الحكومة التركية كانت تحب تكديس المؤن من كل صنف، وكذلك وجد الجيش مستودعات غنية بالملح، الأصواف الأقمشة والرصاص والنحاس والرخام والحبوب.[1]

وتذكر المصادر التاريخية أن الفرنسيين قد استولوا على:

-7 أطنان و 312 كيلو غرام من الذهب (من قصر الداي)

-108 طنا و 704 كيلو غرام من الفضة (من قصر الداي)

-42.700.000 فرنكا وهي قيمة الذهب الموجود بالخزينة الجزائرية.

-527.23.984 فرنكا وهي قيمة نقود الفضة الموجودة بالخزينة الجزائرية

-80000000 فرنك فرنسية من العملات الأجنبية الموجودة بالخزينة.[2]

وقد كان الجيش الفرنسي من الفلاحين الجهلة، ومع ذلك كانوا أكثر تحمسا للغزو والاحتلال وركوب البحر للتخلص من البحرية الجزائرية، إذ استخدمت فرنسا كل الوسائل لإشعال نيران التعصب الديني لدى هؤلاء الشبان الجهلة، كذلك إلى جانب الجنود النظاميين يوجد صنف آخر من المغامرين والمثقفين ورجال الأدب والصحافيين والرسامين وغيرهم ممن هبوا لتلبية أطماعهم المادية تحت غطاء شرف فرنسا المهان.[3]

وتذكر المصادر أيضا أن الخزينة الجزائرية كانت تحتوي على مالا يقل عن خمسين مليون دولار سنة 1830، وأن علي باشا الذي قام بنقل مقر الحكم من قصر الخزينة إلى أعالي القصبة، كان قد استعمل لنقل محفوظات

[1]- حمداني عمار ، حقيقة غزو الجزائر ، تر: لحسن زغدار،(دط) (د.ن): الأبيار، 2008، ص.ص112- 113.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1960، ط2، دار الغرب الإسلامي : بيروت: 2005، ص102.

[3] -أيو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق، ص.ص22- 23.

الخزينة خمسين بغلا كل ليلة لمدة 15 يوما، وهذا ما يسر افتخار الفرنسيين بحملتهم على الجزائر، إذ اعتبرتها مربحة لم يكن لها مثيل في غيرها من الحملات.[1]

ويذكر حمدان خوجة أن أحد أقاربه كان يملك جنانا فيه دار للاستحمام أنيقة البناء ، وكانت هذه الملكية من جملة الأملاك المحتلة عسكرا،ولما رأى بعضهم تلك الزينة ظنوا أن الدار تحتوى على كنز دفين لأن معظم السادة الأوروبيين لا يحلمون إلا بالكنوز، وهكذا سارعوا إلى الحفر وتفتيش الأرضيات وتهديم بعض الحيطان التي شك فيها أنها تخفي بعض الثروات، وبعد أن لم يجدوا شيئا باعوا ما يمكن بيعه.[2]

كما استولى كذلك الجنرال كلوزيل على ضيعة جميلة كانت من أملاك علي باشا، اشتملت على نباتات ممتازة، ومرافق عدة، لكن بحسب الملاك فإن كلوزيل لم يدفع أجرة الكراء وهذا صحيح لأنه اعتبر أن تلك الأملاك من أملاكه الخاصة وهذه لم تكن لضيعة الوحيدة التي استولى عليها وكل هذا يورد حقيقة اغتناء الجنرال كلوزيل على حساب الجزائريين.[3]

إن هذا الاستيلاء على الأملاك ألحق ضررا كبيرا بمن كانوا يعيشون من إيجار عماراتهم ويقول المؤرخ ليسيس (بأن الأهالي المجردين من أملاكهم بدون تعويض بلغ بهم الشقاء إلى حد التوسل..) وتحدث مؤرخ آخر اسمه روزي عن الأضرار الفادحة التي ألحقها الجنود بالديار، وتهديم المنازل غير المسكونة، وقلع الأبواب والشبابيك وقطع أشجار الفواكه ليستعملوا الحطب في التدفئة.[4]

---

[1] – مرجع نفسه ، ص 23

[2] – حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 264.

[3] – المصدر نفسه، ص265

[4] – مصطفى الأشرف، الجزائر الامة والمجتمع، (تر) :حنفي بن عيسى، (دط) الجزائر: دار القصبة 2007م، ص 202.

*الاستيطان: هو انتقال مجموعة بشرية من مكان إلى مكان آخر من الأساليب الاستعمارية يعتمد على توطين أكبر عدد من الفرنسيين والجزائريين لإخضاعهم إلى أخطر أنواع الاستعمار ، ينظرإلى: محمد حسين: الاستعمار الفرنسي ، ط4، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع: (دم) ، 1968م، ص 80.

-المطلب الثالث : الاستيطان ودوره الاقتصادي

ظهر الاستيطان * بالجزائر سنة 1830م، حيث فتحت أبواب الهجرة فطرد الأوروبيين السكان واحتلوا مكانتهم واستولوا على أراضيهم ، حيث وصل عدد المعمرين عام 1832م إلى 5000 نسمة فوجد المعمرين سهل متيجة المناخ الملائم لهم فتوفر لهم الاستقرار.[1]

حيث وزعت أراضي الحبوس الوقف على المستوطنين كان ذلك عام 1841م هذا هذا ما عمل على تشجيع استعمار الأرض وتسليما للمستوطنين وهذا ما أدى إلى تحطيم الوضع القبلي. كما أنه عمل على تحديد بعض الأراضي كملكية فردية للمستوطنين.[2]

ولتنفيذ فكرة الاستيطان لجأت فرنسا إلى سياسة اغتصاب الأراضي حيث مارسوا القوة والبطش وعاملو السكان الأصليين بوحشية فقتلوا الكثير منهم وأحرقوا الزرع.[3]

حيث يقول حمدان بن عثمان خوجة أن أحد جنرالات الفرنسيين استولى على جناته فلما احتج على ذلك قال " لقد احتللنا الجزائر وأصبحنا سادتها بلا منازع كل ما فيها ملكنا" أي أننا نقوم بما يحلو لنا في ممتلكات الجزائريين وهذا طبعا مخالف لما جاء في معاهدة الاستسلام.[4]

---

[1]- بوضرساية بوعزة ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830م-1930م، وانعكاساتها على المجتمع العربي، (د،ط) ، دار الحكمة للنشر: الجزائر، 2010م، ص 119.

[2]- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، (د،ط)، المجلس الوطني للثقافة والأدب: الكويت، 1983م، ص 19.

[3] - فرحات عباس، ليل الاستعمار، (تع): أبو بكر رحال ، (د.ط) ، دار القصبة للنشر: الجزائر، 2005، ص 40.

[4]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 238.

وعندما عين كلوزيل* حاكما عاما عام 3581م-1836م،نشط تطبيق الاستيطان وحول سهل متيجة وطن حقيقي للمهاجرين الوافدين من فرنسا فحضر عدد كبير منهم من اسبانيا وايطاليا حيث أنشأ كلوزيل قرية بوفاريك غرب مدينة الجزائر وأخذ يوزع الأراضي والآلات والحيوانات مجانا على المستوطنين وصل عددهم إلى 25 ألف شخص.[1]

كما دعى الجنرال بيجو * الفرنسيين والأوروبيين للهجرة باتجاه الجزائر أين سيجدون فرصا أوفر للعمل والعيش، فمنح للمستوطنين حق الإقامة في مختلف المناطق الخصبة سنة 1842-1845.[2]

وفي سنة 1841 أصدر بيجو مرسوما يتضمن عملية بيع الأراضي وتحديد قيمتها بالنظر إلى مساحتها.

وبذلك تضاعف عدد المستوطنات خاصة في المناطق الساحلية خاصة سهول متيجة ، عنابة، وسكيكدة وفي سنة 1846م سنة بلغ عدد الأوروبيين 110 ألف، من بينهم 48 ألف فرنسي، 62 ألف أجنبي.[3]

وعند رحيل الجنرال بيجو من الجزائر في سبتمبر 1847م كان مجموع المستوطنين الأوروبيين بالجزائر حوالي 190400 مستوطن أرويي من بينهم أكثر من 15 ألف شخصا في المستوطنات الريفية وحوالي 50 ألف فرنسي. [4]

*كلوزيل:(1773-1842) تخرج من المدرسة العسكرية ملازما 1791م وجنرال في 1807م ارسل إلى اسبانيا 1810،كان من أنصار نابليون ، تلقى أمرا من لويس فليب باحتلال الجزائر عين حاكما عاما للجزائر (1832-1836) ، ينظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، (دط) ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين(دب) : 2008، ص 492

[1]- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط.....، مرجع سابق ، ص8.

*بيجو: ولد في ليمونج في 15-10-1784م، عين حاكما عاما للجزائر بعد احتلالها وبقي في هذا المنصب إلى غاية 1847م. أحد مشجعي الاستيطان بالجزائر مات في باريس 1849م ينظر: محمد عيسى، المرجع السابق، ص166.

[2]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 195.

[3] - فرحات عباس، ليل الاستعمار، المرجع السابق، ص 57.

[4] - جلال يحي ، تاريخ المغرب الكبير، ج3، (دط)، دار النهضة العربية: لبنان، 1981، ص 220.

بالإضافة إلى أنه صدر قانون 26 أفريل 1851م يقتضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين ويشترط فيمن تمنح له قطعة أرض (20 إلى 150 هكتار) أن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها وتصبح ملكا له بعد ثلاث سنوات من استقراره بها.[1]

ففي عام 1854م عام صار عدد المهاجرين الأوروبيين في الجزائر 520 أوربي وبنسبة زيادة تقدر ب 107.14 ويمكن حصر عدد المهاجرين إلى الجزائر خلال أعوام 1853م-1857م.[2]

وبزيادة تشجيع هجرة الأوروبيين واستيطانهم بالجزائر ، أنشأت مؤسسات زراعية كبري والاستفادة من القرى الاستيطانية وجلب العديد من الأسر الأوروبية إليها عن طريق الإغراء المادي.[3]

بقيت الهجرة متواصلة حيث وصل عدد الأوربيين إلى 200 ألف مستوطن سنة 1866 وسجلت جمعية الغابات 160 ألف من أراضي الغابات وباعت امتيازاتها إلى 30 مستوطنا أوروبيا وبذلك سيطر المستوطنين على حوالي نصف مليون هكتار، ومنه سيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف من أراضي الغابات[4].

أما في سنة 1870م تطور الاستيطان في الجزائر حيث منحت الحكومة الفرنسة آلاف من هكتارات الأراضي الجيدة للفرنسيين فكان كلهم عمال المصانع فمن أصل 1183 عائلة أسكنت بنفقات باهظة (6500) فرنك للأسرة، لم يستقر في الأرض سوى 387 عائلة، فأصبح الاستيطان الرسمي يتجه إلى استيطان فلاحي، وكان نجاحه أفضل، فوصلت من فرنسا 4000 عائلة.[5]

---

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط..... ، مرجع سابق ، ص18.

[2] - أحميدة عميراوي ، من تاريخ الجزائر الحديث ، ط2، دار الهدى : الجزائر ، 2009، ص.ص، 77-78

[3]- بوعزة بوضرساية ،الجرائم الفرنسية ..... مرجع سابق، ص.ص، 222-224.

[4]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط .....، مرجع سابق، ص 17.

[5]- شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة .....، مرجع سابق ، ص 86.

-المطلب الرابع: توجيه الإنتاج الزراعي نحو المنتوجات الصناعية

بعد أن استولى المستوطنون على أجود الأراضي طوروا قطاعا زراعيا حديثا ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد ، حيث أهملت المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب واتجه إلى التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين ، و أهمها الأعناب لإنتاج الخمور والحوامض، والتبغ وكذلك استغلال الحلفاء والقطن.[1]

1-الكروم:

في الحقيقة إن زراعة الكروم كانت موجودة ففي الجزائر قبل الاحتلال، إلا أن الغرض منها هو استهلاك ثمارها فقط، وكان فلاحوا الكروم بجنوب فرنسا يعترضون على كل توسع في هذه الفلاحة بالجزائر، خوفا من منافسة فرنسا في زراعتها، وكانوا يعملون على إفشالها وتحويلها إلى زراعة القطن والتبغ على مردود ضعيف في فلاحة القمح، ولكن تأكد المعمرون فيما بعد بأن الكروم تتكيف بسهولة في أرض الجزائر، فمناخها وتربتها صالحان، فكان هذا أمرا محفزا وسببا في ازدهار هذه الفلاحة.[2]

بالإضافة إلى إصابة أشجار العنب في جنوب فرنسا بمرض الفيلوكسيرا phylloxéera* مما دفع فرنسا إلى استيراد كمية كبيرة من الخمور من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، ولهذا أنشأت حقول الكروم في الجزائر وعمل المعمرون على طريقتها وتعودوا على تقاليد زراعتها.[3]

---

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، 253.

[2]- محفوظ السماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير بناني وعبد العزيز بوشعين، (دط)، منشورات دحلب: (دم)2007، 157.

*الفيلوكسيرا: داء انتشر في فرنسا وهي نوع من القمل يصيب النبات أو هي حشرة طفيلية تعيش على الكروم، ينظر: جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830م- 1962 م ، تر: عبد السلام عزيزي و مصطفى عاصي، دط، دار القصبة : الجزائر ، 2009، ص 344.

[3] - محفوظ السماتي ، المرجع السابق، ص 157.

و أصبح هذا النوع من الزراعة من أهم الزراعات التي أولتها السلطات الفرنسية اهتماما متزايدا ، فبداية من العشرية الأولى من عهد الإمبراطورية، اتجهت أنظار المستوطنين إلى زراعة الكروم، حيث دلت التجارب على أنها صالحة جدا بالجزائر، وقد شجعت فرنسا هذه الزراعة تجنبا لاستيرادها من اسبانيا والبورتو البرتغالي.[1]

حيث تركزت مساحات العنب الجديدة بالجهات الغربية من الوطن (سهول عين تموشنت، وهران، هضاب مستغانم، تلال تلمسان، سهول وتلال معسكر وسيدي بلعباس) يليها الوسط (هضاب مليانة، والمدية، وسهل متيجة وتلال ساحل العاصمة) أما الشرق (سهل عنابة، سهل سكيكدة....)[2]

حيث بلغت مساحتها ب 2.036 هكتار عام 1854 منها في عمالة وهران لوحدها 102039 هكتار.[3]

الدائرة	المساحة المزروعة كروما
وهران مستغانم الشلف معسكر تلمسان	235 38.52 36.4 332 27.47
المجموع	1.020.39 هكتار

المساحة المزروعة كروم في عمالة وهران 1854(الوحدة هكتار)

ينظر: بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ، ج1، المرجع السابق ص 195.

[1] – صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930م، (دط) ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر ،1999م، ص 20.

[2]– بشير بلاح، المرجع السابق ، ص 254.

[3] – عدة بن داهة، الاستيطان والصراع .....، مرجع سابق، ص 193.

وازدادت المساحة المخصصة لزراعة الكروم في الجزائر سنة 1860 لتصل إلى 4532 هكتار، وقدرت مساحة عمالة وهران فقط ب 2.124 هكتار بإنتاج بلغ 9.926 هكتو لتر من الخمور ، و 5.703 قنطار من أعناب المائدة وبعد 3 سنوات، تطورت المساحة المزروعة كروما في كامل الجزائر إلى 10.273 هكتار موزعة كالآتي: وهران 3.351 هكتار، الجزائر 4.158 هكتار ، قسنطينة 2.764 هكتار.[1]

ويذكر شارل روبير أن زراعة الكروم في الجزائر لم تشهد تطورا كبيرا بين سنتي 1864-1880 بفعل سياسة الاستيطان الفردي وبسبب ارتفاع تكاليف التجهيزات الخاصة بالتخمير بالنسبة للفلاحين الجزائريين.[2]

2-القطن:

إن زراعة القطن كانت موجودة قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر ويعود الفضل في ذلك إلى المهاجرين الأندلسيين.[3] إلا أ ن الكولون أولاها اهتماما كبيرا .[4]

حيث عملت الإمبراطورية الثانية على تشجيع القطن ي الجزائر واعتقدت أن هذا المحصول سيصبح هاما بالنسبة لها.[5]

وقد ادخل القطن إلى الجزائر ربما بسبب مجاعة القطن الناتجة عن حرب الانفصال في أمريكا الشيء الذي جفف منابع المادة الأولية، مما دفع إلى أن تكون الجزائر مصدر القطن بالنسبة للسوق الفرنسية.[6]

---

[1] – مرجع نفسه ، ص 194.

[2] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص36.

[3] – أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية...، ج1، مرجع سابق ، ص67.

[4] – عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع.....، ج1، مرجع سابق، ص214.

[5] – جلال يحي ، السياسة الفرنسية.....، مرجع سابق، ص 235.

[6] – شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص52.

حيث شهدت هضاب مستغانم أول تجربة لإنتاج القطن في الجزائر سنة 1835 وأعطت نتائج حاسمة إلا أن ضيعة غربال قد سبقتها إلى هذه التجربة سنة 1833م.[1]

وبلغ إنتاج القطن سنة 1852، في عمالات الجزائر الثلاث8.5110.65 كغ وكان نصيب الغرب منه 1.135.503 كغ، قدر ثمن الكيلوغرام الواحد في الأسواق ب 11 فرنك و ارتفع عدد منتجيه في سنة 1853 من 17 إلى 309 منتج والمساحة من 188 هكتار إلى 245 هكتار في إقليم الجزائر وقسنطينة.[2]

كما عملت الحكومة الفرنسية على تشجيع المزارعين لهذا الغرض وسخر لهم مختلف وسائل الإعلام شرح كيفية زراعته وغرسه وجنيه وأماكنه المفضلة ومواسم زرعه وحصاده، وكان الحاكم العام راندون من بين المهتمين بهذه الزراعة حيث قام بتجربة فريدة من نوعها، وهي إرسال عدة قناطير من بذور القطن لتجربته في المناطق الحارة ، إذا القطن يتطلب ذلك ، كما طلب راندون من المسؤولين تكرار عمليات زراعته عدة مرات في السنة لمعرفة أفضل الأوقات لزراعته.[3]

وتشجيعا لتطوير هذه الزراعة في الجزائر صدرت مراسيم إمبراطورية فيما بين 1853-1859 منها مرسوم 16 أكتوبر 1853 الذي نص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن، تمنح فيها جوائز لأحسن المنتجين، وقرار 19 أوت 1856، تم بعده قرار 19 مارس 1859 الذي أقر جائزة سنوية تقدر ب 20.000 فرنك لمنتجي محصول القطن بالمقاطعات الجزائرية الثلاث مع توزيع البذور مجانا ومنح أموال للمهتمين بالصناعة القطنية.[4]

---

[1]- عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع.....، ج1، مرجع سابق، ص 215.

[2]- حدة عفاف زيان و إيمان عيدة:" السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على بني المجتمع الجزائري (1830م-1939م) " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة زيان عاشور ، 2012م-2013م ، ص 81

[3]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....، ج1، مرجع سابق، ص 215 .

[4] - مرجع نفسه ، ص 216.

وفي سنة 1854، أقيمت مسابقة أخرى شارك فيها 11 مزارعا للقطن تحصلت شركة ماسوكولي و أبناءه وشركة دوبري سان مور على الرتبة الأولى ي حين تحصلت شركة غردايـة على الرتبة الثالثة ، واحتلت شركة ميريديونال من الرتبة الأولى في مسابقة 1856 الخاصة بإنتاج القطن.[1]

هذه التشجيعات أعطت نتائج لا يستهان بها منذ سنة 1854، وتطور منتوج القطن الذي أصبح يضاهي في جودته محصول الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1587، واحتلت عمالة وهران بذلك الرتبة الأولى من حيث الإنتاج والمساحة التي أصبحت تغطي حوالي 902.92 هكتار مقابل 75 هكتار في عمالة الجزائر و 522 هكتار في عمالة قسنطينة.[2]

وتشجيعا لمزيد من الإنتاج صدر مرسوم إمبراطوري في 25 أفريل 1860م ينص على منح جوائز تقديرية للذين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج وذلك حتى غاية 31 أكتوبر 1872م كآخر أجل.[3]

غير أن الدعم الخاص لهذه الزراعة لم يحض بموافقة الإمبراطور، فبقي الأمل فقط في أن تستمر الدولة الفرنسية في شرائها لمحصول القطن لكنها تخلت عن تشجيع هذه الزراعة التي كانت مصدرا ثمينا للثروة بالنسبة لمصانع النسيج في فرنسا، وابتداء من عام 1867م، بدأت المساحات المزروعة قطنا في التراجع بسهول سيق والمحمدية وغيليزان ومقطع دوز. حيث تقلصت المساحة إلى 2.383 هكتار سنة1867م.[4]

وتراجع معها الإنتاج وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها الجفاف الذي عرفته البلاد في هذه الفترة.[5]

---

[1] – مرجع نفسه، ص 217.

[2]– مرجع نفسه، ص 217.

[3]– عدة بن داهة ،الاستطان و الصراع .....،مرجع سابق، ص218.

[4] – مرجع نفسه ،ص 216.

[5] – أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية.....، ج1، مرجع سابق، ص 67.

3-التبغ: يعتبر التبغ من أهم المزروعات الصناعية: [1]

حيث أدخلت زراعته من قبل المستوطنين إبتداءا من سنة 1843م، ويعتبر أول ثروة تتمتع بها الجزائر، وكانت زراعته في إزدياد كبير يمارسها قرابة 8000 من الأهالي و 2000 من الأوروبيين، وكان تبغ الأهالي يعتبر أجود من التبغ الذي ينتجه المستوطنون اللذين خصصوا له مساحات أوسع لكنهم أولوه عناية أقل مما جعل المردود أقل من مردود الأهالي بالنصف، حيث كان الفلاحون الأهالي يخصصون لذلك أجود الأراضي ويعتنون بتسميدها باستمرار، وكان العرب يقطفون التبغ[2] ورقة ورقة عند نضجه بينما يقطع المستوطنون قصب نباته من أجل جني أوراقه دفعة واحدة.[3]

وقد غطت مساحة التبغ بلاد القبائل الصغرى من بجاية وفي سهول عنابة وسكيكدة ومتيجة ، وحول قالمة ومعسكر وعين تيموشنت.[4]

وتعتبر سنة 1854 بداية امتداد مساحات التبغ إلى منطق متعددة مثل بجاية، عنابة ، تلمسان، معسكر ، وادي يسر السفلي، والمتيجة بعد حوالي 10 سنوات من التجارب. لقد تطور إنتاج التبغ تطورا كبيرا بسبب ارتفاع ما يدره من أرباح، فقد كان الهكتار الواحد يدر ربحا يتراوح بين 800و 1000 فرنك، وفي سنة 1858 بلغت المساحة المزروعة تبغا حوالي 400 هكتار أنتجت حوالي 6 ملايين كغ في نهاية سنة 1857.[5]

إضافة إلى هذه المزروعات إهتم الجزائريون بزراعة الأشجار المثمرة في المناطق الجبلية و أراضي الفحوص القريبة من المدن كقسنطينة، عنابة ، ميلة، المسيلة، جيجل، باتنة، وغيرها.[6]

---

[1] – أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، (دط)، دار البصائر: الجزائر، 2009، ص118.

[2] -CHARLES ROBERT AGERON. les Algériens musulmans et la france 1871-1919;tome---; presses unireersitaires de france, paris;1968; p.p. 373-378

[3] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص 255.

[4] – صالح عباد، المرجع السابق، ص20.

[5] – فلة قشاعي:" النظام الضريبي بالريف القسنطيني في أواخر العهد العثماني 1771م-1837م" ،مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث" معهد التاريخ: جامعة الجزائر، 1989م-1990م، ص 11م

[6] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 37.

المبحث الثاني: التنظيم الضريبي والتنظيم المالي

-المطلب الأول: التنظيم الضريبي

اعتمدت سلطات الاحتلال إلى فرض الضرائب المجحفة في حق السكان، فالجزائريون كانوا يشتكون منذ سنوات طويلة إلى سلطات الاحتلال من الضرائب الثقيلة قد كانوا يدفعون الضرائب القانونية والدينية مثل: الزكاة، العشور وضريبة السخرة، كما حددها مرسوم 17 جانفي 1845م.[1]

حيث تصنف الضرائب إلى صنفين:

1-الضرائب العربية:

كالزكاة: هي فريضة إسلامية أحلها العثمانيون وأبقى عليها الفرنسيون وهي ضريبة على قطعان المواشي تقوم الحكومة العامة بتحديدها كل سنة وهذا حسب القيمة التجارية للمواشي، وبدون الأخذ بيع الاعتبار إذا كانت المناطق المدنية أو العسكرية، العمال 4 فرنك، الأبقار 3فرنك، والأغنام 20 سنتيما، الماعز25 سنتيما.[2]

العشور: تفرض على الأراضي الزراعية تحدد على حسب الجابدات والزويجات ومساحة كل جابدة حوالي 12 هكتار ويفرض عليها مقدار مالي من 10 إلى 12 فرنك وبعض المناطق تأخذ عينا، حيث تأخذ هذه الضرائب بعد إتمام عملية الحصاد.[3]

ففي سنة 1873م استنزفت العشور إلى 13 و 14 % من مداخيل الفلاحين وفي سنة 1877م-1892م قدرت ب 12.8 مليون فرنك أما سنة 1886م توسع نطاق العشور إلى خضر وثمار.[4]

ضريبة اللزمة: وقد تكونت من كميات محددة من منتجات والمبالغ النقدية التي تدفع على بعض الممتلكات كحيوانات الحرث والجر وغيرها وكانت قيمتها ما بين 3 و 4% من الدخل حيث أمرت الإدارة الفرنسية بدفعها نقدا وهذا حسب التقديرات المحددة.[5]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900م-1930م الجزائرية ، ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي، 1992م، ص 120.

[2] - نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال ،(دط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية لثورة أول نوفمبر 1954: الجزائر، 2007، ص 168.

[3] -الغالي عربي وآخرون، المرجع السابق، ص 98.

[4] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص 257.

[5] - الغالي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص 226.

الحكور: ذكر عبد الحميد زوزو بأنها كل أراضي العزل[1]، حيث كانت الضريبة في العهد العثماني، وكانت تمثل إيجارا يدفعه الفلاحون مقابل منحهم رقعة أرضية يستغلونها من طرف الحاكم أي ثمن الكراء على الأراضي العزلية، ولقد صدرت الإدارة الفرنسية قيمة ب 20 ألف على كل جابدة في المناطق التي تقدر قيمة العشر ب 25 للجابدة وهذا نظرا للظروف السائدة في تلك السنة.[2]

اللوستة: وهي ضريبة كانت تدفعها القبائل الصحراوية والرحل التي كانت تأتي إلى الشمال بحثا عن الكلأ ، والتي انطوت تحت الحكم الفرنسي و ألغيت سنة 1858م.

حق الشعير: واختصت بها عمالة وهران فقط وكانت تدفعها قبيلتا الدوابر والزمالة منذ خضوعها للإدارة الفرنسية منذ 1835م.

حق البرنوس: اعتبرت بمثابة هبة أو صدقة، وكان استكمالا لما كان قائما في الجزائر منذ العهد العثماني كحقوق التولية في المناصب، وكان يقدمها السكان لجباة الضرائب بغية تغطية مصاريف عملية تقدير الضرائب العربية وجباية مختلف أنواعها.[3]

2-الضرائب العامة:

أي الضرائب الفرنسية أو الضرائب المباشرة: هي عبارة عن ضرائب تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين وتقطع مباشرة كضريبة المهنة وضريبة المدخل العام والضريبة على العقارات وحقوق الجمارك وحقوق ذبح الحيوان والضرائب على المباني وغيرها.

أما الضرائب غير مباشرة: وهي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات كالرسم على القيمة المضافة وحقوق الطوابع والتسجيلات ورخص مختلفة وحقوق الصيد وغيرها أما الكولون فقد أعفوا من ضريبة الدخل وضريبة التريكات التي كانت بفرنسا.[4]

أهم هذه الضرائب الغير مباشرة ضريبة السخرة: التي فرضت على المواطنين الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 50 سنة، وهي عبارة عن حراسة ليلية دون أجر.[5]

---

[1]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر.....، المرجع السابق، ص 125

[2]- الغالي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص226.

[3]- توفيق دحماني:"الضرائب في الجزائر 1792-1865، دراسة مقارنة " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007-2008، ص 361.

[4] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص259.

[5]- نادية طرشون وآخرون، المرجع السابق، ص.ص،716-168.

مكس الأسواق: كانت السلطات الاستعمارية تفرض على كل شخص يدخل سلعة إلى السوق قصد بيعها، وعليه دفع مبلغ مكس على ذلك.[1]

حقوق التسجيل: كان التسجيل عبارة عن تقييد لأعمال قضائية من أحكام وأنواع العقود والوثائق المتعلقة بالبيع والكراء والمبادلة والإعارة والهبة وغير ذلك. وكان أعوان الإدارة هم من يقبضون حقوق التسجيل.[2]

لقد كانت المكاتب العربية هي التي تشرف على جباية الضرائب من السكان سواء نقدية أو عينية.[3]

رسم البحر: يعرف بمكس البحر وضعت هذه الضريبة لإعانة البلديات وتغطية تكاليف الجباية، وكانت مفروضة على سفن الاستيراد ، المنتوج المخصص للبلديات، إلى جانبها نجد ضريبة الكراء المفروضة على المستوطنين وتدفع على كل مسكن فيه أثاث ويقدر بالنسبة إلى ثمن كراء المنزل.[4]

وقد أصدرت السلطات الفرنسية العديد من القوانين والمراسيم في هذا المجال منها:

الأمر الصادر بتاريخ 17-01-1845 الذي ينص على أن الأهالي يدفعون الضريبة العربية نقدا، فقد كانت تدفع قبل هذا التاريخ عينا والواقع أن سبب تمسك الإدارة الفرنسية بالضرائب العربية يعود إلى أهميتها البالغة، حيث صرح بذلك يوم 13-11-1844 ، قائلا بان مسألة الضرائب العربية تأخذ أهمية لان هذه الضرائب تشكل أحد مصادرنا الأساسية.[5]

وقد كانت الضرائب العربية في أيدي المكاتب العربية، وهي التي تستعمل القيادة الأهلية لتنفيذ إدارتها فقد كانوا يضعون القوائم في كل سنة ويشرعون في تنفيذ العملية في شهر ماي في كل سنة.

مرسوم 28-10-1847 والذي حدد الضرائب التي تدفع من قبل الفرنسيين والأهالي، و الأجانب وأهمها: ضريبة المساكن، التي كانت مقتصرة على البلديات والتي لا تتعدى عشر قيمة السكن بالإضافة إلى ضريبة الخدمات.[6]

---

[1]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 365.

[2]- المرجع نفسه، ص 365.

[3] - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر ،(دط)، البصائر الجديد: الجزائر، 2013، ص 127.

[4]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 36.

[5]- شهرزاد شلبي:"ثورة واحة العامري وعلاقاتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19 " رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص،ص،121-122.

[6]- المرجع نفسه، ص 122.

لقد عرفت الفترة 1854-1855 إدخال تغيير على قواعد نظام الضرائب فقد كان الأهالي في البداية تدفعه جزءا من ضريبة الدخل عينا، لكن فيما بعد اقتضى الأمر أن يكون تحصيل الضرائب وفي سنة 1856 ارتفعت الأسعار.[1]

يعتبر النظام الجمركي من أهم السياسات التي لعبت دورا رئيسيا في ربط الجزائر بفرنسا اقتصاديا خلال الاحتلال وتوجيه هذا الاقتصاد بحيث يكون مكملا لاقتصاد فرنسا.

فالنظام الجمركي خلال 1830-1870تتميز بالبحث عن الصيغة النهائية التي تضمن مصالح فرنسا في الجزائر وتسمح للاستعمار بالتزود من الخارج بالمواد الضرورية لتقدمه.[2]

حيث أصدرت فرنسا عدة قوانين ومراسيم أهمها:

الأمر المؤرخ في 11 نوفمبر 1835 والذي ينص على إعفاء الصادرات الجزائرية الموجهة إلى فرنسا من الرسوم الجمركية، بينما الصادرات لغير فرنسا أخضعتها للتعريفة العامة المطبقة في فرنسا وهذا الأمر يعتبر أول تنظيم جمركي رسمي للعلاقات الجزائرية الخارجية.[3]

قانون 9 جوان 1845 الذي أعفى صادرات الجزائر اتجاه فرنسا من رسوم الخروج.

قانون 11 جانفي 1851 حدد هذا القانون الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا وهذا ما سمح بنقل المنتوجات الطبيعية إلى فرنسا والمنتجات الصناعية إلى الجزائر، ما عدا بعض المنتوجات كما سمح بدخول المنتوجات الفرنسية إلى الجزائر.[4]

إضافة إلى مرسوم 1 مارس 1851 والذي ينص على السماح للسلع الجزائرية بالدخول إلى فرنسا دون رسوم جمركية، ويفرض على كل السلع الأجنبية الداخلة إلى الجزائر رسوما مساوية للرسوم التي تفرض عند دخولها إلى فرنسا ومن خلال هذا القانون يمكن القول أن الوحدة الجمركية تحققت بين الجزائر وفرنسا.[5]

وعليه فإن فرنسا اتخذت خطوة حاسمة في سبيل إدخال الجزائر في النظام الجمركي الفرنسي.[6]

---

[1]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص23.

[2]- عبد الرحمان رزاقي، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين (دط)، (دن)،(د.م)، (دس)، ص12.

3 - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف ي الجزائر محاولة دراسة الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، (دط)،(دن)، الجزائر، 1979م، ص96-97.

[4]- المرجع نفسه ، ص 97.

[5]- ابراهيم لونيسي، القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847م-1870م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1986م، ص257.

[6]- جلال يحي، المغرب الكبير، ج3، المرجع السابق، ص 224.

أما القانون الصادر في 17 جويلية 1867 فإنه طبق الاتحاد التجاري بين الجزائر وفرنسا، وبمقتضاه فإن السلع الجزائرية أصبحت كأنها سلع فرنسية، فالمنتجات الجزائرية أصبحت تدخل إلى فرنسا دون قيود جمركية، وكذلك بالنسبة لصادرات فرنسا إلى الجزائر.[1]

-المطلب الثاني: التنظيم المالي

موازة مع قوانين نقل الملكية العقارية، ومصادرة الأراضي وحركة تهجير وتوطين الأوروبيين بالجزائر كان لابد من خلق نظام مالي متكامل كتثبيت للاستعمار و تطويره، ونظر للأهمية القصوى التي يمثلها المال أو النقد في الحياة الاقتصادية التي تنعكس بدورها على مختلف المجالات الأخرى ، وإدراكا من فرنسا لهذه الأهمية عملت على نشر العملة الفرنسية وتداولها، لذلك أصدرت قانون 7 ديسمبر 1831م الذي يقضي بأن النقد الفرنسي هو العملة الرسمية في الجزائر والتي لا مكن رفضها.[2]

ولهذا فقد اهتمت الحكومة الفرنسية بإحداث مؤسسة بنكية في الجزائر عام 1845م ، رأس مالها مليون فرنك ، 2مليون يدفعها البنك الفرنسي و 8 مليون تدفع من التبرعات الشعبية، ويؤمن تسيير هذه المؤسسات البنك الفرنسي من باريس لكن المؤسسة لم تعرف تطورا خصوصا بعد الأحداث الثورية لعام 1848م، وما نجم عنها من أزمة اقتصادية واجتماعية ، وهو ما قلل من تطور المؤسسة البنكية في الجزائر.[3]

ولقد كان لانتشار النقد الفرنسي دور كبير في تأسيس البنك الجزائري سنة 1851م الذي أصبح يصدر قطع النقد الضرورية للتداول، كما أصبح المصدر الأساسي لتوفير رؤوس الأموال التي تكاد تكون منعدمة، وصار هذا البنك يقدم مساعدات مالية للتجار ولا سيما للوسطاء القادرين على تسديد الديون، حيث أن التجارة هي التي تطلبت وجود هذا البنك، وليس الزراعة في بداية الأمر ، ذلك أن القطاع الأوروبي لم يكن ليتوفر على إنتاج كبير بعد، بل كان يعتمد على قطاع الإنتاج الاقتصادي التقليدي والأسواق الخارجية.[4]

وتم إصدار العملة سنة 1852م، حيث أخذت في الانتشار على حساب العملات الأجنبية، و أصبحت تطبع ففي مطابعه الخاصة بينما من قبل تطبع في باريس وفتح هذا البنك فيما بعد فروع له في وهران في 13 أوت 1853م، قسنطينة في 3 ديسمبر 1856م، وفي عنابة في 11 جويلية 1863م.[5]

---

[1]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 14

[2]- عبد الحكيم رواحنة، المرج السابق، ص 52.

[3]- المرجع نفسه، ص52.

[4]- عبد الرشيد بن ديب:" تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: الجزائر، 2003، ص 212.

[5]- إبراهيم لونيسي، المرجع السابق ص 267.

وكانت القروض هي مصدر التمويل في حين أن روس الأموال كان دورها ضعيفا في الجزائر ، لا سيما في المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي.[1]حيث يرجع ضعف رؤوس الأموال في الجزائر إلى أن أصحابها كانوا يخافون عدم نجاح الاستعمار نتيجة الحالة السياسية غير المستقرة بسبب الثورات الشعبية، كما كان يرى هؤلاء أن أرض الجزائر ليست حديثة الاستغلال و إنتاجها محدود وغير ثابت ومتذبذب المناخ.[2]

بالإضافة إلى كون الاستعمار في الجزائر إستطاني زراعي تقوده الحكومة الفرنسية و تموله ثم إن المستوطنين الوافدين إلى الجزائر هم أدنى الطبقات الاجتماعية والاقتصادية في أوربا، وكانوا في حاجة إلى إشراف الحكومة الفرنسية، كما أن السلطات الفرنسية كانت تريد أن تجعل الجزائر مقاطعة فرنسية تابعة لها، ولذلك تم تشجيع رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي.[3]

[1]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 22.

[2] - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص.ص.53-54.

[3]-رشيد بن الديب، المرجع السابق، ص 212.

المبحث الثالث:الصناعة

لقد تميزت الصناعة أواخر العهد العثماني بالبساطة وارتبطت بالمواد الأولية المتوفرة ففي البلاد كالوبر، القطن، والخشب وبعض المواد الأولية.[1]

حيث ظهرت بعض الصناعات التي كانت أغلبها تسد حاجيات السكان، ولم تكون متطورة بالمفهوم الحالي ، إلا أنها كانت متقنة الصنع، فارتكزت على المهن التقليدية والصناعات اليدوية.[2]

والمقصود بالصناعة هنا، الصناعة التقليدية التي تتمثل في الحرف الممارسة في مختلف مدن الإيالة ، وقد كان أصحابها ينظمون في هيئات تتولى كل واحدة صنع نوع من الأدوات والملابس ومن أشهر صناعات الجزائر العثمانية نسيج الزرابي والأقمشة في تلمسان وقسنطينة وفي العاصمة تطرز الملابس ويوجد عدد من المصانع الخاصة بالشواشي الصوفية ، و بالمحازم الحريرية المذهبة والمفضية وفي العاصمة كذلك ورشة نسك النقود، وحظائر البناء المراكب ومحاجر في باب الوادي، ومصانع للأسلحة والذخائر الحربية.[3]

وهناك بعض الصناعات التحويلية كتذويب المعادن بالأفران، والصناعات الغذائية كعصر الزيتون وتحضير عصير الفواكه والمعجون، وتحويل الورود إلى عطور، وكانت الصناعة المحلية منظمة تنظيما دقيقا حيث كان الحرفيون منظمون في نقابات حسب التخصص وكل حرفة يشرف عليها أمين.[4]

---

[1]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر.....، المرجع السابق، ص،336.

[2]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 219.

[3] -محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 61.

[4] - عمار عمورة، المرجع السابق، ص 220.

-المطلب الأول: الصناعات الجزائرية في العهد العثماني ومدن صناعتها

نلاحظ أنها شهدت بعض التقدم إلا أنه لم يكن هناك مناجم بالمعنى الحديث، ولكننا نجد صناعات الحديد وبعض المستخرجات الرائجة في بعض المناطق.[1]ويمكننا تحديد أنواع الصناعات الجزائرية أواخر العهد العثماني كالآتي:

1-صناعة السفن: تتواجد مشاغلها في السواحل الجزائرية منها مصنع المراكب الصغيرة في كل من القل وجيجل ودلس ومستغانم وبني صاف.[2]

2-صناعة الأسلحة: وتتمثل في صنع البنادق وسبك المدافع وتحضير البارود، وقد كانت تتم في المدن الكبرى، كقلعة بني راشد وقسنطينة والجزائر.[3]

3-الصناعة النسيجية: والتي تعتبر من أهم الصناعات المحلية ، التي تعتمد في نشاطها على إرضاء متطلبات أسواق المدن والأرياف، ولعل من أبرزها صناعة البرانس، والزرابي والحصير بالأطلس الصحراوي والأغطية الصوفية، والأحزمة الحمراء بتلمسان.[4]

4-الصناعات الدقيقة: تتمثل في صناعة الحلي والمجوهرات، وتتواجد في كل من تلمسان، قسنطينة والجزائر، وأيضا في قرى جرجرة، إلا أنها كانت محتكرة من طرف اليهود.[5]

5-صناعة الصابون: اختصت بها بعض المدن كقلعة بني راشد، وبوسعادة ، وبلاد القبائل وقد اختص سكان جرجرة بتحضير الصابون الأسود الذي يتكون من نفايات الزيتون ورماد شجر الدفلى.[6]

6-الصناعة الجلدية: بالإضافة إلى الصناعة النسيجية، فهناك صناعة مكملة تتمثل في الصناعة الجلدية، و أبرز منتوجاتها تتمثل في صناعة الأحذية، ولوازم الخيول كالسروج والألجمة، والدباغة حيث كان يوجد 33 مصنع لدباغة الجلود بمدينة قسنطينة و 176 معملا للأحذية.[7]

وهذا بالإضافة إلا صناعات أخرى منها صناعة الفخار، سبك النقود وغيرها، والأرجح أن الصناعة انتشرت في أهم المدن الصناعية منها العاصمة، تلمسان، مستغانم، قسنطينة، حيث كانت تلمسان مركزا هاما لصناعة الصوف، أما العاصمة فتميزت ببعض الحرف.[8]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر.....، مرجع سابق، ص .153

[2]- علي خلاصي، قصبة مدينة الجزائر، ج1،(د.ط) ، دار الحضارة للنشر والتوزيع: الجزائر، 2007، ص 28.

[3]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 50.

[4] - نصر الدين سعيدوني ، النظام المالي.....، المرجع السابق، ص34.

[5]- الغالي غربي و آخرون، المرجع السابق، ص36.

[6] - نصر الدين سعيدوني والشيخ بوعبدلي، الجزائر في التاريخ.....، المرجع السابق، ص68.

[7]- عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة: الجزائر، 2002، ص 106.

[8]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر....، المرجع السابق، ص 153.

-المطلب الثاني: أهم الحرف والحرفيين

عرفت الجزائر في الفترة العثمانية عدة حرف كانت منظمة في شكل هيئات أهمها:

النجارون:مهمتهم صناعة الصناديق والأبواب والنوافذ وغيرها من المنتوجات الخشبية.

الصفاريون: وهم الذين يصنعون الأواني النحاسية ويقومون بإصلاحها.

الحدادون: يتولون صناعة المحراث والمنجل وألجمة وركاب الخيل

التصفجية: مهمتهم صناعة الأسلحة وإصلاحها عند الكسر ويلحق بهذه هيئة سراجون اللذين ينحتون أجزاء خشبية من البنادق والسيوف.

الحواكون: يتولون صناعة الملابس الصوفية والقطنية وحياكة الزرابي والخيم.

الفخارون: وهم المسئولين عن صناعة الأواني الفخارية وهي صناعة بالغة الأهمية لأن جميع الأواني المستعملة آنذاك هي أواني فخارية.

الجلابون: وهم المختصون في تربية المواشي وتسويقها.[1]

الخراطون: هو الذين يخرطون الخشب.

الدباغون: هم أصحاب الحرف يدبغون جلود الأبقار والأغنام

الكواشة أو الخبازون: هم عمال من بلاد القبائل.

الصياغون: صناع المجوهرات وهم يهود في معظمهم.[2]

- المطلب الثالث:ميزات الصناعة الجزائرية

تتميز الصناعة الجزائرية في العهد العثماني بصفات وخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-اعتمدت الصناعة الجزائرية على المواد الأولية المتوفرة كالأصواف والجلود والأعشاب.

-خضعت الصناعة في المدن لتحكم ومراقبة الهيئات المهنية الذين أشرفوا على أصول المهنة.

-أجرت منافسة المصنوعات المستوردة وقد ساعد على هذه المنافسة غلاء أسعار المصنوعات الجزائرية وعدم انتهاج السلطة لسياسته الحماية الجمركية.[3]

---

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص63.

[2] - صالح عباد، الجزائر خلال العهد التركي 1514م-1830م،ط2، دار هومة: الجزائر، 2007، ص63.

[3]- أحميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في الشرق الجزائري بداية الاحتلال، (د.ط) ، دار البعث: قسنطينة، 1984م، ص24

-تسببت في انخفاض مستوى معيشة سكان الأرياف، ففي الوقت الذي ارتفع فيه دخل سكان المدن، وذلك لغلاء المواد المصنعة وانخفاض أسعار المواد الأولية الزراعية التي كانت المصدر الرئيسي للفلاحين.[1]

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عرف القطاع الصناعي ركودا في السنوات الأولى للاحتلال فقد تم تدمير الصناعات التقليدية، بسبب منافسة الصناعات الأوروبية إلى جانب الاستعمار الفرنسي الذي قام بهدم الأحياء الشعبية وبناء منازل أوروبية على أنقاضها مما أدى بالحرفيين إلى مغادرة المدن بحثا عن موارد أخرى للرزق، ضف إلى ذلك أنه على مستوى المواد الأولية، أصبح إنتاج الأصواف والجلود والأخشاب أكثر توجها نحو التصدير تحت ضغط التجارة والضريبة وارتفع سعر المادة الأولية بالنسبة للحرفيين وانتزعت بذلك المواد الأولية بسرعة لصالح الصناعة الأوروبية التي شرعت ترسل منتوجاتها المصنعة وتقدمها للاستهلاك المحلي والأوروبي وفي سنة 1868م صدر أمر من الإدارة الفرنسية بإلغاء الأمانات والنقابات الحرفية والعمالية، وبذلك تم تفكيك الرابط الذي يجمع الحرفيين والصناع.

ويمكن القول أن الصناعة الجزائرية في السنوات الأولى للاحتلال لم تشهد تطورا كبيرا، فقد أثر عليها الاستعمار سلبا، فقد تم تدمير الصناعة التقليدية بالدباغة والنسيج بفعل غزو المنتجات الأوروبية للأسواق الجزائرية، ومن جهة أخرى اتجه الاستعمار الفرنسي إلى استغلال الثروة المعدنية الجزائرية، ونما بذلك قطاع المناجم وتطورت الصناعة الإستخراجية لفائدة الاقتصاد الفرنسي.[2]

[1]- نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...، مرجع سابق، ص77.

[2]- عبد الحكيم وراحنة، المرجع السابق، ص51.

المبحث الرابع: التجارة

تعتبر التجارة حركة هامة لا يمكن لأي دولة في العالم أن تستغني عنها، مهما كانت قوتها الاقتصادية، فقد كانت الشعوب تعتمد عليها لترقى إلى مصاف الدول العظمى، وهي في مفهوم الاقتصاديين إحدى أوجه النشاط البشري، الذي يقوم على التبادل ، ومنافعها بالنسبة للأمم والأفراد محصورة في كونها توفر لهم مالا يستطعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلة.[1]

لقد كانت تجارة الجزائر خلال العهد العثماني داخلية وخارجية[2] وكان أغلب التجار في الجزائر من الانكشارية أو من البحارة الأندلسيين.[3] ولكن فيما بعد اختلف الوضع فأصبحت التجارة محتكرة من طرف اليهود اللذين كان لهم دور كبير في رواج المنتجات الأوروبية في الجزائر ، وفي ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر ضاعف هؤلاء التجار نشاطهم، وإضافة إلى المنتجات الأوروبية كانت توجد كذلك المنتجات الصناعية التونسية بالشرق الجزائري، والمدعمة بالعملة التونسية إذ أنه لم تكن توجد عملة وطنية قبل سنة 1830، حيث كانت مختلف العملات متداولة.[4]

وكان النشاط التجاري متوزعا على المراكز الخارجية المتمثلة في الموانئ، كميناء عنابة، الجزائر وغيرهم على اعتبار أنها ترتبط مع دول البحر المتوسط سواء الإسلامية أو الأوروبية.[5]

---

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 77

[2]- احميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية والاستطانية في مجتمع الجزائر 1830م-1954م، سلسلة المشاريع الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، مطبوعات وزارة المجاهدين: الجزائر، ص 2007م، ص 35.

[3]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 46.

[4]- أحميدة عميراوي، آثار السياسة.....، مرجع سابق، ص35.

[5]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 46.

لم تتمكن فرنسا من بعث النشاط التجاري، لذلك أصبحت السياسة الفرنسية موضع نقد كثير من المفكرين منهم " بلانكي" الذي وصف التجارة الفرنسية بالعقم والجمود خلال السنوات من 1839م-1842م، ونظرا لهذا النقد قامت الإدارة الفرنسية بالسماح للجزائريين بممارسة التجارة في محلات، مثلما سمحت لقائد " بني عباس" أن يؤسس فندقا واحدا عام 1839م.[1]

كما يرى أبو قاسم سعد الله على أنه ليس هناك ما يدل على أن الجزائر استفادت تجاريا من الاحتلال، فقد كانت تجارتها الداخلية نشيطة قبل الاحتلال ولها طرقها الخاصة من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب ، غير أن السلطات الفرنسية كانت حريصة على تأمين الأسواق الموجودة، وفتح أخرى جديدة، وإذا أرادت السلطات تشجيع بعض الأسواق فإنها كانت ترفع عنها المكوس بعض الوقت، وأبرز ما كان الناس يتاجرون فيه المواد الاستهلاكية كالحبوب، الزيت والماشية.[2]

أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد انحصرت في فرنسا، حيث توقفت التجارة مع الدول الأوروبية الأخرى وكذلك مع المغرب و تونس وسوريا واسطنبول، كما توقفت التجارة مع إفريقيا(السودان) بعد أن أصبحت طرقها غير آمنة نحو الشمال أما في الجنوب فقد استمرت التجارة وهذا في السنوات الأولى للاحتلال.[3]

[1]- أحميدة عميراوي، آثار السياسة.....، مرجع سابق، ص35.

[2]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص47.

[3] - المرجع نفسه،ص.ص 47-48.

وبناءا على تقرير أوردته وزارة الحربية الفرنسية، حول الحركة التجارية على السواحل الجزائرية، وبخاصة ميناء سطورة، خلال شهر مارس سنة 1836م ذكر أن البضائع المصدرة بلغت 5076 طن على متن 459 سفينة، بينما قدرت الواردات ب 26.182 كن على متن 456 سفينة، وهي سفن تجارية أوروبية دون حساب السفن الأوروبية الخاصة بتمويل جيش الحملة، وهذه الحركة التجارية طبيعية بالنظر لغنى المنطقة بالحيوانات المطلوبة من طرف الفرنسيين.

ووردني نفس التقرير أنه شهر أفريل من عام 1840م أن ميناء سطورة محل نشاط 156 سفينة، لم تكن فرنسية فحسب بل أجنبية أيضا.[1]

زيادة على ذلك فقد شهد الشمال الشرقي الجزائري نشاطا تجاريا كبيرا في عهد الاستعمار الفرنسي، إذ جاء في تقرير لوزارة الحربية الفرنسية أنه قد تم شراء 2240 رأس غنم، 4605رأس بقر أي مجموع 6845 من سوق فيليب فيل وتم تصديرها إلى جيجل والجزائر العاصمة، وهو ما ينطبق على بقية موانئ المدن التي عرفت نفس النشاط التجاري.[2]

لقد سيطرت الرأسمالية الاستعمارية على السوق الجزائري، وفتحت المجال للبضائع الفرنسية لتقضي على الصناعات الأصلية، وإنتاج الشعب الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى كانت اللجنة الأولى التي وضعت في هذا المجال صدور قرار إقامة الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا منذ عام 1851م.[3]

[1]- أحميدة عميراوي، السياسة الفرنسية والمقاومة في منطقة سكيكدة 1838-1858، (د.ط) دار الهدى، عين مليلة: الجزائر،2004م،ص.ص 84-85.

[2]- أحميدية عميراوي، آثار السياسة.....، مرجع سابق، ص36.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....، مرجع سابق.ص 49.

فقبل سنة م5118سنة لم يكن يسمح للمنتجات الجزائرية من الدخول إلى فرنسا إلا بعد دفع رسوم، ولكن بصدور قانون 11 كانون الثاني 1851م الذي يحدد الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا، وهذا ما سمح بنقل المنتجات الطبيعية إلى فرنسا، والمنتجات الصناعية إلى الجزائر، وإلغاء كل رسوم الخروج والرسوم على السلع الأجنبية المصنعة إلى الجزائر.[1]

وفي عهد راندون عرف النشاط الاقتصادي تشجيعا لحركة الاستعمار الرأسمالي عن طريق الشركات العقارية التي أدت إلى فقدان الأهالي لمئات من الهكتارات بواسطة المصادرة والحيل القانونية.[2]

واتجهت حكومة الإمبراطور نابليون الثالث إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي وذلك بإنشاء القرى الاستيطانية لعدد كبير من المهاجرين الأوروبيين اللذين تتولى تهجيرهم أوربا مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية واسعة، كما حصلت 51 شركة رأسمالية متوسطة على 50 هكتار خلال عشر سنوات وحصل المهاجرون الأوروبيون على حوالي 250 ألف هكتار، أما الممولين السويسريين فقد حصلوا على ملكية 12340 هكتار حول سطيف، لكن شركة جنيف أخلفت وعودها بعد أن أدخلت 2956 مهاجر وطردت مستوطنيها واكتفت بجني الأرباح بأن عهدت إلى مستأجرين مسلمين باستغلال أملاكها، وبالنسبة لجمعية الغابات فقد حصلت على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتستغلها مدة 90 عاما، غير أنها باعت امتيازها لثلاثين مستوطن.[3]

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص.ص.96-97.

[2] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....، مرجع سابق، ص 15

[3] – خيرة جمعي، وأمال علالي، المرجع السابق، ص40

-المطلب الأول: شبكة الطرق

خلال سنة 1830م كانت شبكت الطرقات في منطقة الجزائر العاصمة متكونة من 3 طرق رئيسية تنطلق كلها من الجزائر نحو اتجاهات مختلفة وكانت على النحو التالي:

أ- طريق الجزائر العاصمة-وهران: أو الطريق الشمالي الغربي، الذي يقطع المناطق الشمالية، ويبقى بعيدا عن المناطق الداخلية لأسباب أمنية.

ب- طريق الجزائر العاصمة –قسنطينة: أو الشمال الشرقي، الذي يقطع السهول الغنية من الشرق والأجزاء المحيطة بجبال القبائل.

ج- طريق السلطان: الجزائر العاصمة –المدية، يمر عبر سهول متيجة والجانب الأيمن لنهر وادي الشلف ويعبر وادي الشفة.

إضافة إلى هذه الطرق الرئيسية وجدت طرق اتجاهها شمالي جنوبي ذات أهمية تجارية استعملت من طرف التجار المنخرطين في المبادلات التجارية مع أهل الصحراء لكنها كانت ذات إستراتيجية ثانوية بالنسبة للحكام الأتراك الذين لم يغامروا في الصحراء أبدا. (1)

ومع نهاية شهر أفريل 1832م تأسست بمدينة وهران مصلحة الجسور والطرقات وفي نهاية 1842م قرر بيجو إنشاء خطوط تربط سبعة مدن داخلية : تلمسان، معسكر، مليانة، المدية، سطيف، قسنطينة وقالمة، وسبعة مدن ساحلية هي: وهران، مستغانم، تنس، شرشال، الجزائر، سكيكدة، و عنابة.(2)

وفي جويلية 1864م صدر قرار يصنف الطرق الخمسة التالية إلى طرق وطنية:

1- الطريق الرابط بين بسكرة وسكيكدة ، قسنطينة وباتنة.

---

[1]- رضا حوحو،" شبكة السكك الفرنسية في الجزائر و أثرها في تدعيم سلطة الاستعمار 1830-1954" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص10.

[2]- عدة بن داهة، الاستطان والصراع.....، المرجع السابق، ص161.

2- الطريق الرابط بين الجزائر والأغواط عبر بئر خادم، بوفاريك، البليدة، المدية ، الجلفة.

3- الطريق الرابط بين المرسى الكبير وتلمسان عبر وهران وعين تيموشنت.

4- الطريق الرابط بين الجزائر ووهران عبر غليزان، مستغانم، وآرزيو.

5- الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة مرورا ببرج بوعريريج و سطيف.[1]

وفي سنة 1863م أنشأت إدارة الاحتلال الفرنسي خطا حديديا يربط بين مدن تلمسان، بلعباس، وهران، الجزائر، وخط آخر سنة1864م يربط بين مستغانم والمحمدية ومنها صوب وهران والجزائر العاصمة.[2]

ونظرا لاهتمام السلطات الفرنسية بقطاع التجارة، فقد كانت تتدخل باستمرار للإشراف على الأسواق

وتنظيمها، حيث أصدرت:

-قرار سنة 1847م: ينص على إلغاء الأسواق، وإحداث أسواق جديدة وهو من اختصاص حكام المناطق المختلفة.

أي أنها أخذت طابع التدرج في إصدار هذا القرار فهي من جهة أخذت على عاتقها مسألة تنظيم الأسواق، ثم بعد ذلك حسمت أمر إلغاءها وإحداث أسواق جديدة خاصة في الموانئ الجزائرية، التي عرفت حركة تجارية نشطة في تلك الفترة.[3]

[1]- عدة بن داهة، الاستطان و الصراع ...،مرجع سابق،ص.ص.161-163.

[2]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص15.

[3]- أحميدة عميراوي، آثار السياسة.....، مرجع سابق، ص36.

-مرسوم عام 1848م: نص هذا المرسوم على تنظيم معارض سنوية بهدف عرض المنتوجات الجزائرية المختلفة في العملات الشلات والذي أصدره الحاكم العام الدوق دومال ووافق عليه وزير الحربية يوم 31-08-1848م، بهدف خلق منافسة بين الفلاحين الجزائريين، وأقيم أول معرض في مدينة الجزائر في الفترة ما بين 20 إلى 25 سبتمبر 1848م، وتم فيه توزيع 27 ميدالية فضية و 32 برونزية على الفلاحين اللذين عرضوا منتجاتهم المختلفة فيه وخاصة التبغ والزيت.[1]

ومنذ سنة 1853م، سمح الفرنسيون بإعادة المتاجرة مع تونس والمغرب، شرط مرور البضائع بأماكن محددة لكل بلد، كما أن البضائع الجزائرية المتبادلة مع هذين البلدين تخضع لنفس الشروط، وقد حددت تلمسان، ندرومة، ومغنية لمرور البضائع المغربية، وحددت قالمة، وسوق أهراس وتبسة وعين البيضاء لمرور البضائع التونسية، كما فتحت الطرق التجارية مع دول إفريقية (السودان) وقد حددت البيض والأغواط وبسكرة كمراكز انطلاق واستقبال القوافل سنة 1860م.[2]

وبعد الحرب السبعينية (1870م-1871م) سمحت إدارة الاحتلال للمقاولين باستغلال غابات الحلفاء مقابل التكفل ببناء سكة حديدية تربط الهضاب العليا بموانئ التصدير وبفضل هذه الشبكة من الطرق والسكك الحديدية الرابطة بين مناطق الاستخراج والموانئ يتضح أن ففرنسا كانت تسعى إلى تحويل المواد الأولية والمنتجات الزراعية صوب الوطن الأم وإلى إنشاء المزيد من المستوطنات ووصول المزيد من الكولون إلى الجزائر.

أما الملاحة التجارية بين الجزائر وفرنسا فقد ساهمت في السيطرة الفرنسية على سوق الجزائر، فالأمر الصادر في 11 نوفمبر 1835م جعلها من نصيب البحرية التجارية الفرنسية باستثناء الزوارق الجزائرية التي لا تزيد حمولتها عن 30 طن.[3]

---

[1]- الغالي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص 223.

[2]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص.ص.48-49.

[3]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص15.

وتشجيعا للاستعمار وتقدمه صدر أمر في 23 فيفري 1837م يقضي بفتح باب الملاحة التجارية للبحريات التجارية الأجنبية، وهذا الأمر الذي قوبل باحتجاجات ذوي المصالح الفرنسية ليصدر نتيجة لذلك أمر آخر في 07 ديسمبر 1841م، حيث أعاد العمل بالاحتكار الملاحي لصالح البحرية الفرنسية فقط، ثم صدر قانون 19 ماي 1866م يقضي بفتح باب الملاحة التجارية بين الجزائر وفرنسا أمام جميع البحريات التجارية.[1]

-المطلب الثاني: الصادرات والواردات

لقد بلغت الواردات الجزائرية سنة 1831م ما يقارب 6.5 مليون فرنك، وبلغت الصادرات ما يقارب 1.5 مليون فقط، وفي سنة 1836م بلغت الواردات حوالي 22.5 مليون فرنك وبلغت الصادرات نحو فرنسا ما يقارب المليون سنة 1835، ثم ارتفعت بعد عامين أي في سنة 1837م بما يقدر ب 16 مليون ، وكانت الصادرات تتمثل في الخيول والبغال والماشية والجلود والصوف والزيت والحبوب و أوراق التبغ والفواكه، وريش النعام.

ولكن أهم الصادرات كلها كان المرجان الذي بلغت صادراته حوالي 800 ألف فرنك سنة 1835، ثم قفزت إلى أكثر من مليون سنة 1837م، وتوضح هذه الأرقام العجز المستمر في الميزان التجاري الجزائري وهو عجز ظل يزداد سنة بعد سنة.[2]

أما الواردات فقد كانت تأتي من بلدان أوربا كبريطانيا والتي نافست وارداتها الواردات الفرنسية إلى الجزائر، كما هو الشأن بالنسبة للأقمشة والتي كانت وارداتها سنة 1832 من فرنسا 498.526 فرنك، و باقي دول العالم 1433.920، وفي السنة الموالية أي في سنة 1833سنةم من فرنسا 474.836 فرنك، ومن باقي دول العالم فقد بلغت القيمة الواردة من الأقمشة ب 1341.834.

[1]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص15.

[2]- صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، مرجع سابق، ص 101.

وفي سنة 1837م فقد قدرت الواردات من الأقمشة الفرنسية بما قدره 1877.548 أما باقي دول العالم فوصلت الواردات إلى 3223.588 فرنك.

السنوات	من فرنسا	من باقي الدول
1832م	498526	1.433.930
1833م	474836	1.341.834
1834م	647431	2.390.178
1835م	831475	1.966.790
1836م	1516072	2.848.288
1837م	1877548	3.223.588

ينظر:صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين ، ص 101.

ويتضح من هذه الأرقام أن الواردات الفرنسية لم تكن تمثل سوى ثلث الواردات الإجمالية من الأقمشة سنة 1832، وتمثل أكثر من النصف سنة 1837، لكن فرنسا احتلت الجزائر لتجعلها سوقا لمنتجاتها لا لتكون سوقا لمنتجات غيرها، لذلك تم إصدار قانون في 14 جانفي 1851 و 17 جويلية 1867، الذي ربط الجزائر بفرنسا.[1]

[1]- صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، مرجع سابق، ص 101.

إن أهداف الاستعمار الفرنسي واضحة تماما حيث وظف كل إمكانياته المعنوية والمادية من أجل إحكام سيطرته على الجزائريين، فضرب الفرد الجزائري في أعز ما يملكه وهو الملكية العقارية أين حاول تغليب كفة الملكية الفردية علىالملكية الجماعية من خلال سنه لمجموعة من القوانين الجائرة كان أخطرها قانون السيناتوس كونسيلت بالإضافة إلى إرهاق كاهله بالضرائب المجحفة التي أرهقت كاهله وهذا لخدمة المشاريع الاستعمارية وعلى رأسها بناء المستوطنات و البنى التحتية وشق الطرقات لاستغلال الثروات الطبيعية وكذلك إدخال مجموعة من الزراعات الجديدة كزراعة الكروم والقطن والتبغ وغيرها كل هذا لخدمة الاقتصاد الفرنسي.

الفصل الأول: السياسة الاقتصادية الفرنسية في ظل الجمهورية الثالثة 1870م-1914م

المبحث الأول: التشريعات الاقتصادية الفرنسية 1870م-

1914م

-المطلب الأول: التشريعات الزراعية

-المطلب الثاني: التشريعات الصناعية

-المطلب الثالث : التشريعات التجارية

المبحث الثاني: الاستيطان ودوره في النهب الاقتصادي

-المطلب الأول: استقدام مهاجري الألزاس واللورين

-المطلب الثاني: تدعيم الاستيطان بقوانين جديدة

المبحث الثالث:انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية

على الجزائريين

-المطلب الأول: نزع ملكية الأراضي من الجزائريين

-المطلب الثاني: انتشار الفقر وتدهور الحالة الصحية للجزائريين

- المطلب الثالث:هدم وتفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية الفرنسية في ظل الجمهورية الثالثة 1870م-1914م

المبحث الأول : التشريعات الاقتصادية الفرنسية 1870م-1914م

قامت الجمهورية الثالثة في فرنسا عام 1870م وعلى الرغم من العديد من الصعاب، قد أثبتت وجودها عن طريق نشر الاستقرار بعد مواجهتها للعديد من الاضطرابات إلا أن قيامها كان بعد تعرض نابليون الثالث للهزيمة في معركة سيدان.[1]

فبعد قيام الجمهورية الثالثة في فرنسا استمرت الإدارة الفرنسية في إصدار القوانين ومصادرة الأراضي التي تكفلها بالتغلغل والتحكم في المجال الزراعي.

لهذا قامت ثورة المقراني لمصادرة ممتلكات القبائل الثائرة ومنحها لبعض النازحين من الألزاس واللورين وكان ذلك بإصدار عدة قوانين كان أهمها:[2]

[1] -كاثرين شكدام ، ظهورالجمهورية الفرنسية 1870م-1958م، (د.ط) ، مركز البيان للدراسات والتخطيط: (دب) ، (د.س) ، ص4.

[2] -بشير بلاح، المرجع السابق، ص247.

-المطلب الأول: التشريعات الزراعية

1- قانون الأندجينا (أو قانون الأهالي):

صدر هذا القانون في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1871م، ودخل حيز التنفيذ 1874م، من طرف الحاكم العام شانزي، الذي كرس بدوره هيمنة المستوطنين على الجزائر.[1] و هو مجموعة من النصوص الاستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري حيث تقتضي منه أن يظهر الطاعة للمستوطنين حيث بقي هذا القانون معمول به إلى غاية 1944م.[2]

و بدأ العمل به سنة 1881م إذ يعد من أبشع القوانين الجائرة التي أصدرتها سلطات الاحتلال الفرنسي وذلك لمعاقبة الجزائريين.[3]

2- قانون 31-3-1871م:

صدر هذا القانون بعد ثورة المقراني ، نص على مصادرة ممتلكات القبائل الثائرة حيث منح بعضها للنازحين من الألزاس واللورين.[4]

3- قانون 2-05-1871م:

[1] -بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية.....، مرجع سابق، ص100.

[2] -صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925،(د.ط) ، مديرية النشر لجامعة قالمة: (د.م) ،2010، ص165.

[3] -محمد لعيدي، تاريخ الجزائر،(د.ط)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، (د.س)، ص27

[4] -بشير بلاح، المرجع السابق، ص 247.

نص هذا القانون على مصادرة الأملاك الجماعية والفردية ، التي تعود إلى القبائل أو السكان الذين قاموا بنشاط عدائي ، فهذا القانون مكمل للمرسوم السابق حيث أنه عمم مصادرة الأراضي التي كانت مقتصرة على القبائل التي ساندت ثورة المقراني.[1]

ومن أكبر القبائل التي تضررت من هذا القانون نجد: أولاد شليح وثلاث و أولاد علي تحمامت و أولاد بوعون وأهل غسيرة و أولاد سلطان ، وغيرها من القبائل.[2]

4- قانون 21-6-1871م: تضمن منح 100.000 هكتار من الأراضي للاجئين الفرنسيين من الألزاس، كما اقترحت اللجنة البرلمانية مصادرة 340.000 هكتار من أراضي الجزائريين لتسكين الوفود الجدد في الجزائر.[3]

5- قانون وارني 26-07-1873م:

سمي هذا القانون بوارني*، نسبة لصاحبه وسمي أيضا بقانون المعمرين، لأنه جاء ليلبي رغبات المعمرين الأوروبيين في الجزائر ، وقد تضمن فرنسة الأراضي الجزائرية.[4] لكنه من الناحية الشكلية فإنه قانون خادع لأن من خلاله عزمت فرنسا على تحديد ملكيات الجزائريين.[5]

---

[1]- صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين.....، مرجع سابق، ص 113.

[2]- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية (1837م-1939م)، ج1، (د.ط) ، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2009م، ص 296.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 141.

*وارني أوغنيست ايبرت :(1810م-1875م) هو طبيب سياسي فرنسي نائب عن الجزائر (1871م-1875م) أرسل إلى وهران لمعالجة السكان من مرض الكوليرا ، وفي سنة 1843م كلف باستنطاق الأسر، انظم إلى جول فيري ودافع معه بقوة عن مصالح الكولون ترك بصمته في قانون 1873م: ينظر إلى: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....، ج1، مرجع سابق، ص507.

[4]- عيسى يزير:" السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830م-1914م)" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ: جامعة الجزائر، 2009م، ص 74.

[5] -الطاهر بن خلف الله، المرجع السابق، ص 150.

له غايتين الأولى تمكين الجزائر من استعادة قوتها الإنتاجية والثانية هي وضع حد للحالة التي يوجد عليها توزيع الأراضي بين سكانها والسكان الذين قد تأتي بهم الهجرة.[1] الفرنسية أو الأوروبية وبالتالي مطالبة الحكومة المجلس الوطني سن قانون يؤسس الملكية الخاصة أو الفردية حيثما انعدمت حتى تتوصل بدون اضطرار إلى وضع جميع الممتلكات في يد السلطات الفرنسية.[2]

ومن بين مواد هذا القانون ما يلي:

المادة (01): تأسيس الملكية العقارية في الجزائر وحفظها والانتقال التعاقدي للعقارات والحقوق العقارية مهما كان مالكها تخضع للقانون الفرنسي، أي أن هذا القانون قد اخضع سير الملكية العقارية في الجزائر إلى القانون الفرنسي واستبعاد التشريع الإسلامي.[3]

المادة (02): حددت هذه المادة الحالات التي تتم فيها التطبيق الفوري للقانون الفرنسي، حيث لم تعد محصورة في المعاملات العقارية بين المسلمين وغير المسلمين ولكن حتى في المعاملات التي تتم بين المسلمين أنفسهم.[4]

المادة (03): نصت على الأراضي التي تثبت فيها الملكية الجماعية لصالح قبيلة لتأسيس الملكية الفردية بمنح قطعة أو عدة قطع أرضية لذوي الحقوق، وعلى أن لا تمنح للأهالي سوى ملكية الأراضي التي كانوا يستغلونها.[5]

---

[1]-المرجع نفسه، ص 150.

[2] -شارل روبير أجيرون، الجزائريون والمسلمون وفرنسا ، ج1، (د. ط)، دار الرائد للكتاب: الجزائر، 2008، ص 149.

[3] -صالح حيمر، المرجع السابق، ص 159.

[4] -المرجع نفسه، ص.ص 159-162.

[5] -صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين.....، مرجع سابق، ص 113.

وقد نص هذا القانون على إخضاع الملكية الفردية في الجزائر للقانون الفرنسي، و إلغاء جميع القوانين العقارية القائمة على التشريعات الإسلامية أو العرف، وتقسيم الأراضي الجماعية[1] المملوكة للقبائل والعائلات على الأفراد و إعادة تأكيد على حيازة عقود الملكية للاعتراف لهم بملكيتها، كما نص هذا القانون أي قانون جويلية 1873م على تنظيم الملكية العقارية.[2]

كما أن هذا القانون طبق على كامل التراب الوطني، خاصة منطقة البليدة التي تشكل أراضيها جزءا من سهل متيجة المنبسط، حيث تم توزيع أراضي المنطقة بمختلف أنواعها، من أملاك و أراضي الشيوع و أراضي الجماعية على المستوطنين الأوروبيين، فأصبحت بين يد الكولون على شكل مزارع واسعة.[3]

أ- أهداف قانون وارني الخفية:

يهدف هذا القانون إلى تحقيق غايتين:

- الأولى هي تمكين الجزائر من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية.

- والثانية هي وضع حد لحالة اللاعدالة التي يوجد عليها توزيع الأرض بين سكانها لتطلب الحكومة من المجلس الوطني سن قانون يؤسس الملكية الخاصة أو الفردية حيثما انعدمت حتى تتوصل بدون اضطرار إلى تمييز أو تحفظ إلى وضع جميع الممتلكات تحت سلطة التشريع الفرنسي.[4]

- بالاضافة إلى القضاء على وحدة القبيلة الجزائرية التي تجعلها رابطة قوية بين أفرادها، مستعدة للانتفاضة في أي وقت، فقد بقيت أراضي العرش محافظة على تماسكها رغم ما تعرضت له بفعل إجراءات مرسومي المصادرات الجماعية.

---

[1]-الغالي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص91.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 248.

[3]- شارل روبير اجيرون، الجزائر المسلمون.....،ج1، مرجع سابق ، ص 87.

[4]-مرجع نفسه، ص 149.

- إزالة ما تبقى من عقبات التي تحول دون انتقال الأراضي إلى المستوطنين وتسهيله بالشراء بمختلف المساومات.

- بالإضافة إلى مراقبة كل العمليات الخاصة بالبيع، وتوفير لها كل الشروط لتنتقل لصالح الفرنسيين[1] والأجانب من الأوروبيين لتقليص من الملكيات الجماعية واستبدالها بالملكية الفردية.

- نجاح حركة الاستيطان والاستيلاء على مختلف الأراضي الجزائرية.[2]

ب- أهدافه المعلنة:

إن الجزائريين لا يزرعون أكثر من مليون ونصف مليون هكتار ووجود مالا يقل عن 3 أو 4 ملايين من الهكتارات شاغرة، لا تعود لأحد وبالتالي فهذا القانون سيقضي على هذه الظاهرة، بفتح الباب أمام المستوطنين للولوج إلى هذه الأراضي الشاغرة[3] .

لكن في الواقع أن واضعي هذا القانون تناسوا أن الجزائريين يستعملون الوسائل التقليدية والطرق المتخلفة ،فهذا القانون يخدم مصالح الجزائريين أيضا لأنه يمنحهم حق الملكية الأرض ، في نظرهم إن الروابط العائلية قوية بين الجزائريين وهي معيقة للتطور الجزائري وبالتالي فإن الملكية الفردية هي وحدها التي تسمح للفرد أن ينفصل عن قبيلته ليؤمن استقلاله الأكبر.[4]

[1] -صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين .....، مرجع سابق، ص 114.

[2] -عدة بن داهة، الاستيطان والصراع .....،ج1، مرجع سابق، ص 362.

[3] -صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والنستوطنين .....، مرجع سابق، ص 114.

[4] -مرجع نفسه، ص115.

فكان هذا القانون في حقيقة الأمر وسيلة لإخضاع جميع الممتلكات العقارية للقانون الفرنسي دون النظر للأحكام القانونية والأعراف المحلية، لتصبح مادة تجارية تباع و تشترى، وهي وسيلة من وسائل تدعيم الاستيطان، إذ أصبحت بموجب أراضي العروشية أداة كاملة تباع ولا تشترى بالقوة ، حيث أجريت بمقتضى هذا القانون تحقيقات عقارية أدت إلى تأسيس سندات ملكية سلمت للأهالي المنتفعين من هذه الأراضي في شكل مخططات إشهارية.[1]

فهذا القانون هو الذي قرر وجوب تسيير الإدارة الفرنسية لكل الملكيات العقارية في الجزائر مهما كانت صفة ملاكها، لأنه يهدف إلى القضاء على القوانين الشرعية والتعاون و التضامن.[2]

6- قانون 17 جويلية 1874 م:

نص هذا القانون على حجز كل أنواع ممتلكات الجزائريين المشتبه فيهم في قضايا حرق الغابات وفرض عليهم غرامات مالية، مما جعل حياة الجزائريين أكثر بؤسا وحرمانا خاصة و أن أغلبيتهم كانوا يتخذون من هذه الغابات مصدرا لعيشهم و أماكن استقرارهم.[3]

بالإضافة إلى أن هذا القانون حرم على الجزائريين استغلال الغابات وفرض عليهم عقوبات غاية في التعسف والصرامة في حالات الحرائق.[4]

---

[1]- جمال بلعيدوني: " السياسة العقارية ابان فترة الاحتلال "، اعمال الملتقى الوطني حول : العقار في الجزائر ابان الاحتلال 1830م-1962م ،(د.ط)، (د.ن):الجزائر ، 2007م،ص 48.

[2]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع .....،ج1، مرجع سابق، ص 364.

[3]-بوعلام بلقاسمي : "مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19 م" ، الملتقى الوطني حول : العقار في الجزائر الفرنسي 1830م-1962م، (د.ط)، (د.د) ، الجزائر، 2007م، ص33.

[4]- بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 248.

إذا يعتبر أول قانون غابي صدر جعلت السلطات الفرنسية بموجبه كل الغابات ملكا لها وطبقت مبدأ المسؤولية لمعاقبة كل شخص يتسبب في حرق الغابات.[1]

7- قانون 30-09-1878م:

نص هذا القانون على إنشاء أكبر عدد ممكن من الملكيات وخلق قرى على مساحة تقدر ب 40 هكتارا كأقصى حد وإنشاء مزارع على مساحة 100 هكتار ، وفي نفس المسار استكمل هذا المرسوم أيضا تفتيت الملكيات الجماعية للجزائريين بتشجيعه الكبير لإقامة الملكيات الصغيرة و أيضا تدعيما لحركة الاستيطان.[2]

8- قانون 26-08-1881م:

يتضمن هذا القانون تصنيف الغابات الجزائرية ضمن الثروة الغابية الفرنسية ووضعت تحت نظام الغابات الفرنسية ، وهو بذلك يمنح المجال لاتخاذ إجراءات وتدابير لمحاسبة الجزائريين حول الحرائق دون قيود، فعقب صدور هذا القانون تبعه حملة قمع شديدة ضد الجزائريين دون إجراء تحقيقات وقد مست العقوبات حوالي 53 قبيلة في أملاكها العقارية و أموالها وحيواناتها.[3]

9- قانون 23 مارس 1882م:

فهذا القانون تضمن إرساء قواعد الملكية الفردية والخاصة، وذلك بإنشاء الحالة المدنية بمنح الأشخاص ألقابا وكنايات عائلية ، وبالقراءة السطحية يظهر أن هذا القانون قانون تنظيم لا غير.[4]

[1]-عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية .....، مرجع سابق، ص150.

[2]-بوعزة بوضرساية ، الجرائم الفرنسية..... مرجع سابق، ص234.

[3]-بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص35.

[4]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....ج1، مرجع سابق، ص370.

بحيث أن الهدف من هذا القانون هو تجريد الفلاحين من أراضيهم وذلك بتسهيل عملية اغتصاب الأراضي لحد كبير، فعدم وجود حالة مدنية سيزيد العملية تعقيدا، لذا فقد منح ألقابا للفلاحين تحمل في طياتها عبارات السخرية والاستهزاء.[1]

10- قانون 09-12-1885م:

المادة 12 نصت هذه المادة على أن يجبر السكان الحائزين على سندات الملكية على التخلي عن مساحاتهم المحاطة بالغابة، إن هذا القانون ما هو إلا تشديد على حياة السكان الأكثر حرمانا، بعد حرمان السكان غير الحائزين على سندات الملكية من أراضيهم هم الآن يركزون على قلة السكان التي تملك سندات الملكية.[2]

11- قانون 16-12-1885م:

هذا القانون زاد التشديد على السكان وذلك بعد حرائق 1881م ، حيث قامت الإدارة الاستعمارية بانتزاع الأراضي الرعوية وإعطاءها للكولون من أجل زراعتها، وعوقبوا على الأشجار التالفة بدعوى أن السبب هو الرعي فيها.[3]

12- قانون 18 أفريل 1887م:

الذي كان أشد عنفا على الجزائريين و أكثر خبثا ومكرا في تحويل الأراضي الجزائريين إلى الأوروبيين.[4]

---

[1]-عدة بن داهة ، الاستطان و الصراع .....، مرجع سابق، ص 371.

[2]- الجلالي صاري ومحفوظ قداش، الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية (1900م-1954م) ،تر: عبد القادر حراث، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر، 1987م، ص.ص 164-147.

[3]- دليلة رحمون : "السياسة الزراعية في الجزائر و أثرها على المجتمع الجزائري "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شمة، جامعة الحاج محمد خيضر:بسكرة، 2012م-2013م، ص55.

[4]- ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 131.

وبفضل هذا القانون تم بيع أراضي الجزائريين المشاعة في المزاد العلني للأوروبيين بطلب من الكتاب ووكلاء الأعمال بمبالغ رخيسة.[1]

12- قانون 22 أفريل 1887م:

وهو قانون مكمل لقانون فارني اشتمل على بيع الأراضي الجزائرية المشاعة (ما يعرف بالأراضي الجماعية) في المزاد العلني دون اشتراط الإقامة فيها، وبالتالي يرمي إلى تملك الأوروبيين مزيدا من الأراضي.[2]

وبذلك تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستيلاء على حوالي 957 ألف هكتار بصفة مجانية كانت ملكا للأعراش وسلمت للمهاجرين الأوروبيين أكثر من 120 ألف هكتار.[3]

13- قانون 16-04-1897م:

جاء هذا القانون من أجل تصفية أراضي العرش، على إثر هذه القوانين والتشريعات الصادرة ، والتي تهدف من خلالها الإدارة الاستعمارية للاستيلاء على مزيد من الأراضي الجزائرية تحت شعار تنظيم الملكية ثم نهب معظم الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين بحيث بلغت حوالي 1.682.000 هكتارا، وهنا نلاحظ أن الاستعمار الفرنسي استولى على معظم الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة وإعطائها للمستوطنين.[4]

[1]-يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....،مرجع سابق، ص 33.
[2]-بشير بلاح، المرجع السابق، ص 249.
[3]-احميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية.....، مرجع سابق، ص 120.
[4]-إبراهيم مياسي ،المرجع السابق، ص.ص133 134.

14-قانون 13 سبتمبر 1904م:

جاء هذا القانون ليمكن الكولون من الاستئثار بالأراضي وامتلاكها بالطرق الشرعية ويتضمن هذا القانون حيثيات انتقال الأراضي العمومية المعنية للاستيطان والشروط الواجب توافرها في المستفيد من قطعة أرض ويتضح من خلال مواده أن الفلاح قد أقصي من الاستفادة من الأراضي بأي شكل من الأشكال[1]

حيث نص هذا القانون في مادته الرابعة على أن الفرنسيين من ذوي الأصل الأوروبي وكذالك الأوروبيين المجنسين لهم وحدهم الحصول على مساحات أرضية تمنح لهم مجانا أو بما يعادلها من القيمة وتكريسا للاستيطان فإن المادة 230 من هذا القانون نصت بشكل واضح على ضرورة ارتباط الكولون بالأراضي التي منحت لهم كما أنهم منعوا من البيع للفلاحين الجزائريين إلا بعد عشر سنوات ، حيث وافق على الطرق الأربعة لحيازة الأراضي: البيع بسعر ثابت، البيع بالمزاد العلني، البيع بالتراضي، بالإضافة إلى الامتياز المجاني ولعل أخطر ما جاء في هذا المرسوم هي المادة 32 التي نصت على أنه يمكن للأهالي الاستفادة من امتيازات مجانية وهذا كمكافأة على الخدمات التي يقدموها و إغراءهم بالأراضي التي كانوا في أمس الحاجة إليها.[2]

فهذا القانون جاء ليضع العراقيل التي تحول دون انتقال الأراضي إلى الجزائريين ثم العمل على تسهيل انتقالها إلى المعمرين بمختلف الوسائل والأساليب.[3]

1- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....، مرجع سابق، ص 396.
2- مرجع نفسه، ص 396.
3- مرجع نفسه، ص 397.

15- قانون 6 جويلية 1910م:

نص هذا القانون على أنه لا يمكن للإدارة أن تسمح باستفحال ظاهرة تجريد الجزائريين من أراضي وتبعا لذلك أعطت أوامر للإداريين، تقضي بإعطاء الأولوية للفلاحين المحرومين في عملية تأجير الأراضي البلدية، لكن استمرار انتقال الأراضي من الفلاحين إلى أيدي الأوروبيين.[1]

-المطلب الثاني: التشريعات الصناعية

لقد عمد الاستعمار الفرنسي إلى إعدام أي حركة صناعية في الجزائر، حيث قاموا بالاستيلاء على مختلف الأراضي، فالتصنيع في الجزائر يجلب اليد العاملة وارتفاع الأجور وهذا سينعكس على سياسة فرنسا الفلاحية ، حيث اعتمدت سياسة فرنسا على أخذ المواد خامة أولية من الجزائر بكل بساطة و بأزهد الأثمان، ومن ثم تصنيعها في فرنسا وبيعها في الجزائر بأغلى الأثمان.[2]

لذا فالكثير ما نلاحظه أن التشريعات الصادرة في المجال الزراعي كثيرا ما تمس بالمجال الصناعي، نذكر منها:

1- قانون وارني 26-07-1873م:

وبالضبط المادة الثالثة منه ذلك أن واضعي هذا القانون كانت لهم نظرة بعيدة شملت مصالح رؤوس الأموال الفرنسية التي بلغت درجة التراكم، ما توجب استغلالها خارج الحدود الفرنسية ، بالإضافة إلى حاجة الصناعة الفرنسية إلى مواد أولية من الخارج ، لذا فهذا القانون سيجعل من مساحات الحلفاء التي لا مالك لها كما يزعم مشرعيه مساحات تعود للدولة الفرنسية وهذا هو الشيء الذي سيوفر مادة أولية لصناعة الورق.[3]

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....، مرجع سابق، ص 397.

[2]- أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مصدر سابق، ص 126.

[3]- صالحعباد،الجزائر بين فرنسا و المستوطنين.....،مرجع سابق، ص 114.

2- قانون 29-03-1879م:

الذي نص على إضافة خمسة طرق وطنية جديدة، وتغطي هذه الطرقات مساحة تقدر ب 14 حتى 15 مليون هكتار.[1]

3- قانون 03-07-1884م:

نص على إنشاء خطوط حديدية محلية منها الخط الحديدي الرابط بين معسكر و تيزي وزو، ففي عام 1892م بلغ طول شبكة السكك الحديدية في الجزائر حوالي 3033 كلم.[2]

4- قانون 16-05-1892م: أهم ما نص عليه هذا القانون:

المادة(06): يجب على المستفيد من قنوات الري والتصريف هذه القنوات التي تمر بملكيته، وغرس أطرافها بأشجار وتنظيف المجاري المائية.

المادة(08): ضرورة إقرار صاحب الملكية التخلي للدولة 10 سنوات وبدون تعويض عن الأراضي اللازمة لشق الطرقات وإقامة القنوات أو غيرها من المشاريع ذات النفع العام.[3]

5- قرار 22 ديسمبر 1899م:

الذي نص على استخدام المياه في الجزائر ويكون ذلك بموافقة الدولة.

---

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....، ج1، مرجع سابق، ص 116.

[2]- مرجع نفسه، ص 117.

[3]- علي حراث" :السياسة المائية الفرنسية و آثارها في المشروع الاستيطاني الفرسي لمنطقة القبائل الصغرى نموذج 1830م1926-مذكرة لنيل " شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر: بوزريعة،2012م2013-م.ص31 ،.

إذن فقد وجهت إدارة الاحتلال بالإضافة إلى تطوير القاعدة الاقتصادية للصناعة الغذائية في الوطن بالاستعانة بالمواد الأولية، بالإضافة إلى إقامة سوق المنتجات الصناعية الغذائية في الجزائر.[1]

-المطلب الثالث : التشريعات التجارية

لقد كانت فرنسا تحتكر التجارة الجزائرية، فالجزائريون على كثرتهم لا وجود لهم في الحركة التجارية إذ كانت فرنسا تصدر خيرات ومنتجاتها لتبيعها لمصانعها ثم ترجع لتبيعها في الجزائر مصنعة بأرباح طائلة، كما أن الميزان التجاري الجزائري في عجز مستمر فادح لأن وارداته أكثر من صادراته.[2]

إذ أن الإنتاج المحلي لا يسد حاجات الناس لذلك تم اللجوء بنسبة كبيرة إلى الأسواق الخارجية.[3]كما أن القانون الفرنسي يحتم على الجزائريين عدم ممارسة أي عملية تجارية على غير السفن الفرنسية، فالجزائريون يبيعون ما يزيد عن حاجاتهم المحلية من أصواف وتمر وتبغ وغيرها علما أن الجزائريون لا يشاركون إلا بصفة في حركات التصدير والاستيراد.[4]

ففي العهد الاستعماري توجهت الزراعة الجزائرية نحو الزراعة التجارية إضافة إلى تطوير وسائل النقل والموانئ ، والتي كان لها دور كبير في تحريك التجارة، [5]حيث شجعت على إنتاج المحاصيل التجارية من خلال إصدارها للعديد من القوانين ومراسيم أهمها:

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....، ج1، مرجع سابق، ص 174.

[2]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر ، مصدر سابق، ص 128.

[3]- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960،(تج) جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع: لبنان، 1983م، ص 93.

[4]- أحمد توفيقالمدني،هذه هي الجزائر، مصدر سابق، ص129.

[5] - صالح عسول: "اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956م-1962م" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر : باتنة، 2008م-2009م، ص 53.

1- مرسوم 31-10-1872م:

ينص على منح جوائز تقديرية للذين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج والتي هي عبارة عن قطن وزيتون وحمضيات وبعض النباتات الزيتية.[1]

2- مرسوم 09-04-1898م:

نص على تأسيس حجرات تجارية في الجزائر وكان يشرف عليها الوالي العام، ومواردها كانت من أعمال المراسي والنقل البحري والمعاملات المالية المحلية.[2]

3- قانون23-03-1899م:

سمح للكولون بزراعة الكروم الأمريكية فنشط التبادل التجاري سواء كان داخليا أو خارجيا يعتمد على رأس المال الذي يوفر اليد العاملة بمختلف مستوياتها،[3] والتي توفر بدورها الإنتاج سواء كان زراعيا أو صناعيا و الذي يتم تحويله إلى السوق الاستهلاكية، ولا بد من وسائل النقل، التي تحتاج إلى طرق والمواصلات سواء كانت البرية والبحرية منها، وذلك لتوفير الحاجيات الاستهلاكية.[4]

وهذا ما يعني انتعاش تجارة الخمور، الشيء الذي يشجع على مضاعفة عدد الكولون المهاجرين إلى الجزائر، خاصة و أن التربة والمناخ ملائمين لهذا النوع من الإنتاج.[5]

---

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....، ج1، مرجع سابق، ص 119.

[2]- أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر،(د.ط) ، دار البصائر: الجزائر، 2008م، ص 298.

[3]- صالح عسول، المرجع السابق، ص 26.

[4]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....ج1، مرجع سابق، ص 198.

[5]-مرجع نفسه ، ص 203.

حيث يتضاعف هذا الإنتاج باستخدام الوسائل الحديثة من قبل الكولون مما انعكس سلبا على السكان، فتوسعت المساحات المزروعة كروما على حساب الزراعات المعاشية.[1]

المبحث الثاني: الاستيطان ودوره في النهب الاقتصادي

انتهجت الجمهورية الثالثة، سياسة متنوعة في ميدان الاستيطان بحيث تختلف هذه السياسة اختلافا في النوعية والهدف عن تلك السياسة التي كانت متبعة في عهد الإمبراطورية الثانية.[2]

فالأولى اعتمدت على الاستيطان الرأسمالي للحصول على الدعم المالي ، أما الثانية فقد فتحت الباب أمام الأوروبيين للاستيطان في الجزائر ومن أجل نجاح هذا الأمر شجعت سياسة الملكية وكان ذلك عن طريق بناء المراكز الاستيطانية وتقديم الأراضي بالمجان و الأمر الثاني الذي عملت عليه الجمهورية الثالثة في ميدان الاستيطان هو توطين الجزائر بالفرنسيين.[3]

ومنه نرى أنه زاد عد المستوطنين وزاد اغتصاب الأراضي وحشر الجزائريين في الأراضي الغير صالحة للزراعة، مع تشجيع الهجرة الفرنسية وخاصة لأهالي مقاطعتي ، الألزاس واللورين وتغليب العنصر الفرنسي على العنصر الأوروبي ، وكان ذلك من خلال إصدار قوانين التي تخص الاستيطان، وقبل كل هذا يجب التحدث عن الهجرة الأوروبية خاصة هجرة سكان الألزاس واللورين.[4]

---

[1]- احميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية .....، المرجع سابق، ص 67.

[2]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،(د.ط) ،(د.ن) : الجزائر، 1994م، ص 124

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....، مرجع سابق، ص 39

[4]-يحي بوعزيز ، سياسة التسلط.....، مرجع سابق، ص40.

-المطلب الأول: استقدام مهاجري الألزاس واللورين

بعد الهزيمة التي وقعت لفرنسا على يد ألمانيا عام 1870م، وبعد سلسلة من المراسيم المتعلقة بانتقال السلطة من يد العسكريين إلى المستوطنين.[1] قامت فرنسا بترحيل سكان الألزاس و اللورين إلى الجزائر ووعدتهم ب 10 آلاف هكتار من الأراضي، ولما كان الكثير منهم من التجار والصناع والعمال فقد فشلوا في مهامهم الزراعية ولم تستقر منهم إلا 1183 عائلة.[2]

وبحدوث انتفاضة 1871م انتشرت موجة جديدة من الاستيطان ذلك لأن الإدارة استولت على 450.000 هكتار من الأراضي الزراعية، وكانت بذلك بداية توغل المزروعات التجارية.[3]

حيث استمرت في توسيع المراكز القديمة في متيجة، وتوطين مراكز استعمارية في المنافذ الشرقية والغربية.

مثال القطاع القسنطيني 130 مركز: توطنت هذه المراكز في وادي الصومام، القبائل السهول سهل عنابة.

أما القطاع الوهراني حوالي 130 مركز: تميزت بالاستقرار في بناء مراكز استعمارية مجمعة على طول امتداد محاور الاتصال لواد الشلف.[4]

وبسبب ذلك اتجهت الإدارة الاستعمارية إلى شرق فرنسا، وذلك لتطوير حركة الاستيطان الأوروبية وصادفت نجاحا في أعمالها وجهودها حيث هجرت من فرنسا أربعة آلاف عائلة خلال عشر سنوات.[5] وتنازلت الإدارة الاستعمارية مجانا على 34726 هكتار لحركة الاستيطان الأوروبي، ففي سنة 1881م و 1882أنشأت أكثر من 197 قرية استيطانية بها 30 ألف شخص حيث كان عددهم حوالي 331 عائلة.[6]

وبعد سلسلة من المراسيم المتعلقة بانتقال السلطة من يد العسكر إلى المستوطنين حوالي 36 مرسوم منها: المرسوم الصادر يوم 08 أكتوبر 1870م، وهذا القانون الخاص بتوسيع الحكم إلى جميع المناطق العسكرية.

---

[1]- حسينة حاميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية، (د.ط) دار الحبر : الجزائر، 2007م،ص 28.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 163.

[3]- يحي يوعزيز، سياسة التسلط.....، مرجع سابق ، ص 31.

[4]- أحميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية.....، مرجع سابق، ص 96.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 164.

[6]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط....، مرجع سابق، ص 41

بالإضافة إلى مرسوم 24 أكتوبر 1870م ، والمتعلق بإنشاء منصب الحاكم العام المدني الذي يتصل مع كل الوزارات الفرنسية وليست وزارة الحربية فقط.

بالإضافة إلى مرسوم 10 نوفمبر 1870م: هذا القانون خاص بتحكم المدنيين بالولاة العسكريين من خلال السماح للمستوطنين بتعيين الولاة في المناطق التي تخضع للحكم العسكري.

مرسوم 24 ديسمبر 1870م هذا القانون سمح للأوروبيين بتوسع نفوذهم إلى المناطق التي يقطنها المسلمون الجزائريون.[1]

فبفضل هذه المراسيم وضعت السلطة في يد المعمرين الذين شجعوا بدورهم مزيدا من الهجرة لدعم تواجدهم ففي 1871م قامت شركة الزراعة بالجزائر باستدعاء عائلات المزارعين الفرنسيين من ضحايا الحرب حيث اقترح ألكس قائلا:" منح مواطنينا من الألزاس و اللورين ضيافة جديرة بصناعتهم....."[2].

بالإضافة إلى أنه قال أن " الألزاسيين سيغيرون الأرض دون تغيير الوطن ،

حيث منحتهم الحكومة حوالي 100.000 هكتار من الأراضي.[3]

عرفت الجزائر تدفق جماعات كبيرة من أهل الألزاس واللورين الرافضين التبعية لألمانيا، و أصبحت الأرض الجزائرية الحل الوحيد لاحتواء هذا النزوح المفاجئ، حيث استوطن حوالي 5000 شخص في الجزائر.[4]

وخلال الفترة 1871م-1880م أنشأت 207 قرية استيطانية على مساحة قدرها 233369 هكتار ووصل عدد المستوطنين سنة 1890م إلى 267672 نسمة وفي سنة 1900م أصبح عددهم يتراوح 36425 نسمة.[5]

وخلال الفترة الممتدة ما بين 1871م-1900م تم إنشاء أكثر من 364 مركز استعماري، موزع في القطاع العاصمي بوجود 110 مركز في متيجة ففي 1900م حدث تغيير لصالح المستوطنين، حيث أقرت فرنسا بعد مطالبات مستمرة وتحديات من جانب المستوطنين بالجزائر فصل ميزانية الجزائر عن بقية الميزانيات الفرنسية.[6]

---

[1]- حسينة حماميد، المرجع السابق، ص 29

[2]- المرجع نفسه، ص 114

[3]- شارل روبير اجيرون، تنمية الاستيطان في الجزائر(1870 م-1930م)، تر : محمد طاهر العمودي (د.ط) ، مجلة المصادر، ع2، الجزائر، 1990، ص .187

[4]- بوعزة بوضرساية ، الجرائم الفرنسية.....، مرجع سابق، ص 227.

[5]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية....ج1، مرجع سابق، ص418.

[6]- أبو قاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر،ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م، ص 98.

فهذه المرحلة مثلت العصر الذهبي للهجرة والاستيطان، حيث هاجر آلاف الألزاس و اللورين، فكان يوزع على هؤلاء المهاجرين مساحات كبيرة، فكانت الأولوية في امتلاك هذه الأراضي لمهاجري الألزاس و اللورين.[1]

حيث تمكن الكولون الجزائر من توفير مستوطنات جديدة. فهذا النشاط الاستيطاني من تحويل الكولون في الجزائر إلى ملاك كبار و أصبحت أرض الجزائر بالنسبة لهم وسيلة إدخال ومضاربة.[2]

-المطلب الثاني: تدعيم الاستيطان بقوانين جديدة

لقد كانت عملية سن القوانين والتشريعات تجري مع عمليات التوسع الاستعماري في البلاد وهكذا بدأت السلطة تقوم بتخطيط القوانين وكان غرضها هو نهب الأراضي والأملاك التي تقوم بنفسها وتسلمها للمستوطنين والملاك الجدد.[3]

من أهم و أبرز هذه القوانين هي:

1- قانون كريميو 1870م:

جاء في 4 سبتمبر 1870م عينه المحامي واليهودي كريميو [4]، ففي 24 أكتوبر 1870م أصدر كريميو مراسيم منها تجنيس اليهود بالإضافة إلى تغيير الوضع السياسي، وبفضل هذا القانون تمكن عدد كبير من المستوطنين من الحصول على أكبر عدد من مساحات أراضي الجزائر.[5]

كما قدمت الحكومة الفرنسية تسهيلات بشأن الهجرة إلى الجزائر، وتجنيس أكبر عدد من اليهود ووضعت تحت تصرفهم الأراضي الشاسعة دون مقابل.[6]

فهذا القانون مكن اليهود من الحصول على جميع الحقوق، وبهذا تمكنت فرنسا من زيادة عدد المستوطنين من الجنسيات الأخرى عن طريق فتح التجنيس لهم.[7]

---

[1]- حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائر بين 1871م-1895م، (د.ط)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع : الجزائر، 2012م، ص 86.

[2]- شارل روبير اجيرون، تنمية الاستيطان في الجزائر.....، مرجع سابق، ص190.

[3]- حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 87.

*-إسحاق موسى كريميو: إسمه أودولف، وهو يهودي الجنسية، سياسي فرنسي، عين وزير للعدل في حكومة الدفاع، حيث أعطى قرار المواطنة ليهود الجزائر سنة 1870م، ينظر: ابراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، (د.ط)، (د.ن): الجزائر، (د.س) ،ص 209.

[5]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية،.....ج،1مرجع سابق، ص 236.

[6]- عمار بوحوش، الأرض والهجرة و الأصالة، (د.ط) ، وزارة التعليم العالي:(د.م) ، 1973م ، ص 140.

[7]-مرجع نفسه ، ص 157.

أما مضمون هذا القانون فقد كان ينص على تكوين 3 ولايات مع إبقاء المناطق العسكرية و قد ارتفعت بذلك مساحة بين 1870م-1884م بين إلى 209 بلدية كاملة الصلاحيات.[1]

فهذا القانون نجده قد وضع اليهود فوق العرب والبربر حيث استفاد اليهود من الوضع الجديد حيث كانت هذه السياسة تهدف إلى تقسيم الجزائر إلى قسمين والتقرب إلى إحداهما على حساب الآخر.[2]

2- قانون وارني 26 جويلية 1873م:

يهدف هذا القانون إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش لأنه يعد هناك ملاك للأرض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك فهذا القانون يعتبر مكملا للإجراءات التي جاء بها مرسوم 1863م، حيث تحصل الفلاحون الجزائريون على سندات ملكية من قبل إدارة والمصالح العقارية، حيث كانت تهدف لتحقيق غايتين ، تمكين الجزائريين من استعادة قوتها الإنتاجية بالإضافة إلى وضع حد لحالة لتوزيع الأرض بين سكانها والفرنسيين المستوطنين بالجزائر.[3]

حيث نص هذا القانون على إخضاع قانون الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي، وإلغاء جميع القوانين العقارية، وتقسيم الأراضي الجماعية للقبائل والعائلات على الأفراد، حيث استهدف هذا القانون إزالة ما تبقى من العقبات من طرف المشرعين.[4]

حيث كان هذا القانون في حقيقة أمره وسيلة لإخضاع جميع الممتلكات العقارية للقانون الفرنسي دون النظر للأحكام القانونية والأعراف المحلية السائدة، لتصبح مادة تجارية تباع وتشترى إذ تعد وسيلة من وسائل تدعيم الاستيطان ،

فأجريت بمقتضى هذا القانون تحقيقات عقارية أدت إلى تأسيس سندات ملكية سلمت الأهالي المنتفعين بهذه الأراضي في شكل مخططات إشهارية ، وكان الغرض من هذا القانون الجديد الذي حمله فارني هو إنجاح حركة الاستيطان وذلك بالاستيلاء على الأراضي ، وكانت حجته الاستيلاء على الأراضي إن ملايين الهكتارات من السهول الخصبة غير مستهلكة.[5]

---

[1]- حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 101.

[2]- جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،(د.ط) ، المكتب الجامعي للحديث أزاريطة: الاسكندرية، 1999، ص 198.

[3]- عدة بن داهة الخلفيات الحقيقية للتشريعاتالعقارية .....، مرجع نفسه، ص.ص 149-148.

[4]- سعيد علمي، الاستعمار والعمران سياسة الاستيطان والعمران في الجزائر، ج1، تر : نسرين لولي، (د.ط)، دار الخطاب للطباعة والنشر: الجزائر، 2013م، ص 224.

[5]-جمال بلعيدوني ، المرجع السابق ، ص 48.

3- قانون 1887م المكمل لقانون وارني:

نص على بيع الأراضي الجزائرية في المزاد الأوروبي دون شرط الإقامة فيها، إذ يعتبر هذا القانون أشد عنفا على الجزائريين في تحويل الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوروبيين ، لذا فهذا القانون نشط التعمير الذي اعتزمت السلطات الاستعمارية إنجازه، فبموجب هذا القانون توسعت عملية الاعتراف بالملكية،[1] في حين استئناف هذه العمليات سيمكن الإدارة من امتلاك بعض آلاف الهكتارات، إضافة إلى ما تملكه من الأراضي المشجرة وخدمة لمصالح المعمرين سن قانون يبطل الحضر المفروض على نقل أملاك العرش التي لم يقدم محرر قانون 1873م على مراجعتها، وهكذا صدر قانون 28 أفريل 1887م ومن بين إجراءاته الأساسية:[2]

التقيد بالأشكال التي حددتها المادة الرابعة من قانون 22 أفريل 1887م في حالات التنازل وبيع الملك المشاريع بالإضافة إلى تحديد أراضي القبائل التي أهملت سنة 1870م، ففي 22 سبتمبر 1887م يحدد الأشكال الجديدة التي يتم وفقها تحديد الأراضي.[3]

حيث نجد أنه أصدر تشكيلات خاصة بشأن ذلك تناولتها المواد من 07 إلى 10 من قانون 1887م وبهذا التصرف وضعت نهاية الجدال الناشئ، بالإضافة إلى أنه يمكن تطبيق إجراءات الفصل الثالث من قانون 1873م على أراضي العرش، حيث فصلت الإدارة الاستعمارية ومحكمة الجزائر فصلا في هذه القضية.[4]

فهذا القانون 1887م أزال مسألة عدم جواز التصرف في أراضي العرش و أباح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة لصالح الأوروبيين فهذا القانون جاء ليفكك المجتمع الجزائري وهذا ما نجده في مادته (11 وكذا المادة 20).[5]

---

[1]- ابراهيم مياسي ، لمحات من جهاد،..... مرجع سابق، ص 191.

[2]- الجلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم.....، مرجع سابق، ص 71.

[3]- عدة بن داهة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية....، مرجع سابق، ص 225.

[4]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع....، مرجع سابق، ص 376.

[5]- عدة بن داهة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية.....، مرجع سابق ،ص 226.

4- قانون 16 فيفري 1897م:

أدخل هذا القانون إصلاحات على قانوني 1873م و 1887م بعد أن استند على مشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة كولون هذا القانون كان عبارة عن مشروع من ثم تحول إلى قانون 16 فيفري 1897م.[1]

فأبطل هذا القانون بسبب أو بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها، الفصل الثاني والثالث من قانون 1873م، و إن كانت المادة 13 من قانون 1897م قد جاءت لتحفظ الإدارة القضائية صلاحيتها وهذا ما يتعلق بالملكية.[2]

فهذا القانون حل محل قانون 1887م ولم يعطي الاستعمار الأراضي الزراعية بشكل مباشر لأنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين بيع قطعهم الأرضية وذلك باعتبار اقتراح تطبيق اقتراح تطبيق إجراءات قانون 1887م الذي يقترح على الراغبين في بيع حقوقهم الأرضية الواقعة ضمن أراضي العرش أو الملك.[3] وعلى هذا الأساس أصبح من حق الفلاحين الجزائريين الملاك لقطعة الأرض لهم الحق في أراضي العرش بالإضافة إلى هذا فله الحق من بيع أرضه لأحد الأوروبيين أو الحصول على سند ملكية من الإدارة الاستعمارية.[4]

4- قانون 13 سبتمبر 1904م:

يتعلق هذا القانون بتنظيم أراضي الاستيطان، والإبقاء على الامتياز المجاني للكولون بشرط الإقامة في الجزائر لمدة 10 سنوات على الأقل وقد وافق على الطرق الأربعة لحيازة الأراضي: البيع بسعر ثابت، البيع في المزاد العلني، البيع بالتراضي، والامتياز المجاني.[5]

1- مرجع نفسه، ص227.

2- عدة بن داهة،الاستطان و الصراع،.....،مرجع سابق، ص 381.

3- إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر.....، مرجع سابق، ص 396.

4- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع....، ج1، مرجع سابق، ص 376.

5- عدة بن داهة ،الاستيطان و الصراع،.....،مرجع سابق، ص 396.

المبحث الثالث:انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين

-المطلب الأول: نزع ملكية الأراضي من الجزائريين

لقد كانت النظرية الكولونية الفرنسية في الجزائر كل متكامل متلاحم، فقد قامت على قاعدتين أساسيتين أولهما: جعل الجزائر أرضا فرنسية كقاعدة مادية شرعية لها والقاعدة الثانية هي جعل أصحاب هذه الأرض و هم الوطنيون القاعدة البشرية المسخرة لهم قصد حكم البلاد بأبناء البلاد.[1]

فالسياسة الاستعمارية في المجال العقاري كان هدفها الأساسي الاستيلاء على الأراضي الخصبة لفائدة المعمرين، وذلك إما بقوة الحديد أو النار، أو بالطرق القانونية الملتوية مما أدى إلى فرنسة الأراضي وخضوعها لأحكام القانون الفرنسي وتقليص أراضي الملكية الجماعية المعروفة باسم العرش.[2]

حيث أن القانون العقاري 26 جويلية 1873م جاء ليتم عملية فرنسة أراضي الجزائريين وبذلك شرعت فرنسا سنة 1873م بتطبيق قانون الغالب على المغلوب، أو ما سماه زعيم المستوطنين فارني بقانون المستوطنين بالاستيلاء على الأراضي و إضعاف المجتمع والتوسع و إحكام السيطرة على الجزائريين.[3]

وفعلا فبفضل هذه التشريعات تم نهب الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين والتي كانت بحوزة الجزائريين على النحو التالي:

- مساحة أراضي الاستيطان سنة 1850م بلغت 115000 هكتار
- مساحة أراضي الاستيطان سنة 1870م بلغت 766000 هكتار
- مساحة أراضي الاستيطان سنة 1900م بلغت 1683000 هكتار[4]

1- أحميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية.....، مرجع سابق، ص.ص.70-71

2- عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية.....، مرجع سابق، ص 118.

3- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.ص.166-167.

4- إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر.....، مرجع سابق، ص 134.

فاستيلاء المعمرين على الأراضي انجر عنه تدمير الاقتصاد الفلاحي لأنهم استولوا على أجود الأراضي و أحسن المراعي، و أبعدوا بذلك السكان الجزائريين إلى الأراضي القاحلة.[1]

ومصادرة الأراضي باسم التشريعات العقارية أدت إلى إبادة قبائل بأكملها وتشريد الباقي وحصارهم في الجبال والأراضي القليلة الخصوبة، كما أن الأمر الآخر هو استبعاد أحكام الشرعة الإسلامية من المعاملات العقارية، ففرنسة الأراضي و إخضاعها للقانون الفرنسي المبني أساسا على الملكية الفردية، يعني حق المالك في التصرف المطلق دون قيود أخلاقية أو دينية، و إذا كان هناك قيود فهي قيود قانونية ضيقته.[2]

فبتفكيك القبيلة تكون فرنسا قد حققت بعدا اجتماعيا، إذ بزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تجمع أفراد القبيلة زالت الروابط بين هذه الأخيرة وتفككت أواصرها وتحول الملاكون للأرض إلى عبيد و أقنان عند الملاكين الجدد، وبتفكيكها للقبيلة تكون فرنسا قد حطمت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وضربت وحدته.[3]

ولم تنعكس الوضعية المزرية على هذا فقط بل تعدته إلى الثروة الحيوانية التي تعرضت هي الاخرى إلى تراجع أعدادها، كما انعكست أيضا هذه الوضعية على المحاصيل الزراعية، فقد انحصرت الزراعة الجزائرية المعاشية المتواجدة في الجبال والمنحدرات بعد أن كانت قائمة قبل ذلك في السهول والأحواض الغنية.[4] أما بالنسة للثروة الحيوانية فقد كان عدد رؤوس الأغنام سنة 1865م ثمانية ملايين رأس، وفي عام 1900م سجل عدد الرؤوس حوالي ستة ملايين وثلاثمائة رأس فقط، وكذلك الحال بالنسبة لرؤوس البقر، ففي عام 1865م تقلص العدد إلى مليون رأس أما عام 1900م فقد وصل العدد إلى أقل من 84600 رأس فقط.[5]

1- محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية للنشر ، بيروت، 1999م، ص 47

2- رشيد فارح، المرجع سابق، ص.ص 118-119.

3- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....، مرجع سابق، ص 30.

4- بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية.....، مرجع سابق، ص 107.

5- بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية ، .....، مرجع سابق، ص .107

-المطلب الثاني: انتشار الفقر وتدهور الحالة الصحية للجزائريين

إن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يرد إلى عوامل منها استمرار الكولون في انتزاع المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة وتقلص الأراضي الزراعية والرعوية، و انخفاض إنتاج الحبوب ب 20% أمام تضاعف عدد السكان في الجانب الجزائري، وإفساح المجال لتوسع مساحات الكروم ، و إهمال زراعة الحبوب وتزايد عدد السكان في الجانب الجزائري وضعف متوسط مردود الهكتاري للحبوب في القطاع الفلاحي الجزائري مقارنة مع القطاع الفلاحي للمعمرين.[1]

إضافة إلى انهيار الحرف والصناعات المحلية، وتحول أصحابها إلى بسطاء وعاطلين مزمنين، خاصة بعد انتشار الوسائل التقنية الحديثة وتسرع المعمرين في استعمالها، وكان من المفروض، نظرا لضخامة رؤوس الأموال ، وكثرة الشركات التي يسيطر عليها المعمرون أن تزدهر الحياة الاقتصادية إلا أن الدخل السنوي لكل شخص جزائري لم يزد عن عشر ألاف فرنك قديم على أكثر تقدير، في حين أصبح الدخل الزراعي بالنسبة للأوروبيين يمثل 95% حمضيات، و 90% خمور، 20% شعير،40% بقول، و30% زيتون هذه كلها تشكل قسطا مهما من الإنتاج التقليدي.[2]

ولهذا تعقدت حياة أكثر من سبع ملايين جزائري كادحين تنحصر مواردهم في أراضي لهم في المناطق الزراعية، فانتشرت البطالة بشكل خطير، واضطر العمال المزارعون إلى الهجرة شبه الجماعية إلى المدن للاستقرار على أطرافها في أحياء قذرة بنوها بأنفسهم من القصدير والخرق البالية والبوص وقطع الأخشاب، وعلب الأطعمة الفارغة.

و أصبح أكثر من نصف مليون شخص يسكنون هذه الأكواخ بين خمسة وعشرة أشخاص في كل خيمة في حالة اجتماعية يرثى لها، حيث لا غذاء كاف ولا عناية صحية، ولا عمل يوفر لهم بعض الغذاء الضروري، وكان من بين من اضطر هذه الحشود إلى هجرة الريف إلى المدينة، فرارا من الاضطهاد الإداري والرغبة في تعليم أولادهم بالمدارس والاستفادة من العمل في بعض الورش والحظائر ولو لمدة أسابيع قليلة في العام.[3]

---

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع..... ج2، مرجع سابق، ص 13.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط،.....، مرجع سابق، ص 66.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة الاستيطان.....، مرجع سابق، ص 67.

كما أن الكثير من القرى والعشائر تعاني من الفقر الشديد وهذا نتيجة حتمية لمصادرة أراضيها و إرغامها على دفع إتاوات الحرب، لضرب البنية الاقتصادية للفرد الجزائري وعليه فإن مصادرة الأراضي بمثابة الحكم بالإعدام على الفلاح الجزائري الذي أدخله حياة بؤس و إفلاس حتى أن الكثير منهم اضطر إلى بيع أملاكه والتضحية بأغنامه لعله يجد ما يقتات منه.[1]

فهذه الأوضاع المزرية للمجتمع الجزائري والفقر المدقع كانت أرضية خصبة لانتشار الأمراض المعدية مثلما أبرزت ذلك كارثة 1867م-1868م، فقد انتشر مرض الكوليرا والتيفوس، و إلى جانب المرضين كثر القحط والجفاف وقلت من ثم المحصولات الزراعية والغذائية.[2]

فالمجاعة التي حدثت سنة 1868م أهلكت الكثير من الجزائريين، حيث انتشر الجراد في كل مكان و أهلك الأخضر واليابس، ولم ينجو من المحاصيل إلا عدد قليل جدا، و لشدة هول المجاعة وصفها الناس بالمجاعة السوداء لأن الناس اضطروا فيها إلى أكل كل ما هو محرم، كأكل القطط والميتة وغيرها من المحرمات.[3]

حيث نجد أن الأوروبيين في هذه الكارثة لم يفقدوا سوى 1.7 بالمائة من مجموع السكان الأوروبيين أي 3923 نسمة، بينما فقدت الجزائر ما بين 20% إلى 25% أي حوالي ربع سكان الجزائر.[4]

بالإضافة إلى انتشار الأمراض الأخرى كالسل الضارب أطنانه في القرى والبادية، ومساكن العمال في المدن بصفة مريعة، فينما يوجد في فرنسا 900 مستوصف صحي لمرض السل لا يوجد بأرض الجزائر سوى 8 مستوصف، أما أمراض العيون الفتاكة فهي تنهب كل سنة بأبصار نحو 80 ألف من السكان المسلمين وفي القطر الجزائري كله توجد مستشفيات بها 25600 لا تكاد تكفي للسكان الأوروبيين وليس في قطر الجزائر أيضا إلا 1850 من الأطباء يستقرون بالمدن والقرى الكبيرة.[5]

وأصيبت مياه الآبار والينابيع والمجاري المائية بالتسمم، بفعل فضلات الجراد، مما أسهم في تقوية وباء الكوليرا والتيفيس لدى السكان بشكل مخيف، كما أن قطعان الماشية تناقصت هي الأخرى بشكل مخيف بسبب المياه المسمومة و انعدام الكلأ بسبب الجفاف.[6]

---

[1]- مصطفي الأشرف، مرجع سابق، ص20.

[2]- جلالي صاري، الكارثة الديمغرافية، تر: عمر المعراجي، منشورات ANEP : الجزائر، 2008م، ص 172.

[3]- صالح العتري، مجاعات قسنطينة، تق و تح: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر،(د.س)، ص 18

[4]- علي عبود، "الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830م-1899م القطاع الوهراني نموذجا" ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران، 2013م-2014م، ص 110.

5- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مصدر سابق، ص 13

6- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق.....، مرجع سابق، ص 311

– المطلب الثالث:هدم وتفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري

لقد نتج عن السياسة الاقتصادية الفرنسية تفكيك وتدمير البني التحتية والهياكل الجماعية للمجتمع الجزائري، فتجرأت وتفتت الأرض بعدما كانت ملكية جماعية، فأنقسم معها السكان إلى دوائر و دشائر وقرى، فتم تفجير العائلات من الداخل عن طريق النفي والهجرة الاضطرارية أو الإجبارية.[1]

فقد أدى تطبيق هذه المراسيم الخاصة بالأرض إلى إلغاء كيان القبيلة كوحدة أساسية يقوم عليها النظام الاجتماعي بالجزائر، فتفتت إلى دواوير بفعل تحديد أراضيها و إخضاعها للبيع، ففقد نتيجة ذلك الجزائريون في الريف الإطار الملائم الذي ينظم حياتهم، ويحفظ لهم مصدر رزقهم، فأصبح الفرد بعد أن لم تعد القبيلة تحميه و تقدم له العون أعزلا في مواجهة الإدارة الفرنسية.[2]

و لعل أخطر قانون ساهم بشكل كبير في تأسيس الملكية الفردية هو القرار المشيخي 1863 الذي أنشئ 656 دوارا في المقاطعات الجزائرية الثلاث، وذلك على حساب تفكيك القبائل ومن الأمثلة على ذلك تفكيك قبيلة عكرمة، الغرابة إلى 16 فصيلة، بعدما كانت تجمعها من قبل ثلاثة أقسام كبرى (القواليز، القرارية، قربوسة) وقبيلة الفراقة (دائر معسكر، إقليم وهران) التي قسمت أراضيها بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 16 جوان 1866 إلى دواوين يجمع كل منها ثلاث فصائل ، كما أن مساحة الأراضي الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة والمقدرة ب 12.556 هك، وتضمن العيش ل 2.385 ساكنا قسمت إلى ملكيات فردية على 948 شخصا.[3]

1- دهاش الصادق:" الملكية الخاصة و تأثيرها على الجزائريين في القرن19 "، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م، منشورات وزارة المجاهدين: الجزائر، 2007م، ص 121.

2- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات و آفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 2000م ،ص. ص 32-33.

3- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع،..... ، مرجع سابق، ص.ص 29-30.

ومن ناحية أخرى أدت هذه السياسة المجحفة إلى العودة إلى الطبقية التي كانت موجودة أثناء الفترة العثمانية و بصورة أعمق منها، فقد تحول المجتمع الجزائري إلى طبقة مالكة حديثة خائنة، توازيها طبقة مالكة ثرية قديمة وتليها طبقة ثالثة كادحة تعمل لدى طبقة المستعمر والطبقة الخائنة والثرية.[1]

كما نجد كذلك من بين انعكاسات هذه السياسة هجرة عدد كبير من المواطنين اللذين لم يتمكنوا من التكيف مع الوضع الجديد، أو اللذين رفضوا هذه السياسة وغير قادرين على مقاومتها، و أدت أيضا إلى اختفاء المؤسسات القبلية التقليدية، التي كانت تساعد الفلاحين حين يكون المحصول سيئا، فعلى سبيل المثال نتيجة لتمليك الإدارة الاستعمارية لأراضي الحبوس، ثم إلغاء الزوايا بصفتها مؤسسات تقليدية، كانت تساعد الفلاحين، وتقدم لهم الإعانات لتحتفظ بسلطتها وتستفيد في الوضع الاقتصادي.[2]

فبتفكيك القبيلة تكون فرنسا قد حققت بعدا اجتماعيا، إذ بزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تجمع القبيلة زالت الروابط بين هذه الأخيرة و تفككت أواصرها و تحول الملاكون للأراضي إلى عبيد و أقنان عند الملاكين الجدد، وبتفكيكها للقبيلة تكون فرنسا قد حطمت السنة الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين وضربت وحدتهم .[3]

إن الفرنسيين كانوا واضحين في أهدافهم حيث نجد أنهم وظفوا كل إمكانياتهم المادية والمعنوية من أجل أحكام سيطرتهم على الجزائريين حيث نجد أنهم زرعوا الفوضى حيث ضرب الفرد في أعز ما يملك وهي الملكية العقارية وهنا حاول فيها تغليب الملكية الفردية على الملكية الجماعية.

ومن هنا قام الفرنسيون بانتزاع ملكية الأرض من الجزائريين مركزين على أحسن الأراضي و أجودها بالإضافة إلى استقدام الألزاس و اللورين، كل هذا جعل المواطن الجزائري يفقد أرضه ويتحول إلى عامل لدى الأوروبيين في أغلب الأحيان.

فمن خلال السياسة العقارية والاستيطانية أسست فرنسا قواعد وركائز لسياستها الاقتصادية في الجزائر بالإضافة إلى أن فرنسا وضعت العديد من التشريعات الزراعية والصناعية والتجارية أي في جميع الميادين كان أخطرها و أهمها قانون وارني 1873م بالإضافة إلى قانون الأهالي الذي كان من أخطر القوانين الذي كان يهدف إلى إرهاب الشعب الجزائري من جهة وتفقيره وتجريده من أراضيه وممتلكاته من جهة أخرى.

بالإضافة إلى أنه تم طرد الأهالي وتعويضهم بالألزاس و اللورين.

---

[1]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام، 1874م-1918م، (د.ط)، دار هومة: الجزائر، 2007م، ص.ص، 25-26.

[2]- الطاهر بن خلف الله، المرجع السابق، ص 150.

[3]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع،..... ، مرجع سابق، ص 30.

ومنه إن جميع القوانين التي سنها الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت كلها في خدمة المستوطنين الأوروبيين على وجه العموم والفرنسيين على وجه الخصوص.

وفي الأخير نستنتج أن هذه القوانين والتشريعات العقارية والسياسة الاستيطانية أدت إلى العديد من الانعكاسات الاقتصادية الفرنسية بالجزائر من أهمها نزع ملكية الأراضي من الجزائريين و انتشار الفقر والعديد من الأمراض كالمجاعة وغيرها وتدهور الحالة الصحية للسكان الجزائريين بالإضافة إلى هدم أو تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري أي أن الاستعمار الفرنسي اعتمد على سياسة التفرقة والتمييز بين أفراد المجتمع الجزائري.

الفصل الثالث: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر في ظل نظام الحكم المدني 1870م-1914م

- **المبحث الأول**: الأوضاع الزراعية

-المطلب الأول: تربية الماشية

-المطلب الثاني: أهم المزروعات التجارية

- **المبحث الثاني**: السياسة المالية والضريبية

-المطلب الأول: المؤسسات المالية

-المطلب الثاني: التنظيم الضريبي

- **المبحث الثالث**:الأوضاع الصناعية

-المطلب الأول: أهم الصناعات الاستخراجية من المناجم الجزائرية

- **المبحث الرابع**: الأوضاع التجارية

-المطلب الأول: الأسواق الجزائرية

-المطلب الثاني: المواصلات

-المطلب الثالث: الصادرات والواردات

الفصل الثالث: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر في ظل نظام الحكم المدني 1870م-1914م

لقد دمرت البنية الاقتصادية الجزائرية التي كانت تقوم على النشاط الزراعي الاستهلاكي المعاشي بالدرجة الأولى، و ألحقت بالاقتصاد الفرنسي، حيث عمل الاستعمار الفرنسي خلال فترة حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة على استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها أرض الجزائر وتوجيه الاقتصاد الجزائري لخدمة فرنسا.

المبحث الأول: الأوضاع الزراعية

بعد أن استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية طوروا قطاعا زراعيا حديثا، ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد، و أهملوا المحاصيل المعاشية وفي مقدمتها الحبوب، واتجهوا إلى التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين، أهمها الأعناب لإنتاج الخمور والحوامض والتبغ وكذلك استغلال الحلفاء والفلين.[1]

تعد الزراعة من الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري، بحكم أنها مصدر رزق لحوالي 70% من الجزائريين، يختلف إنتاجها باختلاف العوامل المتحكمة فيه كالتضاريس والمناخ و اختلاف نوعية الملكية الزراعية، مع العلم أن تربة الأراضي الزراعية الجزائرية تعتبر من أخصب و أجود الأراضي في العالم مما جعل السلطة الاستعمارية تزيد من عملية الاستيلاء والتوسع على حساب الفلاح الجزائري عن طريق منح المزيد من الأراضي للمستوطنين الأوروبيين.[2]

[1]- محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص 157.

[2]- صالح عسول، المرجع السابق، ص 20.

حيث شهدت فترة السبعينيات من القرن التاسع عشر على عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة حركة استيطانية واسعة.[1] مثلما حصل مع الوافدين من مناطق الألزاس و اللورين واللذين تحصلوا بموجب قرار البرلمان الصادر بتاريخ 4 مارس 1871م على 100 ألف هكتار، أو منحت للشركات الأجنبية كامتيازات لها لممارسة نشاطات زراعية مختلفة في الجزائر.[2]

وهكذا أصبح هناك 25 ألف من الملاك الأوروبيين من أصل (800 ألف نسمة وهم يملكون 3.028.000 هكتار من أكثر الأراضي الزراعية خصبا والتي تقدر مساحتها 20.830.000 هكتار، أي أن كل مالك من هؤلاء يملك أكثر من 120 هكتار نسبيا منها 75 هكتار منتجا، أما الملاك الجزائريين والبالغ عددهم 532 ألف من أصل عشر ملايين ، فكانوا يملكون 7.672.000 هكتارا أي بمعدل 14 هكتارا منها خمسة هكتارات منتجة فقط، أما الباقي وهو 1.408.000 هكتار فهي معتبرة كأملاك عامة تتصرف بها الإدارة الاستعمارية على هواها.[3]

وبعد هذه العمليات الواسعة لنهب وسلب أراضي الجزائريين، شرعت إدارة الاحتلال إلى توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الميدان الزراعي كزراعة القطن والتبغ والحمضيات لتحقيق غايتها بهدف النهوض بالميدان الفلاحي لصالح فرنسا.[4]

---

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 247.

[2]- صالح عسول ، المرجع السابق، ص 20.

[3]- بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري الجزائر والاستعمار ،ج1، دار العزة والكرامة للكتاب: الجزائر، 2009م، ص 318.

[4]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....، مرجع سابق، ص 77.

الأمر الذي حقق نجاحات زادت من إحكام المعمرين وسيطرتهم على مقدرات الجزائر، وجعلت الساسة الفرنسيين يتبجحون بما حققوه في الجزائر، بخلق اقتصاد زراعي من بين أنجح الاقتصاديات الزراعية في العالم، ومن بين الأسباب التي أدت إلى تطور هذا النمط الاقتصادي الحديث خاصة في مجال الزراعات التجارية، هو جهل معظم المستوطنين للعمل الفلاحي وهو ما أدى بهم إلى التوجه نحو الزراعات التجارية التي كانت لا تتطلب دراية كبيرة بالعمل الفلاحي والتي لها أسواق كثيرة في أوربا، إضافة إلى أنها كانت تدر أرباحا طائلة لصالح المستوطنين.[1]

أما بالنسبة للفلاح الجزائري فكان يخضع لكل القوانين الجائرة، فكان يدفع الضرائب والرسوم على محاصيله الزراعية رغم قلتها، ففي الوقت الذي كان فيه الفلاح المعمر يستفيد من القروض الزراعية بالمقابل كان الفلاح الجزائري يدفع الضرائب.[2] بالإضافة إلى تحول الجزائريين من ملاك للأراضي إلى خماسين أو عمال يوميين أو موسميين مستعبدين، فاق عددهم مليون خماس سنة 1914م كانت أوضاعهم في غاية البؤس ودخلهم قليل بين 110 و 315 فرنك سنوي، وتعرضوا لأبشع استغلال امتدت ساعات عملهم من الرابعة صباحا إلى السابعة أو الثامنة مساءا.[3]

إن العائق الأكبر الذي واجه التطور الفلاحي في الجزائر تمثل في تذبذب المناخ وقلة الأمطار وبالتالي قلة المجاري المائية، فلجأت السلطات الاستعمارية إلى محاولة حل المشكلة ببناء السدود والحواجز المائية وقررت في الفترة الممتدة من 1860-1880 بناء حوالي 10 سدود خاصة في شمال الجزائر.[4]

و أهم الإنجازات الاستعمارية في هذا المجال نذكر:

---

[1]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 90.

[2]- بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية.....، مرجع سابق، ص 108.

[3]- أحمد مهساس، الاستعمار والمقاومة الجزائرية، عالم المعرفة: الجزائر،(د.س)، ص 99.

[4] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 85.

-سد غريب: يبلغ إرتفاع حاجزه المائي 65 متر، وسعة تخزينه 225 مليون متر مكعب من المياه وهو مخصص لسقي 30 ألف هكتار.

-سد واد الفضة: يبلغ ارتفاع حاجزه المائي 89 متر، وسعة تخزينه 73 مليون متر مكعب من المياه وهو مخصص لسقي 18 ألف هكتار.

-سد بني بهدل: يبلغ ارتفاع حاجزه المائي 54 مترا، وسعة تخزينه 73 مليون متر مكعب من المياه، وهو مخصص لسقي 12 ألف هكتار.

- سد بوحنيفية: يبلغ ارتفاع حاجزه المائي 54 مترا ، وسعة تخزينه حوالي 73 مليون متر مكعب من المياه، وهو مخصص لسقي 20 ألف هكتار.[1]

وقد تميزت فترة السبعنيات من القرن التاسع عشر 1871-1877 بالنمو المتسارع لاستغلال الفلاحي الأوروبي بالجزائر، إذ أنشأت مائتا قرية زراعية استقر بها مالا يقل عن ثلاثين ألف أوروبي وحتى تحقق هذه السياسة الزراعية التي انتهجها الفرنسيون في الجزائر النجاح المطلوب، تم تقديم المساعدات للأوروبيين لشراء الآلات الحديثة من المصانع الفرنسية، كما أجريت تجارب على التربة لتحسين نوعية الإنتاج وزيادة كمية علاوة على هذا تمت دراسة خريطة الأمطار بالجزائر حتى تتلاءم نسبة التساقط ونوعية المحاصيل، كما اتبع منذ عام 1890م أسلوب الزراعة المتعاقبة والزراعة الجافة في الجهات المتذبذبة التساقط، كما تركت بعض الأراضي بورا لتشريع، واستصلحت مساحات من أراضي المنخفضات الساحلية ذات التربة العميقة والتي تنتشر بها مستنقعات، وصاحب هذا الاستصلاح انتقاء البذور واستعمال السماد الكيماوي وحرث الأرض بعمق وهذا ما أدى إلى نجاح زراعة أقلية الأوروبيين على حساب غالبية الجزائريين.[2]

[1]- المرجع نفسه، ص.ص.85-86.
[2] ناصر الدين سعيدوني،الجزائر منطلقات و آفاق.....، مرجع سابق، ص.ص.35-36.

-المطلب الأول: تربية الماشية

يكتسي نشاط تربية الحيوان أهمية كبرى في حياة المجتمع الجزائري، حيث أن هناك بعض المصادر أشارت إلى أن ثلثي سكان الجزائر كانوا يعيشون ففي الواقع من حياة.[1] لذلك حرصت السلطة الاستعمارية على جعل الجزائر بلدا متخصصا في تربية الماشية خاصة الأغنام، وهو الأمر الذي يتطلب وجود مراعي شاسعة ومصادر مياه كبيرة ومختلفة لتوفير حاجيات هذه الأعداد الهامة من القطعان فظهرت عدة جهود من السلطات الاستعمارية قصد الحفاظ على هذه الثروة، فأجريت العديد من الدراسات بخصوص هذا المضمار، حيث طبقوا ما يسمى بسياسة الغدير، وتعني هيئة العديد من الجوانب الطبيعية لتخزين مياه الأمطار، و أجريت تحقيقات معمقة حول الثروة المائية والأعلاف المتوفرة، واعتبرت الدراسة التي أجراها L. COMPUTE والتي تحمل عنوان بلد الغنم بمثابة الخريطة والمخطط الأنماط معيشة القبائل والعشائر و أنواع مواشيها.[2]

غير أن السلطات الفرنسية لم تنجح في تحقيق ما كانت تصبو إليه ذلك أن نشاط الرعي يعتمد أساسا على وفرة المراعي الواسعة، فلم يستطع الصمود في وجه السياسة التي انتهجتها فرنسا تجاه الملكية العقارية في الجزائر، إذ سرعان ما أخذت هذه الثروة في التراجع نتيجة مختلف الأساليب القانونية وغير القانونية، والتي كانت ترمي إلى إنجاح الاستيطان الأوربي في هذه البلد، ويمكن الاستدلال عن ذلك بصرخة الفلاحين الجزائريين في وجه الإدارة الاستعمارية والتي جاء فيها:" تعرضنا للقمع بشتى السبل، كنا نملك الأراضي فاشتروها منا بالقوة، وكنا مضطرين لأن ننتظر 4 إلى 5 سنوات كي نقبض ثمنها، الذي نصرفه بسرعة افترسنا تكاليف العدالة، و أفلسنا مأمور الأحراش من جراء المحاضر..... شيئا فشيئا اضطررنا لبيع القليل مما نملك من الماشية، وعندما لا نستطيع استثمار

[1]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 265.

[2]- صالح عسول، المرجع السابق، ص 22.

الأرض لأن قطعاننا قلت ولكوننا محرومين من عائدات أراضينا وجب علينا أن نبيع قسما أكبر من المواشي كل سنة إلى أن افتقدناه"[1]

لقد عرفت الثروة الحيوانية في الجزائر، منذ النصف الثاني من القرن 19 تراجعا ملموسا، فقد انخفض عدد الأغنام من 8 مليون رأس سنة 1865م إلى 7.7 مليون رأس سنة 1885م، ثم إلى 6.3 مليون رأس سنة 1900م.[2]

هذا التناقض لم ينطبق فقط على قطعان الغنم حيث أن عدد رؤوس البقر سنة 1865م تقلص إلى مليون رأس فقط في حين أن هذا العدد فاق هذا التعداد في السنوات السابقة بسبب تقلص المساحات المخصصة للرعي، حيث وصل العدد عام 1900م إلى أقل من 84600 رأي فقط.[3] أما الخيل فقد بلغ عددها بين 1900م و 1904م ما يقارب 172574 رأسا وبين 1910م و 1914م حوالي 3763.789 رأسا أي بمعدل (0.79) لكل ساكن.([4])

إن الفوائد التي تجنى من تربية الماشية عددها القرآن الكريم في سورة النحل حيث قال الله سبحانه وتعالى:

﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (5) وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ (6) وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ (7) وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (8) ﴾.[5]

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 83

[2]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 268

[3]- بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية،.....، المرجع السابق، ص 107.

[4]- صالح عسول، المرجع السابق، ص 23.

[5]- القرآن الكريم، سورة النحل، الآيات 5.6.7.8.

-المطلب الثاني: أهم المزروعات التجارية

أ- الزراعات الأساسية:

1-زراعة الكروم:

تعتبر سنة 1880م منعطفا حاسما في تاريخ انتشار الكروم في الجزائر، حيث كانت طفرة حقيقية نتيجة تطور المساحات المخصصة لزراعتها والمصانع المنتجة للخمور.[1]

وكان للجمهورية الثالثة الدور الكبير في زيادة الإنتاج، فقد تمكنت من أن تجعل من بنك الجزائر الذي تحصل على تجديد الامتياز سنة 1880م في الميدان النقدي، يخصص 20 مليون للفلاحة وبذلك توفرت القروض ذات الفائدة الضعيفة لدى المعمرين وبفضل عمل البنك تأسست مصارف في جميع الأماكن التي تقوم بخصم أسهم الفلاحين وبالتالي تمكنوا من الحصول على التجهيزات وتوسيع الحقول والاقتراض بدون استثناء.[2]

ومن العوامل المساهمة كذلك في توسيع زراعة الكروم ما يلي:

-مرض الفيلوكيسرا، وما ألحقه من أضرار فادحة بزراعة العنب الفرنسية.

-ملائمة الظروف الطبيعية لزراعة الأعناب بالجزائر.

-القروض السخية التي كان يوفرها بنك" القرض الفلاحي" "Crédit Agricole"، وغيره من البنوك للتوسع في زراعة العنب، وإنتاج الخمور.

-ارتفاع قيمة العائدات المادية لزراعة الكروم حيث تفوق عائدات الهكتار الواحد منها عائدات الهكتار الواحد من القمح بعشرة أضعاف.[3]

---

[1]- توفيق صالحي :" المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونية 1838م-1962م " مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2008م-2009م، ص179

[2]- نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870م-1900م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ص 174.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 254.

والملاحظ أنه في الفترة المحصورة بين 1880م-1890م وهي فترة التي نشط فيها الاستيطان الحر، اتسعت فيها المساحات المزروعة كروما بشكل ملحوظ، حيث انتقلت المساحة من 30.482 هـ سنة 1881م إلى 110.042هـ سنة 1890م، أي بزيادة تقدر ب 79.560 خلال عشر سنوات، فشجع ذلك على حركة الاستيطان، وعلى الرغم من ظهور مرض الفيلوكيسرا بالجزائر بضواحي سيدي بلعباس وتلمسان سنة 1881م، بوهران 1886م، فسكيكدة في 1896م، فإن إنتاج الكروم لم يشهد تراجعا. [1]

وانتقلت مساحتها من 105.172 هكتار سنة 1891م إلى 146.932 هكتار في سنة 1900م، ووصل معدل مساحات الملكيات المخصصة من طرف الأهالي لغرس الكروم من سنة 1891سنةم إلى 1895 5162 هكتار، وارتفعت هذه المعدلات في الفترة من سنة 1886م إلى 1900م فبلغت 6694 هكتار.[2]

مما ساهم في ارتفاع إنتاج الخمور بشكل ملفت للانتباه ففي سنة 1886م قدر إنتاج الخمور ب 1.667.948 هكتولتر.[3]

وفي ظرف عشر سنوات تضاعفت مساحات الكروم بالجزائر بخمسة وثمانين ألف هكتار والجدول التالي يوضح نسبة الزيادة.[4]

	1878	1888	1914	
الولايات	مساحة الكروم	مساحة الكروم	مساحة الكروم	النسبة
الجزائر	7098 هـ	34614 هـ	76661 هـ	% 43
وهران	7616 هـ	34851 هـ	84646 هـ	% 48
قسنطينة	2899 هـ	30943 هـ	15401 هـ	% 09
المجموع	17614 هـ	103408 هـ	176618 هـ	

ينظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....، المرجع السابق، ص198

[1]- حدة عفاف زيان وإيمان عيدة، المرجع السابق، ص 82.

[2]- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، 1871، 1919،ج2، دار الرائد للكتاب: الجزائر، 2007، ص.ص 307-308.

[3]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 271.

[4]- محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص 160.

2-زراعة الحبوب:

تتمثل الحبوب الجزائرية في القمح ،الشعير، الخرطال، الذرة، ومقارنة مع زراعة الكروم فقد كانت المساحة المخصصة لزراعتها قليلة، ففي عمالة الجزائر نجد المساحة المزروعة قمحا (اللين والصلب) سنة 1873م تقدر بحوالي 44934 هـ، أما الشعير فقدرت مساحته في هذه العمالة حوالي 16674هـ، الذرة حوالي 1558 ، أما عمالة وهران فقدرت المساحة المزروعة قمحا (لين وصلب) بحوالي 42261 هـ، أما مساحة الشعير فقدرت بحوالي 30562 هـ، أما الذرة فقدرت مساحتها بحوالي 1490هـ، وفيما يخص عمالة قسنطينة فقد قدرت المساحة المزروعة قمحا الصلب بحوالي 305463هـ، فيما قدرت مساحة القمح اللين بحوالي 33029هـ، الشعير بحوالي 340091 هـ، الذرة بحوالي 4448 هـ.

وعند إجراء مقارنة الأرقام السابقة نستنتج أن عمالة قسنطينة تصدرت الحبوب في الجزائر، وحسب ما سبق هذا راجع إلى سيادة زراعة الكروم في كل من عمالة وهران والجزائر.[1]

ب-الزراعات الثانوية:

1-زراعة التبغ:

أصبح الإنتاج الأهلي للتبغ بعد سنة 1880م لا يزيد عن 25000 إلا نادرا، حيث كان يعتبر من أجود التبغ الذي ينتجه المستوطنون اللذين خصصوا مساحات أرضية أوسع ولكنهم أولوه عناية أقل مما جعل المردود أقل من مردود الأهالي بالنصف حيث كان الفلاحون الأهالي يخصصون له أجود الأراضي ويعتنون بتسميدها.[2]حيث انخفضت مساحتها عشر هكتارات بعد عشرين سنة أي سنة 1882م، وفي سنة 1906سنةم بلغت المساحات

[1] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 99.

[2]- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا .... ، مرجع سابق ، ص690.

المزروعة تبغا 12.312 هـ، وفي سنة 1914م بلغت 10.669هـ، وكان المركز الأساسي لزراعة التبغ منطقة إيسر(تيزي وزو).[1]

2-زراعة القطن:

تقلصت مساحة زراعته من 3830 هـ سنة إلى 1442هـ عام 1872م لتصبح سنة 1882م، 98هـ ثم تقلصت إلى 32هـ و أخيرا إلى 29 هكتار عام 1884م.[2]

3-الحلفاء:

بعد سنة 1871م أصبحت زراعة الحلفاء أساسية بسبب وجود حقول واسعة في الهضاب العليا الجزائرية، وظهرت كمصدر مهم لغنى الشركات وخلق ما يسمى بالزراعة الصناعية والتي كانت تشجع التوسع الاستعماري كصناعة الورق وارتفاع سعر الخزف التي كانت تدخل في صنعه في النصف الثاني من القرن 19م[3] .

ولتطوير إنتاج الحلفاء قامت السلطات الفرنسية بمنح امتيازات لشركات الاستثمار فحصلت الشركة الفرنسية الجزائرية على أكثر من 300 ألف هكتار من أراضي الحلفاء، ومنح لها أيضا امتياز أشغال السكة الحديدية أرزيو، سعيدة وهذا سنة 1873م، الشيء الذي ساهم ارتفاع الإنتاج إلى 110 طن في سنة 1879م، مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج إلى حوالي 20 ألف طن سنة 1883م، ثم إلى حوالي 92 ألف طن سنة 1885م موزعة كالتالي 89 ألف طن في عمالة وهران، 2250 طن في عمالة الجزائر، 1593 طن في عمالة قسنطينة.[4]

إلى جانب هذه الزراعات نجد زراعة الزيتون، فغابات الزيتون تغطي في القطر الجزائري نحو 85 ألف هكتار، فيها 9 ملايين شجرة مثمرة و 5 ملايين شجرة مهملة واستولى الاستعمار على أحسن جهات هذه

[1] حدة عفاف زيان و إيمان عيدة، المرجع السابق، ص 92.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.....، ج1، المرجع السابق، ص 216.

[3]- رضا حوحو، المرجع السابق، ص 25.

[4]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص.ص 111 .110.

الزراعة.[1] بالإضافة إلى زراعة الخضار والبقول الجافة حيث بدأت زراعتها من 1890م، بدأت تتطور كالطماطم، أرضي شوكي، و الفاصوليا الخضراء، الجزر وغيرها من الخضار الطازجة.[2]

المبحث الثاني: السياسة المالية والضريبية

لقد اعتمد الاستعمار الفرنسي بعد سنة 1870م وفي عهد الجمهورية الثالثة سياسة مالية وضريبية موجهة أساسا لخدمة الاقتصاد الفرنسي بالدرجة الأولى وخدمة المستوطنين بالجزائر، ورعاية لمصالحهم بالدرجة الثانية وهذا على حساب الأهالي الجزائريين و أملاكهم.

-المطلب الأول: المؤسسات المالية

عرفت المؤسسات المالية تطورا بعد سنة 1870م، حيث أصبحت تشارك بنسبة مهمة في تمويل الإنتاج والأعمال التجارية وظهرت عدة مؤسسات مالية مثل:

- القرض العقاري الجزائري سنة 1880م والقرض العقاري التونسي، وهما مؤسستان فرنسيتان تعملان في مجال القرض والعمليات المصرفية.
- الصناديق الجهوية للقرض الزراعي التي تأسست حسب قانون 8 جويلية 1901 م.
- القرض الليوني 1878م.
- الشركة المرسيلية 1865م.[3]

ومع سنة 1886م تعددت المؤسسات المالية في الجزائر فظهرت في عمالة وهران عدة فروع منها: بنك الجزائر في كل من تلمسان، معسكر، سيق، قديل، أرزيو، تموشنت وغليزان.[4]

---

[1]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مصدر سابق، ص 119.

[2]- حدة عفاف زيان وإيمان عيدة، المرجع السابق، ص 94.

[3]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 23.

[4]- بختاوي خديجة،" التحويلات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية في عمالة وهران(1870م-1939م)" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2011م-2012م، ص 89.

هذه البنوك ذات الطابع التقليدي، كانت تغطي الجزائر بشبكة من وكالاتها، وكانت وظيفتها تسهيل القرض الفلاحي وتطوير الفلاحة، ولهذا تأسس القرض الفلاحي الجزائري في 5 جويلية 1900م، وكان هدفه تطوير حركة التعاونية الزراعية لأكثر من 55 ألف مشترك، تحصلوا على قروض قصيرة المدى ، لمساعدتهم على تطوير الزراعة التقليدية والتجارية وتعميم المعارف الزراعية، أما القروض المتوسطة والطويلة المدى فكانت تمنح في شكل عتاد من ماكينات وجررات وغيرها.[1]

و إلى جانب البنوك تم اللجوء إلى العديد من المؤسسات المالية المدعمة للنشاط الفلاحي، ولهذا نلاحظ تأسيس مجموعة من التنظيمات الخاصة بالجزائريين على رأسها الشركات الأهلية للاحتياط "SIP" ، حيث عمدت فرنسا إلى إقامتها بهدف تقديم الدعم الاقتصادي للجزائريين من خلال مساعدتهم على التأقلم مع التطورات الحاصلة في هذا القطاع.

وقد عرفت الأموال المستثمرة في الجزائر زيادة معتبرة، حيث ارتفعت من 18 مليون فرنك سنة 1880م، إلى 28 مليون فرنك سنة 1910، كما كانت الحكومة الفرنسية تشجع القرض التجاري بتنظيم عقود ضمان الحقوق التجارية أو رؤوس الأموال المستثمرة.[2]

والملاحظ أن القطاع الصناعي لم يستفد عمليا من أي قروض، على عكس القطاع الزراعي الذي عرف عدة مؤسسات للقرض، وهي مؤسسات للقرض الزراعي، ذلك أن تفوق الزراعة فرض عليها توسيع دائرة عملياتها في هذا القطاع.

ويلعب الاستيراد والتصدير في الاقتصاد الكولونيالي دورا وسيطا من الدرجة الأولى من خلال إرسال المنتجات الزراعية والمواد الخام إلى الميتروبول، و استقبال المنتجات المصنعة فيه، ويحتاج هذا القطاع (الاستيراد والتصدير) باستمرار إلى السيولة التي توفرها له البنوك.[3]

---

[1]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص.ص.128-129.

[2]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 23.

[3]- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، تر: جوزيف عبد الله، الحداثة، لبنان، 1983، ص 183.

-المطلب الثاني: التنظيم الضريبي

لقد فرض على الجزائريين دفع الضرائب الثقيلة بمقابل ضرائب أخف يدفعها المستوطنون وهذا ما زاد من معاناة الجزائريين فإلى جانب فقدان الأراضي أجبروا على دفع ضرائب على ما تبقى في أيديهم من ثروات.[1] وقد حافظت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على أنواع الضرائب المفروضة من قبلها من سنة 1830م إلى 1870م، وبعد قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة ألزمت هذه الأخيرة الأهالي على دفع ضرائب جديدة.[2]

فعلى سبيل المثال ضريبة العشور كانت تشمل الحبوب فقط لكن بعد سنة 1866م، توسع نطاقها ليشمل الخضار والفواكه كذلك.[3]وكذلك العمل في مزارع المستوطنين والمصالح والمشاريع الاستعمارية دون مقابل، أو دفع مبلغ من المال مقابل الإعفاء عن هذه المهام، ودفع ضرائب أخرى عن بعض حيوانات الحرث والجر وكذلك الضريبة على الأكواخ والمساكن وضريبة النخل في الواحات وكانت قيمتها الإجمالية 21 مليون فرنك هام 1887م.[4]

كما كانت الإدارة تستغل حرائق الغابات في فصل الصيف لإثقال كاهل السكان بغرامات فادحة حيث تحمل سكان مدينة عزابة الواقعة بالشرق الجزائري مسؤولية إحراق غابات الفلين سنة 1881م، والتي منح امتياز استغلالها لخمس شركات أوروبية مقابل مبلغ قدر ب: مائة وسبعين ألف فرنك، ورغم عدم توفر أي دليل لدى الإدارة ولا شركات صاحبة الامتياز يثبت مسؤوليتهم ومع ذلك فقد فرض عليهم غرامات بمبلغ أربعة ملايين وثلاثمائة فرنك.[5]

---

[1]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1914، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 87.

[2]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 135.

[3]- محفوظ السماتي، الشبان الجزائريون (الجزائر الفتاة) مراسلات وتقارير 1873م-1918م، تر: محمد المعراجي،(د.ط)، (د.ن): الجزائر، 2013م، ص 239.

[4]، بشير بلاح،المرجع السابق، ص258.

[5]- جمال قنان:" التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية واستغلالية" ، أعمال الملتقى الوطني الدولي حول: الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الجزائر، 2007م، ص 63.

بالإضافة إلى الضرائب الفرنسية العامة و التي تنقسم إلى مباشرة والتي تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين وتقتطع مباشرة كضربة المهنة، وضرائب الدخل العام، والضريبة على العقارات، حقوق الجمارك، ضرائب البلدية و أهمها الضرائب على الكلاب والثيران المستخدمة للحرث، وحقوق ذبح الحيوانات، وإقامة الأسواق، أما الضرائب الفرنسية غير المباشرة والتي تفرض على بعض مواد الشاحنات والخدمات كالرسم على القيمة المضافة وحقوق الطوابع والتسجيلات، والرخص المختلفة وحقوق الصيد وغيرها.[1]

إلى جانب كل هذه الضرائب فرض على الجزائريين دفع الغرامات كتعويض عن الحرب باعتبارهم مهزومين خاصة في بداية السبعينيات، و أجبرت في النهاية 98 عرش على دفع 34.325.914 فرنك فرنسي إلى خزينة الدولة الفرنسية.[2] قدرت سنة 1882 قيمة الضرائب العربية المدفوعة من قبل الأهالي حوالي 2.991.587 فرنك والمتعلقة بالعشور، الحكور، الزكاة، واللزمة.[3]

وأمام هذا الضغط الضريبي المفروض على الأهالي انخفضت نسبة مساهمة الضرائب العربية في ميزانية العاملات بعد سنة 1908م من حوالي 84% إلى 64% سنة 1911م تم 57% سنة 1918م، حيث انخفضت الضرائب من حوالي17.290.469 فرنك إلى حوالي 15.388.749 فرنك سنة 1909م وتفسير ذلك ذكره آيت مهدي رئيس المندوبة القبائلية حيث قال: <<لقد تناقضت الضريبة العربية لأن أراضي العرش صارت الآن بيد الأوروبيين ولم تعد تدفع شيئا>>.[4]

إن هذه السياسة الضريبية تتماشى مع متطلبات المشروع الاستعماري، من جهة أي توفير الفائض المادي لخدمة المشاريع الاستيطانية وخاصة بناء المستوطنات والبنى التحتية وشق الطرقات ومد الجسور ومن ناحية أخرى تفقير الجزائريين فبعد ما كان الجزائري يأمن على رزقه، أصبح بفعل سياسة الضرائب من أفقر الشعوب والكثير من العائلات أصبحت تطلب الصدقات من السلطة الفرنسية.[5]

---

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 258.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، مرجع سابق، ص 115.

[3]- عبد الحكيم رواحنة، المرع السابق، ص 136.

[4] -المرجع نفسه، ص 139.

[5]- جمال يحياوي:"دوافع الهجرة الجزائرية خلال القرن 19" ، أعمال الملتقى الوطني حول: الهجرة الجزائرية إبان الاحتلال 1830م-1962م، منشورات وزارة المجاهدين: الجزائر، 2006م، ص 52.

المبحث الثالث:الأوضاع الصناعية

شهدت الصناعة غيابا كبيرا بسبب المنافسة الأوروبية الشديدة التي سعت للقضاء على الصناعة الجزائرية المتمثلة في الصناعات التقليدية مثل معاصر الزيت والصابون، صناعة السجائر والتبغ وما بقي من صناعات محلية.[1]

ونجد أن الاقتصاد الأهلي كان يشتمل على قطاع صناعي صغير، تمثل في نسيج القطن والبرانس، وصناعة الفخار والأسلحة ودباغة الجلود، كما أن الطوائف الحرفية التقليدية اندثرت تقريبا سنة 1870م إلا في تلمسان و قسنطينة عند بعض العروش ، مما أدى إلى انقراض اليد العاملة في المدن ولم تبقى سوى صناعات عائلية تقوم بها النساء ولا يمكن اعتبارها نشاط صناعي، بالإضافة إلى أن أولى المؤسسات الصناعية الأوروبية لم تكن تشغل اليد العاملة الجزائرية، إلا في بعض مؤسسات صناعة الكتان في قسنطينة والتي سمحت بتشغيلهم بأجرة 2 فرنك في اليوم، وتم كذلك تشغيل بعض الأيدي العاملة في فترات غير منتظمة في المستثمرات الفلاحية.[2]

وفي مقابل ذلك اهتم الاستعمار الفرنسي بالصناعات التي تخدم مصلحة الاقتصاد الفرنسي والمتمثلة في الصناعات الإستخراجية، خاصة بعد الدراسات والبحوث الاستكشافية التي أظهرت أن الجزائر تزخر بكميات هائلة من المعادن والموارد الطاقوية.

فقد بدأت أبحاث فرنسا عن المناجم في الخمسين من القرن 19 وفي الجهة الشرقية عن طريق و **نفونتين** والمهندس ألمنجمي **فرونال**، وقد شرع هذا الأخير في نشر أبحاثه ابتداء من 1850م، وتم العثور على 45 منجما، وشرع في استغلالها قبل نهاية الستينيات.[3]

---

[1]- أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر.....، مصدر سابق، ص 126.

[2]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص .ص، 115-116.

[3]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 98.

لقد عرف استغلال المناجم الجزائرية توسعا كبيرا في عهد الجمهورية الثالثة والتي وفرت الشروط الضرورية لذلك، خاصة ما يتعلق بوسائل النقل، فقد جاء في تقرير الحكومة العامة للمندوبيات المالية دورة ماي 1903م أن الإدارة لفتت انتباه المندوبيات المالية منذ عام 1898م إلى التطور الذي عرفته الصناعة المنجمية في المستعمرة (الجزائر) خلال السنوات الأخيرة، وقد ترجم هذا التطور في ارتفاع الامتيازات الممنوحة والتي ارتفعت من 51 في جانفي 1898م إلى 69 في جانفي 1903م، وبالتزايد المعتبر لعدد الطلبات للبحث التي كانت على التوالي بالنسبة لعمالة قسنطينة وحدها 227 في سنة 1897م، 304 سنة 1898م ، 465 عام 1899م، ثم 545 سنة 1900م، ويمكن تعليل ذلك بالأرباح المحققة في استغلال المناجم والتي كانت عالية في العمالة.[1]

وبذلك اعتبرت الجزائر بالنسبة للرأسماليين الفرنسيين مصدرا للمنتجات الأجنبية الغربية، حيث صدرت إلى فرنسا و أوربا ما يقارب 3200.00 طن من الحديد الخام من أصل 3300.000 طن استخرجت، وما يقارب 560.000 طن من الفوسفات من أصل 600.000 طن. وهو ما يدل على أن الجزائر لا تملك صناعة تحويلية أساسية، بل تعتمد على الصناعة الإستخراجية، وبهذا فهي لا تقلق صناعة الوطن الأم بأي شكل من الأشكال كما أن الرأسماليين الفرنسيين لا يريدون تحويل الجزائر إلى بلد صناعي بقدر ما يسعون إلى جعل فرنسا تستفيد من ثروات البلاد الجزائرية حيث أن فرنسا تحصل على كل حاجياتها من الجزائر.[2]

[1]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 117

[2]- صالح عسول، المرجع السابق، ص.ص، 24-25.

-المطلب الأول: أهم الصناعات الإستخراجية من المناجم الجزائرية

تمثلت أهم المعادن التي تحتوي عليها المناجم الجزائرية في القطر الجزائري والتي استحوذ عليها الاستعمار الفرنسي وشركاته في المعادن التالية:

1- الحديد:

من أهم المنتجات المعدنية الموجودة في المناجم الجزائرية الحديد، و أهم مناجمه منجم ونزة بحوالي 839.000 طن ومنجم بني صاف 332.000 طن ومنجم جبل زكار 181.000 طن.[1]

وبدأ استغلال الحديد في الجزائر عام 1865م باستغلال منجم بني صاف وعين مكره، وقد وضعت مناجم أخرى قيد العمل، و أقفل البعض الآخر.[2]

ويعتبر منجم الونزة الذي يقع بالقرب من تبسة أكبر منجم للحديد اكتشف بالجزائر حتى ذلك الوقت ، حيث أن إنتاجه كان يمثل ثلثي (3/2) الإنتاج الجزائري من هذه المادة،وازدادت أهميته خاصة بعد ربطه بميناء عنابة عن طريق السكك الحديدية يبلغ طولها حوالي 142 كلم و أشرفت شركة الونزة على استغلاله منذ 1913م.[3]

[1]- أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، المطبعة العربية: (د.م)، 1983م، ص38

[2]- عبد اللطيف بن آشنهو، المرجع السابق، ص 162.

[3]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 117.

أما منجم بوخضرة فيحتل المرتبة الثانية في استخراج الحديد بعد منجم الونزة ، وتقع بلدية بوخضرة بالإقليم الشرقي لولاية تبسة، ويعتبر من أهم المناطق الاقتصادية على مستوى الوطن حيث تزخر باحتياطي هام جدا من معدن الحديد. حيث يحتوي على 57% من معدن الحديد ويتكون المنجم من قسمين قسم جنوبي باطني، وقسم شمالي سطحي، وهو الأهم من حيث الإنتاج حيث يصل سمك عروق المعدن فيه إلى 150متر وقسم جنوبي حديث النشأة يتراوح عمق عروق معدنه 70 سم، وقدر احتياطه بنحو 20 مليون طن.[1]

وبلغ إنتاج المناجم الجزائرية من الحديد سنة 1913م حوالي 308.6 ألف طن.[2]

وفيما يخص الأسواق التي تصدر لها الحديد فهي: إنجلترا بنسبة 44% من صادرات الحديد الأراضي المنخفضة بنسبة 37%، الولايات المتحدة بنسبة 10%، ألمانيا 32%، كندا 32%، أما إيطاليا فنسبة 2%، وهناك بلدان أخرى كانت تستورد حديد الجزائر لكن الصادرات إليها لم تكن منتظمة.[3]

2- الفوسفات:

الفوسفات معدن ناتج عن تحول بقايا الحيوانية منذ آلاف السنين، يصنع منه السماد الضروري للحياة النباتية ويستخرج في شكل صخور رمادية اللون، موجودة في الجزائر بكثرة، وبقي يحتل المرتبة الثانية بعد الحديد في الصادرات المعدنية الجزائرية.[4]

[1]- عبد الوهاب شلالي: " دور عمال المناجم في ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962 المنطقة الحدودية الشرقية نموذجا" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري: قسنطينة، 2010م-2011م، ص.ص 13-37.

[2]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 118.

[3] عبدالرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 60

[4] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص.ص.118-119

وبدأ في استخراجه منذ سنة 1893م في منطقة تبسة بعمالة قسنطينة ويعتبر منجم الكويف الواقع شمال شرق تبسة على بعد 40كلم،[1] من أهم حقول الفوسفات بدأ استغلاله من طرف فرنسي يدعى ميشال سنة 1884م، وكان يستخرج منه حولي 1200 طن في اليوم.[2]

ويمتاز فوسفات الجزائر بكونه لا يحتوي إلا على 1 أو 2 في المائة في المتوسط من الحديد وهذا يسهل تحويله إلى تراب بسهولة، ومنه يصنع الفوسفات الرفيع.[3]

وكان يصدر الفوسفات الجزائري إلى فرنسا بنسبة 7% من صادراته، ألمانيا تستقبل 14%، الأراضي المنخفضة تستقبل 11%، اسبانيا نسبتها 9%، وبولونيا 8.7%، بلجيكا 4 إلى 5%، ويوغوسلافيا نسبتها 4% و إرلاندا 1 إلى 2%.[4]

[1] عبدالرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص.ص.54-60

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 100

[3] عبدالرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 60

[4]- عبد الرحمان رزاقي،المرجع السابق، ص 61.

3- الزنك والرصاص:

يعتبر الزنك من بين المعادن التي تنشط الصناعات الإستخراجية في الجزائر، و أهم مناجمه منجم العابد على الحدود الجزائرية المغربية، منجم جبل مسار، منجم المعازي في عمالة وهران، أما عمالة الجزائر، فأهم مناجم الزنك فيها منجم أورسنيس، منجم ناظور الشعير، منجم جمهامة، أما في عمالة قسنطينة فنجد تيمزريت، منجم واسطة، منجم مسلولة، منجم جبل الأركو..... وبلغ إنتاجه في الجزائر سنة 1913م حوالي 82.256 طن.[1] والمتوسط السنوي لصادرات الزنك خلال 1911م-1913م 78825 طن. تعتبر بلجيكا أهم مستورد لزنك الجزائر وصادراته تتراوح ما بين 40.000 و 45.000 طن وبلجيكا بنسبة 61%، أما فرنسا 25%، 7.8 لألمانيا، و 7.6 لبولونيا.[2]

أما الرصاص فعادة ما يتواجد مع الزنك وتشتمل صناعة استخراجه في الجزائر على 45 منجما أهمها: منجم جبل مسار، ومنج المعازي في عمالة وهران، منجم قرومة، ومنجم جمهامة في عمالة الجزائر، منجم الشلالة في عمالة قسنطينة، وبلغ إنتاج الرصاص في الجزائر حوالي 21596 طن سنة 1913.[3]

وبلغ المتوسط السنوي لصادرات الرصاص خلال سنة 1911-1913، 24388 طن ومن أهم الأسواق التي كانت تستقبل صادرات الرصاص الجزائري: فرنسا 72% وبلجيكا 9.8% ، تونس 9%، اليونان 8.7% أما ألمانيا فبنسبة 1-2% وكانت هذه النسب تختلف حسب عقود البيع.[4]

---

[1]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 120

[2]- عبدالرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص .ص 61-62.

[3]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 121.

[4]- عبدالرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص.ص 62-63.

المبحث الرابع: الأوضاع التجارية:

لقد كانت فرنسا تحتكر تجارة الجزائر، حيث كانت فرنسا تصدر خيرات الجزائر ومنتجاتها فكانت تبيعها لمصانعها ثم تعود لبيعها في الجزائر مرة أخرى بحيث تكون هذه المنتجات مصنعة بأرباح طائلة، كما أن الميزان التجاري الجزائري في عجز فادح لأن واردات الجزائر كانت أكثر من صادراتها.[1]

تعد التجارة بالنسبة للأهالي العامل المهدم والمخرب، الذي يقوم بتحطيم كيان الجزائريين وذلك باعتبار الفرنسيين هم الذين يتحكمون بالتجارة في الجزائر، حيث لم يمارس الجزائريون التجارة في الأسواق فقط.

بالإضافة إلى أنهم لم يباشروا في عملية الاستيراد والتصدير حيث لم يشاركوا في هذه العملية سوى من خلال بيع فائض إنتاجهم، فالإدارة الفرنسية لم تكف عن سلب الأراضي بل قامت باحتكار التجارة، حيث كانت التجارة الداخلية والخارجية في يد الأجانب.[2]

حيث نشط التبادل التجاري سواكان داخليا أو خارجيا يعتمد على رأس المال، الذي يوفر اليد العاملة بمختلف مستوياتها، والتي توفر بدورها الإنتاج سواء كان زراعيا أو صناعيا وهذا المنتوج الذي يتم تحويله إلى السوق الاستهلاكية الداخلية لا بد له من وسائل نقل والتي من أهمها الطرق البرية وغيرها.[3]

---

[1]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر.....، مصدر سابق، ص122.

[2]- مصدر نفسه، ص 123.

[3]-أحمد توفيق المدني،هذه هي الجزائر،.....، مصدر نفسه، ص 124.

-المطلب الأول: الأسواق الجزائرية

عملت السلطات الاستعمارية بهدف الاستفادة من النشاط التجاري عموما ومن السيطرة على الأسواق بشكل خاص على تحديدها في اجتماعات المجالس البلدية خاصة ببعض المناطق، خاصة الشرق الجزائري كتبسة وبعض المناطق المجاورة لها ،أي تم تحديد الأسواق الأسبوعية والتي تشمل كل من الشريعة، بئر العاتر، كما حددت المدة التي تسيرها بموجب جملة من القوانين والضوابط التي تحكمها ، بحيث وضعت لعملية استغلال الأسواق دفتر شروط يسيرها، ويحدد كيفية الدخول في المزاد العلني والشروط المتحكمة في ذلك ، كما يحدد المكوس على المعروضات المختلفة، سواء تعلق الأمر بالإنتاج الزراعي أو الإنتاج الحيواني أو الصناعات الخفيفة وبمختلف أنواعها، ومما جاء في دفتر الشروط أن السوق في المناطق المذكورة سيتم تسيره بعد إجراء مزايدة وتكون على مستوى البلدية[1] بعد الإعلان عنها بإشراف وحضور الإداري الرئيسي مصحوبا بعضوين من المجلس البلدي، بالإضافة إلى القابض البلدي في المكان المخصص للمزاد.

حيث يتم تحديد آخر مزايدين قدما أعلى عرض مع العلم أنه قبل اجراء المزايدة يتم تحديد سعر ثابت دون الإعلان عنه ، بحيث يتوجب على كل شخص أن يقدم للمزايدة بهدف استغلال السوق والقيام بالإجراءات اللازمة مع الإداري ورئيس البلدية المختلطة خلال 08 أيام قبل المزاد وهي: تقديم طلب مختوم و مدموغ، تحديد الاسم واللقب والمهنة.[2]

تعهد الالتزام بالمزايدة الذي يفترض عليه شرطا جزائيا يدفع بموجبه قيمة مالية محددة في حال قبوله كمحصل للضرائب مكاس الأسواق مع الالتزام بما ينص عليه دفتر الشروط في كل الأحوال.

أما إذا كان المزايد من غير السكان يتوجب عليه تقديم شهادة من البلدية الأصلية مؤشر من طرف رئيس البلدية والإداري العام تثبت خلاء ذمته من أي دين أو تبعات مالية أي غرامات وغيرها.

وعند الإعلان عن المستغل الجديد للسوق يتعين عليه خلال مدة خمس أيام أن يدفع للخزينة والقابض مبلغا يعادل 12/4 من المبلغ السنوي كضمان في حال تأخره أو عدم التزامه، وعندما لا يتم دفع هذه القيمة المالية في الآجال المحددة يفصل العقد رسميا، ولا يسترجع المبالغ السابقة وهو 10/1 مبلغ المشاركة.

---

[1]- صالح عسول، المرجع السابق، ص28.

2- المرجع نفسه، ص 28.

كعقوبة مالية له، ويتم تحصيل المكوس بالأسواق والأماكن المحددة، والشوارع وفي محيط يصل إلى 2 كلم من مقر السوق، وتشمل العرض ، الوزن، القياس ، فالمادة 14 من دفتر الشروط فيها قيمة المكوس المفروضة على المعروضات المختلفة من سلع وبضائع وحيوانات.

أما فيما يتعلق في رصف البضاعة أمام المحلات فإنه يتوجب على التاجر دفع رسوم على البضائع المرصوفة أمام المحلات بغرض البيع وبصفة يومية وحسب المساحة بالمتر المربع،وتدفع شهريا بالنسبة للتجار المقيمين بالبلدية ، حيث يتم تحصيل الرسوم المتعلقة بالسوق تكون تحت المسؤولية الشخصية، وعند امتناع أحد الباعة عن الدفع يستدعي المتحصل الشرطة البلدية.[1]

أما بالنسبة للأمر الآخر هو خاص بالرسوم الخاصة بالذبح ويكونان باللغة الفرنسية ويقدمان للجهات الوصية كلما استدعت الضرورة، أما الالتزامات المفروضة على مشغل السوق فتتمثل في دفع ما يعادل 12/4 من المبلغ الإجمالي كدفعة ثانية لخزينة المحصل البلدي قبل مباشر تحصيل الرسوم، ثم يقدم مبلغ خلال الخامس والعشرين من كل شهر عن الجزء المتبقي دون اعتبار أي ظرف قد يؤدي إلى شلل نشاط السوق: كالجفاف، الفيضانات، الكوارث الطبيعية أو تحول التجار إلى أسواق أخرى.[2]

-المطلب الثاني: المواصلات:

تدعيما للتوسع الاستعماري في الجزائر والصحراء وتسهيلا لاستغلال الجزائر وربطها بفرنسا، ودعما للاستيطان سعت السلطات الفرنسية لتوسيع شبكة الطرق فانتقل طولها من 6700 كم إلى 9280 كم في الفترة ما بين 1872-1879، ففي عهد الجمهورية تم الاهتمام بالطرق والسكك الحديد: التي كانت تمثل أهمية كبيرة آنذاك في النقل البري.[3]

[1]- صالح عسول،المرجع السابق، ص29.

[2]- المرجع نفسه ، ص30.

[3]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 96.

لقد كانت الطرق حتى 1870م شرطا أساسيا لتقدم الاستعمار، وبتغير طبيعة الحكم في مستعمرة الجزائر من عسكري إلى مدني تمت إعادة تحديد دور الطرق فلم تعد وظيفتها الأولى تقتصر على تسريع عملية القضاء على الثورات في المناطق المحتلة وتوفير الأمن فيها، بل تعدى دورها إلى المجال الاقتصادي وتنشيط القطاع التجاري، فقد وضعت طرق لتحسين الاقتصاد، إذ سهلت هذه الطرق عملية الوصول إلى الأسواق، كما حفزت الإنتاج الزراعي إضافة إلى تقليلها من سعر المنتجات.[1]

وصنفت الطرق في العهد المدني إلى ثلاثة أنواع:

أ-طرق وطنية: منها (طريق الجزائر-قسنطينة)، (طريق سكيكدة- بسكرة مرورا بقسنطينة)، (طريق قسنطينة- تبسة).

ب-طرق العمالات: منها:(الطريق الرابط بين إيفرن- الجبل الكبير عبر الطريق الوطني الرابط بين الجزائر-قسنطينة) ، (طريق بجاية-سطيف).

ج-طرق ريفية: منها(طريق قسنطينة- عين البيضاء) ، (طريق سكيكدة-القل) ، (طريق غليزان-تيارت).[2]

وفي سنة 1880 بلغت شبكة الطرقات الوطنية حوالي 3000 كم والإقليمية 500 كم وشبكة الطرقات للبلديات 5000 كم، أي بمجموع 8500 كم.[3]

أما بالنسبة لشبكة سكك الحديد فيعود تاريخ إنشاء أول برنامج للسكك الحديدية سنة 1857، وابتدأ العمل بخط الجزائر والبليدة عام 1862، وبين الجزائر ووهران سنة 1877 وكذلك بين سكيكدة و قسنطينة.[4]

و أهم هذه الخطوط التي تبين حقيقة أهداف الإستراتيجية الاستعمارية:

---

[1]- خالدي مريم:" شبكة المواصلات البرية والبحرية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاحتلال 1830م-1914م"، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016م-2017م، ص 49.

[2]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، مرجع سابق، ص 165.

[3]- عبد اللطيف بن آسنهو، المرجع السابق، ص 104.

[4]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب:(د.م) ، 1984، ص 396.

-خط عنابة –تبسة: يتقاطع هذا الخط مع الخط الطولي الرئيسي القادم من مدينة سوق أهراس ويربط مناجم الونزة بوخضرة و الكويف لاستخراج خام الحديد والفوسفات، والتوجه بها إلى مينا عنابة للتصدير، تولت إنشاء هذا الخط الحديدي شركة (G-B).

-خط سكيكدة-تقرت: الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي عند مدينة الخروب بالقرب من قسنطينة، وهو يربط الواحات الصحراوية بميناء سكيكدة.

-خط العاصمة-البليدة: يعتبر أول مشروع لسكة الحديد تم التحضير له في سبتمبر 1844.

-خط سكيكدة- قسنطينة: يمتد على طول 87 كم، يعتبر من أنشط خطوط العبور في القطر الجزائري، حيث يربط ميناء سطورة بأحد أكبر نقاط التجارة في المستعمرة قسنطينة.

-خط الجزائر – وهران: يمر على (Maison carrée)، الحراش حاليا، بوفاريك والبليدة، عمورة، غيليزان.

-خط وهران – بشار: الذي أنشأ لنقل الفحم الحجري من مناجم القنادسة.[1]

بالإضافة إلى مشروع السكك الحديدية العابرة للصحراء، وهي ثلاث خطوط:
-الخط الشرقي عبر غدامس.
- خط الوسط من ورقلة و أمقيد إلى مرفق النيجر أو نحو بحيرة تشاد.
-الخط الغربي عبر توات.[2]

وتكمن أهمية السكك الحديدية في الجزائر في نقل المعادن والمنتجات الزراعية بالإضافة إلى التوغل في الصحراء، وهو ما استوجب أعمال فنية كبيرة مثل إنشاء الجسور، توسيع الطرق، تعديل المنعرجات، تجديد القاطرات، وكل هذا كانت له نتائج كبيرة على الاقتصاد الفرنسي، فمثلا أصبح الطريق الرابط بين الجزائر ووهران يقطع في 6 ساعات، وقدرت الشحنات المنقولة عبر هذا الخط ب 350 طن، وهو ما يعادل عشر شاحنات كبيرة.[3]

[1]- خالدي مريم، المرجع السابق، ص.ص. 55-57.
[2]- إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837م-1834م، (د.ط) ، دار هومة: الجزائر، 2009، ص 400.
[3]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 79.

أما بالنسبة للموانئ فأهمها ميناء وهران والمرسى الكبير، مينا مستغانم، ميناء أرزيو، ميناء الجزائر، ميناء عنابة بالإضافة إلى موانئ أخرى كميناء تنس، ميناء تيبازة.....الخ.

وتكمن أهميتها في تأثيرها على حركة الصادرات والواردات، ففي عام 1888م كان الوزن المنزل والمحمل عبر مختلف الموانئ الجزائرية حوالي 2 مليون طن وارتفع هذا الرقم إلى حوالي 4.2 مليون طن عام 1904م.

ومع تطور الاقتصاد الكولونيالي في الجزائر و ازدياد عدد المستوطنين أصبح لكل ميناء اختصاص معين، فبعضها اختص في تصدير المواد المعدنية و الطاقوية مثل ميناء عنابة ووهران، وموانئ أخرى مخصصة لتصدير المنتجات الزراعية مثل ميناء بني صاف، مستغانم، سكيكدة....الخ.[1]

-المطلب الثالث: الصادرات والواردات

أ- الصادرات:

تميزت صادرات الجزائر سنة 1870م بالمشروبات الخمرية والكحولية على الصادرات وخاصة الخمور العادية أو الخام الموجهة للمزج مع خمور فرنسا ذات الدرجة الكحولية الضعيفة، و أصبحت تعد أهم و أبرز عنصر في الصادرات وبجانب المشروبات الخمرية، فإن عدة منتوجات أخرى تساهم بنشاط في الصادرات أهمها الحبوب، الحيوانات الحية بالإضافة إلى المنتوجات الحيوانية، المعادن ، الفواكه.[2]

حيث أننا نلاحظ أن صادرات الجزائر لا تزال في هذه المرحلة تعتمد علة منتوجات غير مصنعة ، وهنا يكمن السبب الرئيسي للعجز التجاري، و أغلبها مكون من مواد غذائية و أولية، وكان من الواجب ان تخدم مصلحة البلاد، و أن تحول على الأقل في الجزائر.[3]

حيث بلغت نسبة إنتاج الخمور 40% من إجمالي الصادرات الجزائرية أما سنة 1870م تمثل أكثر من 63% من قيمة واردات فرنسا السنوية فصادرات الخمور الجزائرية اكتست الأسواق الفرنسية.

فصادرات الجزائر بلغت حوالي 543.430.000 فرنك وكان ذلك سنة 1911، بارتفاع يقدر حوالي 163 ألف فرنك فقط عن سنة 1910، ولقد كانت الصادرات الفلاحية الجزائرية [4] ، تمثل 85% من قيمة

---

[1]- المرجع نفسه، ص 84.

[2] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص.18

[3]- عبد الرحمان رزاقي،المرجع السابق، ص 19.

[4]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 125.

صادرات الجزائر نحو فرنسا بالإضافة إلى المعادن عرفت تطورا ملحوظا خاصة الحديد والفوسفات، حيث بلغت قيمة الصادرات عام 1913م حوالي 32 مليون فرنك.[1]

حيث كانت فرنسا تحتكر الصادرات الجزائرية من الإنتاج إلى وسائل النقل البرية ثم الشحن والإنزال في الموانئ إلى البواخر، التي تنقل هذه الصادرات إلى فرنسا أو باقي الدول الأوروبية، خاصة بفضل النظام الجمركي الذي قام بعزل التجارة الخارجية الجزائرية وجعلها خاصة بفرنسا وحدها.[2]

ب-الواردات:

تميزت الواردات 1870م فقد عرفت هذه الواردات إضافة من حيث المواد التي تنشطها ومنها: النسيج، مصنوعات حديدية، مصنوعات جلدية، حيوانات حية، آلات، سيارات، أثاث ، ملابس، وهذا التطور في نوع الواردات يرجع إلى تطور الإنتاج في القطاع الاقتصادي الذي أصبح يحتاج إلى تجهيزات ووسائل إنتاج تختلف عما كان موجودا. و أغلب هذه الواردات من المواد المصنعة والتي بلغت قيمتها حوالي 223.957.802 فرنك منها حوالي 58.714.641 فرنك من فرنسا.

وفيما يخص قيمة الواردات من المنتجات الحيوانية فقد بلغت قيمتها حوالي 8.726.585 فرنك منها حوالي 5.824.237 فرنك من فرنسا، فيما قدرت قيمة الواردات الجزائرية سنة 1911م حوالي 565.188.000 فرنك. نلاحظ هنا بقاء قيمة الواردات الجزائرية على حالها.[3]

بالإضافة إلى هذه المرحلة شهدت تطورا وتوسع في القطاع وسيطرته على اقتصاد الجزائر، وبدل الاستيراد السيارات، والأثاث الفاخرة، على الترف الذي أصبح يعيش فيع القطاع الأوروبي.[4]

لقد استولى الاستعمار الفرنسي على زمام الأمور في الجزائر واستحوذ على معظم الأراضي الزراعية الخصبة للأهالي الجزائريين وطور منظومة زراعية حديثة، أساسها إنتاج المحاصيل الزراعية التجارية التي تخدم متطلبات السوق الفرنسية، وغيرت من طبيعة النظام الاقتصادي خاصة في مجال الزراعة فتحول من نظام إعاشي تقليدي إلى نظام

---

[1]- المرجع نفسه، ص 126.

[2]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 20.

[3]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 127.

[4]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص21.

تجاري، كما عمل على تطور الصناعات الإستخراجية على حساب الصناعات التقليدية التي كان يمارسها الجزائريون، وكنتيجة لنمو لزراعات التجارية والصناعات الإستخراجية نشطت التجارة الخارجية خاصة مع فرنسا كما أرهقت كاهل الأهالي الجزائريين بفرضها لمجموعة من الضرائب وذلك لتحقيق مزيد من الأرباح على حساب الجزائريين كل هذا ساهم في إنعاش الاقتصاد الفرنسي حيث أصبح اقتصاد الجزائر مرتبط بالاقتصاد الفرنسي.

خاتمة:

بعد دراستنا لموضوع واقع الاقتصاد الجزائري عشية قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870م-1914م، توصلنا إلى مجموعة الاستنتاجات يمكن حصرها في النقاط التالية:

-كان الاقتصاد الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر وبداياته يرتكز أساسا على ازدواجية النشاط المتمثلة في ممارسة زراعة الحبوب وحرفة الرعي في إطار التنظيم القبيلي المبني على أساس الملكية الجماعية للأرض ضمن مساحات أرضية واسعة.

-كان القمح من أهم المزروعات حيث تعتبر الجزائر من أكبر الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة، لأنها مادة تتوفر على كل الشروط المشجعة لزراعتها فهي قابلة للتخزين مدة طويلة من الزمن ومستخدمة على شكل واسع في الاستهلاك العائلي، وسهلة الزراعة.

-شكلت فترة الربع الأخير من القرن التاسع عشر أصعب المراحل عبئا و قسوة على الجزائريين حيث عرفت تغير في نظام الحكم فرغم سقوط نظام الحكم العسكري إلا أنه قام نظام حكم آخر كان أكثر خطورة من الأول وهو نظام الحكم المدني.

-لقد أدرك الاستعمار الفرنسي منذ الوهلة الأولى أهمية الأرض بالنسبة للفرد الجزائري، فزيادة على كونها مصدر رزق للجزائريين فهي أيضا مصدر لتلاحم أفراد المجتمع الجزائري ووحدته، ولذلك عمل على استصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التي اتخذت منها أداة لسلب ونهب الأراضي الخصبة رغم تعهدها باحترام ممتلكات السكان.

-لعل أخطر هذه التشريعات قانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863م، قانون وارني 1873م الذي كان منعرجا هاما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر، وهذا بالنظر إلى النتائج الوخيمة التي ترتب عنها حيث دأب إلى تفتيت أراضي العرش، مما أدى إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي للمجتمع الجزائري وتحطيم البنية الاجتماعية.

-إن اهمية الأرض، وقوانين مصادرة الأراضي وتفكيك الملكية العقارية الجزائرية التي إتبعتها فرنسا في الجزائر، لن تحقق أهدافها إلا بوجود عنصر بشري مؤهل لخدمتها، ومنذ السنوات الأولى للأحتلال بذلت السلطات الاستعمارية قصار جهدها لجلب أكبر عدد من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين وهذا تماشيا مع نزع الملكيات ومصادرة الأراضي، وقد عرفت حركة الاستيطان الأوربي في الجزائر ذروتها بعد 1870م ففي ظل الحكم المدني.

-بعد عمليات نزع ومصادرة الأراضي الزراعية عملت السلطات الاستعمارية منذ الفترة الممتدة من 1870م إلى غاية 1914م على توجيه الاقتصاد الجزائري خاصة القطاع الزراعي وجهة تخدم المصالح الفرنسية، فعلى الصعيد الزراعي قامت بتدمير البنية الزراعية الجزائرية التقليدية القائمة على المحاصيل المعاشية وتحويلها إلى منظومة زراعية تقوم على إنتاج المحاصيل التجارية على شاكلة زراعة القطن والتبغ وزراعة الكروم، وهذه المحاصيل في مجملها زراعات قديمة تنتج لغرض الاستهلاك المحلي، أعاد الفرنسيون بعثها وتوجيهها نحو التصدير.

-إن الرأسماليين الفرنسيين سعوا إلى عدم تحويل الجزائر إلى بلد صناعي بقدر ما يستطعون، بل عملوا على جعل فرنسا تستفيد من ثروات البلاد حيث عملوا على تطوير الصناعة الإستخراجية.

وكنتيجة لنمو الزراعات التجارية والصناعات الإستخراجية ازدهرت الحركة التجارية للجزائر والتي كانت محتكرة من طرف فرنسا حيث تضاعفت حركة الصادرات والواردات.

-من أجل ضمان استمرار الوجود الفرنسي بالجزائر وتحقيق النهضة الاقتصادية سعت السلطات الفرنسية إلى تسخير مختلف البنى القاعدية كمد شبكات الطرق والسكك الحديدية وتطوير الموانئ وذلك لتسهيل نقل المحاصيل من مناطق الإنتاج إلى موانئ التصدير.

-إن السياسة الفرنسية عامة والاقتصادية خاصة بين 1870م-1914مم1870 كانت لها انعكاسات وخيمة على المجتمع الجزائري حيث فقد أهم شيء كان يربطه وهو القبيلة التي كانت ملاذا للفقراء و الضعفاء فقد نجح الاستعمار الفرنسي في تفكيك القبيلة، الشيء الذي انعكس سلبا على الحياة الاجتماعية للأهالي فانتشر الفقر والمجاعات و الأوبئة و الأمراض الأمر الذي دفع بعائلات كثيرة إلى الهجرة رافضين بذلك السياسة الاستعمارية التي قامت بتفكيك بنيتهم الاجتماعية والاقتصادية وحولتهم من أسياد إلى عبيد.

قائمة المختصرات

باللغة العربية	
الرموز	المختصرات
ط	الطبعة
د.س	دون سند نشر
ج	جزء
مج	مجلد
ص	صفحة
ص.ص	صفحات
ع	العدد
د.ط	دون طبعة
د.م	دون مكان
د.ن	دون ناشر
هـ	هكتار
م	ميلادي
تح	تحقيق
تع	تعريب
تق	تقديم
تر	ترجمة

باللغة الفرنسية

الرموز	المختصرات
P	Page
p.p	Pages
éd	édition

المراجع

القرآن الكريم

المصادر باللغة العربية:

1- العنتري صالح ، مجاعات قسنطينة، تق تع: رابح بونار، (د ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر، (د س).

2- خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تق و تع: محمد العربي الزبيري، (د ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر، (د س).

3- عباس فرحات، ليل الاستعمار، (تع): أبو بكر رحال، (د ط) ، دار القصبة للنشر: الجزائر، 2005م.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- أبو العلاء يسري وبعلي محمد الصغير، المالية العامة، دار العلوم: الجزائر، 2003م.

2- أجيرون شارل روبير، الجزائريون والمسلمون وفرنسا 1870م-1919م، تر: مسعود حاج مسعود، ج1، دار الرائد للكتاب: الجزائر، 2007م.

3- أجيرون شارل روبير، الجزائريون والمسلمون وفرنسا 1871م-1919م،ج2، دار الرائد للكتاب: الجزائر، 2007م.

4- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر (الغزو وبدايات الاستعمار 1827م-1872م) تر: المعهد الدولي للترجمة،(د.ط)، دار الأمة: الجزائر، 2008م.

5- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م، ج2، (د.ط)، دار الأمة: (دم)، (دس).

6- الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنيفي بن عيسى، (د.ط)، الجزائر: دار القصبة، 2007م.

7- بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830م-1871م، دار دجلن: الجزائر، 2007م.

8- بلاح بشير،تاريخ الجزائر المعاصر(1830م-1989م)، ج1، دار المعرفة: الجزائر، 2006م.

9- بن اشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830م-1962م، (د ط)،(د.د): الجزائر، 1979م.

10- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م-1962م، ج1،(د.ط)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين: (دب)، 2009م.

11- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م، ج1،(د.ط)،المؤلف للنشر والتوزيع: الجزائر، 2008م.

12- بوحوش عمار، الأرض والهجرة والأصالة،(د.ط)، وزارة التعليم العالي: (دب)، 1973م.

13- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، ط2، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 2005م.

14- بوضرساية بوعزة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م.

15- بوضرساية بوعزة،سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830م-1930م وانعكاساتها على المجتمع العربي، (د.ط)، دار الحكمة للنشر: الجزائر، 2010م.

16- بوعزيز يحي: مع تاريخ الجزائر الملتقيات الوطنية الدولية، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1999م.

17- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م-1954م ،(د.ط) ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، (د.س)

18- بوعزيز يحي،موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج1،(د.ط)، دار الهدى: الجزائر، 2009م.

19- حرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830م-1962م، تر: عبد السلام عزيزي ومتر مصطفى عاصي، (د ط)، دار القصبة: الجزائر،2009م.

20- حسين محمد: الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع: (د.م)، 1968م.

21- حماميد حسينة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية، (د.ط)، دار الحبر: الجزائر،2007م.

22- خلاص علي، قصبة مدينة الجزائر، ج1، (د.ط)، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2007م.

23- خلف التميمي عبد الملك، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، (د.ط)، المجلس الوطني للثقافة والآداب: الكويت، 1983م.

24- رزاقي عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، (د.ط)، (دد)، (دب)، (دبس).

25- الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792م-1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر، 1984م.

26- زروق نادية،سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر 1870م-1900م، دار هومة للنشر والتوزيع: الجزائر، 2014م.

27- زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837م-1939م)، ج1، (د ط)، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2009م.

28- زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830م-1900م)، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

29- سعد الله أبو القاسم، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج2، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب: (دب)،1986م.

30- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1830م-1900م)، ج1، (د.ط) دار الغرب الإسلامي: بيروت، 1992م.

31- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900م-1930م)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي: (د.م)، 1992م.

32- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي،ج9 ، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 1998م.

33- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع : الجزائر، 1982م.

34- سعدى عثمان، الجزائر في التاريخ،(د.ط) ، دار الأمة: الجزائر، 2013م.

35- سعيدوني نصر الدين، الجزائر منطلقات و آفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي: بيروت،2000م.

36- سعيدوني نصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792م-1830م،ط2،المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر،1985م.

37- سعيدوني نصر الدين،والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر، 1984م.

38- سلاماني عبد القادر،الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة(1832م-1847م) ،دار قرطبة: الجزائر، 2013م.

39- سماتي محفوظ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير بناني وعبد العزيز ومتر مصطفى عاصي، (د.ط)، دار القصبة: الجزائر،2009م.

40- سماتي محفوظ، الشبان الجزائريون (الجزائر الفتاة)، مراسلات وتقارير 1873م-1918م، تر: محمد المعراجي، (د ط)، (د.د): الجزائر، 2013م.

41- سيدي صالح حياة،اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائر بين 1871م-1895م، (د.ط)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2012م.

42- سيف الاسلام الزبير، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر،(د ط)، المؤسسة الجزائرية للطباعة: الجزائر، 1988م.

43- شكدام كاثرين، ظهور الجمهورية الفرنسية 1870م-1958م، (د.ط) مركز البيان للدراسات والتخطيط،(د م)، (دس).

44- صاري الجلالي وحفوظ قداش، الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية (1900م-1954م)، (تر): عبد القادر حراث، (د.ط) ، المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر، 1987م.

45- صاري الجلالي، الكارثة الديموغرافية، تر عمر المعراجي، منشورات ANEP : الجزائر، 2008م.

46- صاري الجلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830م-1962م، تر: قندوز عباد فوزية،(د ط)، المركز الوطني للدراسات: (د.م)،(د.س).

47- طرشون نادية وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق أثناء الاحتلال، (د.ط)، منشورات المركز الوطني: الجزائر، 2007م.

48- الطيبي محمد، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، ابن النديم: الجزائر، 2009م.

49- عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1999.

50- عباد صالح، الجزائر خلال العهد التركي، 1514-1830، ط2، دار هومة: الجزائر، 2007.

51- عبد السلام بوشارب، تبسة معالم ومآثر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار: الجزائر 1996.

52- العسلي بسام،جهاد الشعب الجزائري في الاستعمار، ج1، دار العزة والكرامة للكتاب: الجزائر، 2009م.

53- علمي سعيد، الاستعمار والعمران، السياسة الاستيطانية والعمران في الجزائر، ج1،(تر): نسرين لولي،(د ط)، دار الخطاب للطباعة والنشر: الجزائر، 2013.

54- عمار حمداني، حقيقة غزو الجزائر، تر: لحسن زغدار، (د.ط)، (د.د): الأبيار، 2005-2008.

55- عمورة عمار ، الموجز في تاريخ الجزائر، (د.ط)، دار الريحانة: الجزائر، 2002.

56- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962م، ج2، دار المعرفة: الجزائر، 2009م.

57- عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في مجتمع الجزائر 1830-1954، سلسلة المشاريع الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة أول نوفمبر 1954، مطبوعات وزارة المجاهدين: الجزائر، (د س).

58- عميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية والمقاومة في منطقة سكيكدة 1838-1858، (د ط)، دار الهدى : عين مليلة: الجزائر،2004.

59- عميراوي أحميدة، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في الشرق الجزائري بداية الاحتلال، (د.ط)، دار البعث: قسنطينة، 1984.

60- عميراوي أحميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى: الجزائر، 2009.

61- عيساوي محمد ونبيل شريخي، الجرائم الفرنسة في الجزائر أثناء الحكم العسكري، 1830م-1871م، (د.ط)، مؤسسة الكنوز: الجزائر، 2011م.

62- غربي الغالي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954: الجزائر،2007.

63- فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي في الجزائر، (د.ط)، البصائر الجديد: الجزائر،20113.

64- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر منذ عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (د ط)، دار العلوم للنشر والتوزيع: الجزائر، 2002.

65- فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925،(د ط)، مديرية النشر لجامعة قالمة: (د د)، 2010.

66- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،(د.ط)، (د.د): الجزائر، 2994.

67- القوزي محمد عليا، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت، 1990م.

68- لعبيدي محمد، تاريخ الجزائر، (د.ط)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر،(د بس).

69- المدني أحمد توفيق، تاريخ الجزائر، (د.ط)، دار الأمة: الجزائر، 2013م.

70- المدني أحمد توفيق، جغرافية القطر الجزائري، المطبعة العربية: (د.م)، 1983م.

71- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، (د.ط)، دار البصائر: الجزائر، 2009م.

72- مهساس أحمد، الاستعمار والمقاومة الجزائرية،ط2، عالم المعرفة: الجزائر، (د س).

73- مياسي إبراهيم، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، (د ط)، (د.د): الجزائر، (د س).

74- مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة: الجزائر، 2007.

75- هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة: الجزائر، (دس).

76- هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918، (د ط)، دار ومة : الجزائر، 2007.

77- هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، (د ط)، دار الهدى: الجزائر، 2008.

78- الهواري عدى، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصاد والاجتماعي 1830-1960، (تر): جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، 1983.

79- يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960، (د ط) ، دار المعرفة: مصر، 1959.

80- يحي جلال، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، (د ط)، المكتب الجامعي للحديث أزاريطة: الإسكندرية، 1999.

81- يحي جلال، تاريخ المغرب الكبير، ج3، (د ط) ، دار النهضة العربية: لبنان، 1981.

المجلات:

1- أجيرون شارل روبير،" تنمية الاستيطان في الجزائر (1870-1930)"، (تر): محمد الطاهر العمود،(د ط)، مجلة المصادر، ع2، الجزائر، 1999.

2- بليل محمد، التشريع العقاري الاستعماري خلال القرن 19، " القطاع الوهراني نموذجا" مجلة العصورة: جامعة وهران، العدد 16-17، الجزائر، 2010-2011.

3- بن خلف الله الطاهر،" التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962"، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد: الجزائر، 1995.

4- شبيرة سفيان، "دوافع و تبعيات مصادرة الأراضي الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المعهد الوطني المتخصص لتكوين إطارات الدينية والأوقاف، العدد 10، الجزائر، (د س).

الملتقيات:

1- بلعيدوني جمال: "السياسة العقارية إبان فترة الاحتلال"، أعمال الملتقى حول العقار بالجزائر إبان الاحتلال 1830م-1962م، (د.ط)، 20-05-2006م، (د.د): الجزائر 2007م.

2- بلقاسمي بوعلام: "مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر الفرنسي 1830م-1962م، (د ط)، (د د): الجزائر، 2007م.

3- بن داهة عدة: "الخلفيات الحقيقة لتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1873م، أعمال الملتقى الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م، منشورات وزارة المجاهدين: الجزائر، 2007م.

4- بن داود نصر الدين: "مصادر أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية"، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م: الجزائر، 2007م.

5- الصادق دهاش: "الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19 " ،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م ، منشورات وزارة المجاهدين: الجزائر، 2007م.

6- عاشور موسى: "أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف"، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: العقار إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م، (د ط)، منشورات وزارة المجاهدين: الجزائر، 2007م.

7- فارح رشيد، المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي 1962م، منشورات وزارة المجاهدين: الجزائر، 2007م.

8- قنان جمال: "التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية واستغلالية" أعمال الملتقى الوطني الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م: الجزائر، 2007م.

9- ملاخسو الطاهر:" نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830م-1962م"، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م، (د.ط)، منشورات وزارة المجاهدين: الجزائر، 2007م.

10- يحياوي جمال: "دوافع الهجرة الجزائرية خلال القرن 19"، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية، إبان الاحتلال 1830م-1966م، منشورات وزارة المجاهدين: الجزائر.

الرسائل الجامعية:

1- بن حراث علي: "السياسة المائية الفرنسية و آثارها في المشروع الاستيطاني الفرنسي لمنطقة القبائل الصغرى نموذجا 1830م-1926م "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر: بوزريعة، 2012م-2013م.

2- بن ديب عبد الرشيد: "تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر" ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر : الجزائر، 2003م.

3- بناي سامية و أسماء العابدي: "السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1830م-1900م)" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016م-2017م.

4- جمعي خيرة و أمال علالي: "الإمبراطورية الفرنسية الثانية الصراع الديني العسكري في الجزائر (1852م-1870م)" الكاردينال لافيجري والماريشال ماكماهون نموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجلالي بونعامة، خميس مليانة،(2016م-2017م).

5- حوحو رضا: "شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر و آثارها في تدعيم سلطة الاستعمار 1830م-1994م،" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، جامعة منتوري قسنطينة، 2005م-2006م.

6- حيمر صالح: "السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830م-1930م) " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر: باتنة، 2013م-2014م.

7- خديجة بختاوي: "التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870م-1939م) "،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2011م-2012م.

8- دحماني توفيق: "الضرائب في الجزائر 1792م-1865م، دراسة مقارنة " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن خدة، 2007م-2008م.

9- رحمون دليلة: "السياسة الزراعية في الجزائر و أثرها على المجتمع الجزائري" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شمة، جامعة الحاج محمد خيضر: بسكرة، 2012م-2013م.

10- رواحنة عبد الحكيم: "السياسة الاقتصادية في الجزائر(1870م-1930م)" ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر: باتنة،(2013م-2014م).

11- زيان عفاف حدة و إيمان عيدة:"السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على بني المجتمع الجزائري (1830م-1939م) "، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر" ، كلية الآداب واللغات العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، 2012م-2013م.

12- شلالي عبد الوهاب:" دور عمال المناجم في ثورة التحرير الجزائرية 1954م-1962م، المنطقة الحدودية الشرقية نموذجا، " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010م-2011م.

13- شلبي شهرزاد: "ثورة واحة التامري وعلاقاتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19 " ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحاج لخضر: باتنة، 2008م-2009م.

14- صالحي توفيق، "المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة من خلال الحقيقة الكولونيالية 1838م-1962م، " مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة قسنطينة، 2008م-2009م.

15- عبود علي: "الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830م-1899م القطاع الوهراني نموذجا"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013م-2014م.

16- عسول صالح: " اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة (1956م-1962م)"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر: باتنة،2008م.

17- قشاعي فلة: "النظام الضريبي بالريف القسنطيني في أواخر العهد العثماني 1771م-1837م "،مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ: جامعة الجزائر، 1989م-1990م.

18- لونيسي ابراهيم: "القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847م-1870م "، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث معهد التاريخ" ، جامعة الجزائر، 1986م.

19- يزير عيسى: "السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830م-1914م) "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ: جامعة الجزائر،2009م.

المراجع باللغة الفرنسية:

1-Acherf mistafa , Algérie , nation et société 2eme édition ; SNE d'Alger, 1978.

2-Mohamed Elyes Mesil, les origines de la crise agricole en Algérie du cantonnement de 1846- à nationalisation en de 1962 éd dahlo, Alger : sd.

3-Djilali sari , la de possession des fallaha (1830-1962) eng, Edition , Alger, 2010.
4-Charles rabert Ageran , les Algériens musulmans et la France 1871-1919, tame….,presses universitaires de France, paris,1968.

الملاحق

الملحق رقم: (01)

قانون سيناتوس كونسيلت الصادر باللغة الفرنسية

SÉNATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les Arabes.

—

13-22 *avril* 1863.

—

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut:

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit:

EXTRAIT DU PROCÈS-VERBAL DU SÉNAT.

SENATUS-CONSULTE

RELATIF A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

Dans les territoires occupés par les Arabes.

ART. 1er. — Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

Tous actes, partages ou distractions de territoires, intervenus entre l'État et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

ART. 2. — Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai :

1° A la délimitation des territoires des tribus ;

2° A leur répartition entre les différents douars de chaque tribu du *Tell* et des autres pays de culture, avec réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux ;

3° A l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars, partout où cette mesure sera reconnue possible et opportune.

Des décrets impériaux fixeront l'ordre et les délais dans lesquels cette propriété individuelle devra être constituée dans chaque douar.

ART. 3. — Un règlement d'administration publique déterminera :

1° Les formes de la délimitation des territoires des tribus ;

2° Les formes et les conditions de leur répartition entre les douars et de l'aliénation des biens appartenant aux douars ;

3° Les formes et les conditions sous lesquelles la propriété individuelle sera établie et le mode de délivrance des titres.

ART. 4. — Les rentes, redevances et prestations dues à l'État par les détenteurs des territoires des tribus continueront à être perçues comme par le passé, jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné par des décrets impériaux rendus en la forme des règlements d'administration publique.

ART. 5. — Sont réservés les droits de l'État à la propriété des biens du *Beylick* et ceux des propriétaires des biens *melk*.

Sont également réservés : le domaine public, tel qu'il est défini par l'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que le domaine de l'État, notamment en ce qui concerne les bois et forêts, conformément à l'article 4, paragraphe 4, de la même loi.

ART. 6. — Le second et le troisième paragraphes de l'article 14 de la loi du 16 juin 1851, sur la constitution de la propriété en Algérie, sont abrogés ; néanmoins, la propriété individuelle qui sera établie au profit des membres des douars ne pourra être aliénée que du jour où elle aura été régulièrement constituée par la délivrance des titres.

ART. 7. — Il n'est pas dérogé aux autres dispositions de la loi du 16 juin 1851, notamment à celles qui concernent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le séquestre.

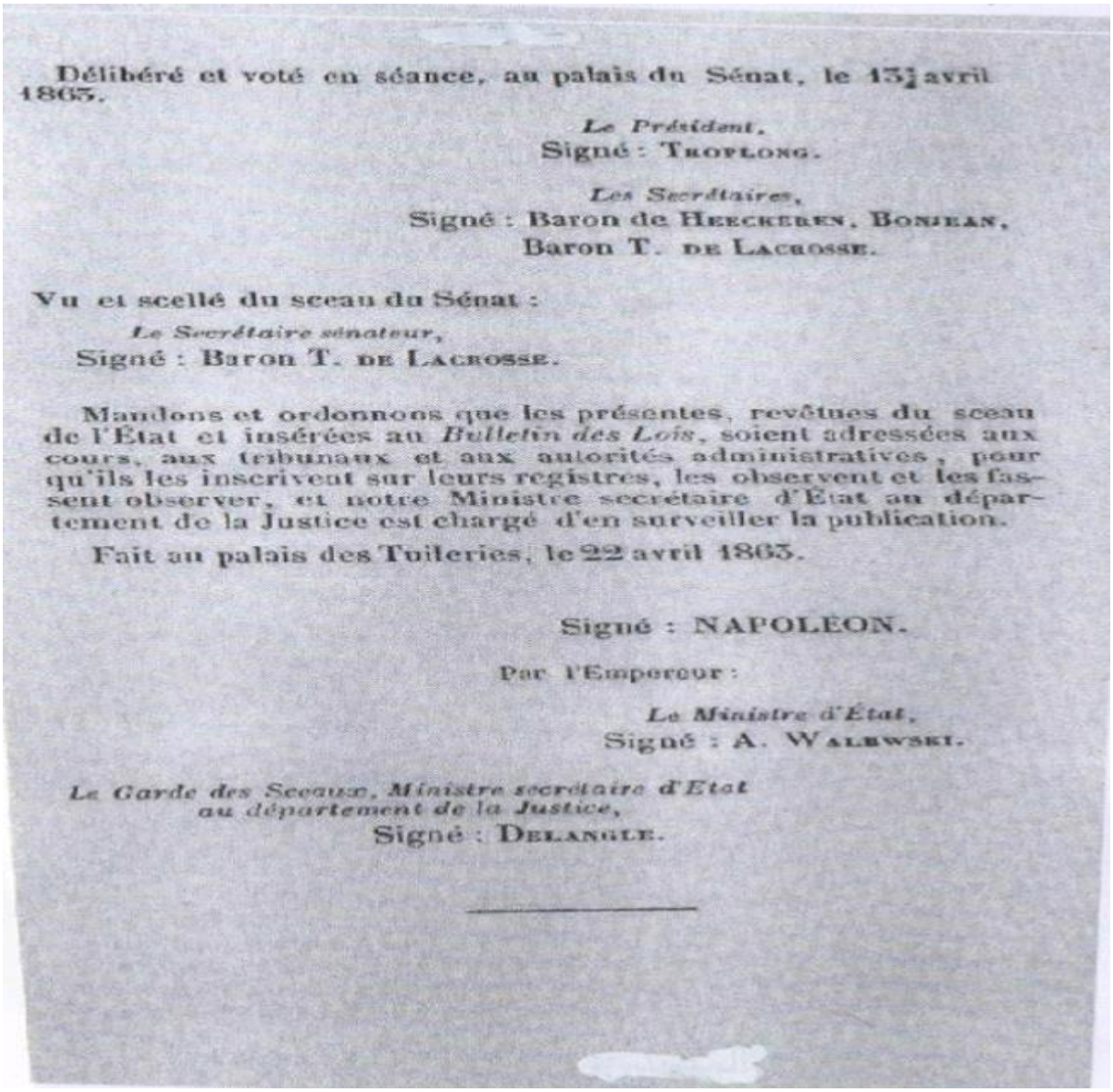

Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 13½ avril 1863.

Le Président,
Signé : TROPLONG.

Les Secrétaires,
Signé : Baron de HEECKEREN, BONJEAN, Baron T. DE LACROSSE.

Vu et scellé du sceau du Sénat :

Le Secrétaire sénateur,
Signé : Baron T. DE LACROSSE.

Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'État et insérées au *Bulletin des Lois*, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre Ministre secrétaire d'État au département de la Justice est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des Tuileries, le 22 avril 1863.

Signé : NAPOLÉON.

Par l'Empereur :

Le Ministre d'État,
Signé : A. WALEWSKI.

Le Garde des Sceaux, Ministre secrétaire d'État au département de la Justice,
Signé : DELANGLE.

المصدر: صالح حيمر، المرجع السابق، ص.ص 316-317.

الملحق رقم: (02)

قانون سيناتوس كونسيلت الصادر باللغة العربية

هذا قانون شرعي يتضمن تثبيت ملكية الاملاك التي يستقرّ فيها اعراش البلاد الجزايرية ۞

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام على كافة الحاضرين والخالفين

اما بعد قد استحسنّا القانون الشرعي الآتي ذكره وانفذناه إنفاذاً وذلك بقصرنا الطويلبري وبتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣

۞ الفصل الاوّل ۞

انّ الاراضي التي في تصرّف أعراش العصراء والتلّ من البلاد الجزايرية باتي حجة كان قد صار ملكها مستقلا لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّف المذكور منذ إبتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان ذلك معروفا بالتواتر ثم ان المعاملات والتقسيمات والتنقيمات التي قد حرّرت في امر الاراضي بين الدولة واهل البلاد الجزايرية تبقى مقرّرة ثابتة لا رجوع فيها ۞

۞ الفصل الثاني ۞

انّ وكلاء الدولة المكلفين بتدبير الامور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توانٍ اوّلاً

يحدّدون الاراضى التى لاعراض الحمراء والنقل ثانياً بقسمون ارض كل عرض من اعراض بلاد النقل وغيرها من الاوطان الذابلة للزراعة ويوزّعونها على الدوابر التى يشتغل عليها العرفُ المذكور بعد تعديل الاراضى التى يلزم بقاؤها على حالها من مسارح للانعام وغير ذلك ليكون منفعتها عامّة لاهل العرض المذكور ثالثاً يقسم الوكلاء القطعة الخاصة لكل دوار ويفرزون أقسامها لاهل الدوار والمحاصه ليستغلّوا بملكها وذلك التقسيمُ يكون على حسب حقوقهم السابقة فيها وبالنظر الى عوايد الوطن لانهم لا يشرعون فى ذلك الا بعد تيقّن إمكانه وموافقة الوقت والحال رابعاً يصدّر توزيعُ الاقسام على ترتيب معيّن وفى اوقات تحدّدها اوامرٌ سلطانية تصدر فى ذلك ۞

۞ الفصل الثالث ۞

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعيّن فيه كلّ ما يتعلّق بالامور التى ذكرها وفى اولاً كيفية العمل فى تحديد ارض كل عرض ثانياً كيفية العمل فى تقسيم ارض كل عرض بين الدوابر التى يشتغل عليها العرفُ المذكور وكيفية العمل حين يريد اهل الدوار نقلَ أملاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك كلّه ثالثاً كيفية العمل والشروط اللازمة فى تقرير ملكية الاقسام لاهل الدوابر والمحاصها على حسب حقوقهم المتقدّمة ونظراً الى عوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم التمليك لهم من دواوين الدولة ۞

۞ الفصل الرابع ۞

ان المطالب الحربية وانواع اللوازم التى يجب دفعُها على الاعراض المستقرين فى تلك الاراضى لا تزال الدولة تقبضها كما تقدّم إلّا أن يصدر بخلاف ذلك اوامر سلطانية فى صورة قوانين من طرف مشورة الدولة ۞

۞ الفصل الخامس ۞

انّ حقوقَ الدولة فى أملاك السابلك وحقوقَ كل من كان مستغلّاً بملك عقارٍ لا تغيّر

لها وكذلك لا تعتبر فى حال الاملاك التى تسمّى الدومين العامّى وقد ذُكِرَتْ أنواعُها فى الفصل الثانى من القانون الشرعى المؤرّخ ١٩ جوان سنة ١٨٩١ كما لا تعتبرُ فى حال الأملاك الخاصّة بالدولة ولا سيما فيما يتعلّق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما هو مقرّرٌ فى القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور ۞

۞ الفصل السادس ۞

قد نُقِضَ وأُبطل القسمُ الثانى والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرعى المؤرّخ ١٩ جوان سنة ١٨٩١ المتضمّن تثبيت ملكية الأملاك التى فى البلاد الجزايرية لكل الاراضى التى يقسمها وكلاءُ الدولة بين اهل الدواير لا يجوز انتقالُها لغيرهم الا منذ يوم صدور الرسوم المتضمّنة تفريرها لهم ملكا مستقلّا ۞

۞ الفصل السابع ۞

لا تعتبَرُ فيما سِوَى ذلك من الشروط المعيّنة فى القانون الشرعى المؤرّخ ١٩ جوان ١٨٩١ ولا سيما الشروط المختصّة بشان النقاب وجبرِ الدولةُ الناسَ على بيع أملاكهم كلّما تدعوها الى ذلك المصلحةُ العامّة ۞

المصدر:صالح حيمر، المرجع السابق، ص.ص.313-315.

الملحق رقم: (03)

أهم المستوطنات في الجزائر

السنة	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
1841	دالي ابراهيم–القبة		
1841	مصطفى البيار، بير مراد رايس،بير خادم، دويرة، حسين داي، المدية	ضاحية مستغانم ضاحية معسكر	سكيكدة
1842	ضاحية مليانة، البليدة، العشور،شرشال، الدرارية،قدوس، القليعة، ولاد فايت	تلمسان	القالة ، جيجل
1843 1844	بوزريعة، الشراقة، عين البنيان، بوانت بسكاد، ساولة، بوغار،الأصنام ، تنس،ثنية، الحد بابا حسان، خرايسية، دواودة،فندق(خميس الخشنة)، فوكة، محالمة،سان فرديناند، سانت إيملي، سيدي فرج، ستاوالي، زرالدة، دلس	السانية	دار ميمونة، الحروش، سان انتوان، فالي
1845	الصومعة، أومال	أرزيو ، مسرغين، سان دوني دوسيق، سيدي شامي	دوزرفيل، قالمة (الضاحية)
1846	الشفة، موزاية فيل	مزرغان، مرسى الكبير، سان أندري، سانت كلوتيد، سان جيروم، سانت بارب دويليلايت، سانت ليوني، ستيديا، نمور	عين صفية
1847			بيجو، كوندى سباندو، سان شارل، سطيف(ضاحية)

1848	أفروفيل،دالماشيا،بني مراد،واد جر، جوانفيل، مونتبانسي، كاستيغليون، نوفي، زوريخ،مارنقو، العفرون،برومي، لودي،داميات، لافارم، مونتيبا، مونتيوب	فالمي، آركول، حاسي عامر، حاسي بن فريحة حاسي بن عقبة ، حاسي بونيف، سان لويس، فلوريس، مانجان، سان كلو، سان لو، داميسم، كليبار/ مفسوخ، أبوقير، ريفولي، تونين، عين نويس، عين تادلس، سوق الميتو	غاستون فيل، روبرت فيل، جيما بس، موندوفي، ، بغال، هيليوبوليس، مليزيمو، بيتي، باتنة.
1849	الأربعاء	البراية، بن عربي، سيدي بلعباس	
1850	فوردي لو	عين ترك، بوسفر، منصورة،صفصاف، سان اندري، سان هيبوليت	

المصدر: عدة بن داهة،الاستيطان والصراع.....، مرجع سابق، ص50-52

الملحق رقم: (04)

تطور المستوطنين الأوروبيين في الجزائر 1871 م-1901م

السنوات	1871	1876	1881	1886	1891	1896	1901
عدد المستوطنين	119000	247749	376000	467000	83.465	529.717	583.844

المصدر: شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون، ج1، مرجع سابق، ص858.

الملحق رقم: (05)

تطور الضرائب العربية 1840م-1844م

السنوات	1840	1841	1842	1843	1844
الضرائب العربية	288.597	1.294.887	1.354.474	2.592.931	3.250.227

المصدر: عثمان رقب، المرجع السابق، ص197.

الملحق رقم: (06)

تطور الضرائب العربية 1886م-1914م

السنوات	الضرائب العربية
1886	13.361.000 فرنك
1887	17.272.000 فرنك
1888	16.858.000 فرنك
1889	16.115.00. فرنك
1890	15.606.000 فرنك
1891	14.944.000 فرنك
1892	14.712.000 فرنك
1893	15.051.000.90 فرنك
1894	14.441.845.45 فرنك
1907	16.326.660 فرنك
1908	16.578.272 فرنك
1913	14.455.477فرنك
1914	14.466.413 فرنك

المصدر: عثمان رقب، المرجع السابق، ص194.

الملحق رقم: (07)

جدول يوضح صادرات الجزائر والقيمة المصدرة

الصادرات	القيمة المصدرة	الصادرات	القيمة المصدرة
الخمور	10 ملايين هكتوليتر	السماد	880.000 طن
الغنم	650.000 رأس	أوراق الدخان	130.000 قنطار
الصوف	125.000 قنطار	التمر	700.000 قنطار
الفلين	50.000 طن	الزنك	64.000 طن
الحلفة	200.000 طن	الحديد	2.300.000طن

المصدر:أحمد توفيق مدني، هذه هي الجزائر، مصدر سابق، ص 129

الملحق رقم: (08)

جدول يوضح نمو شبكة الطرق وتوسعها في الفترة الممتدة من 1885م-1892م

الشبكة	طولها- كلم	الشبكة	طولها- كلم
1885	2019	1889	2817
1886	2188	1890	2861
1887	2562	1891	2905
1888	2806	1892	2992

المصدر: صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين،ص 97.

الملحق رقم: (09)

خريطة توضح شبكة السكك الحديدية في القرن 19

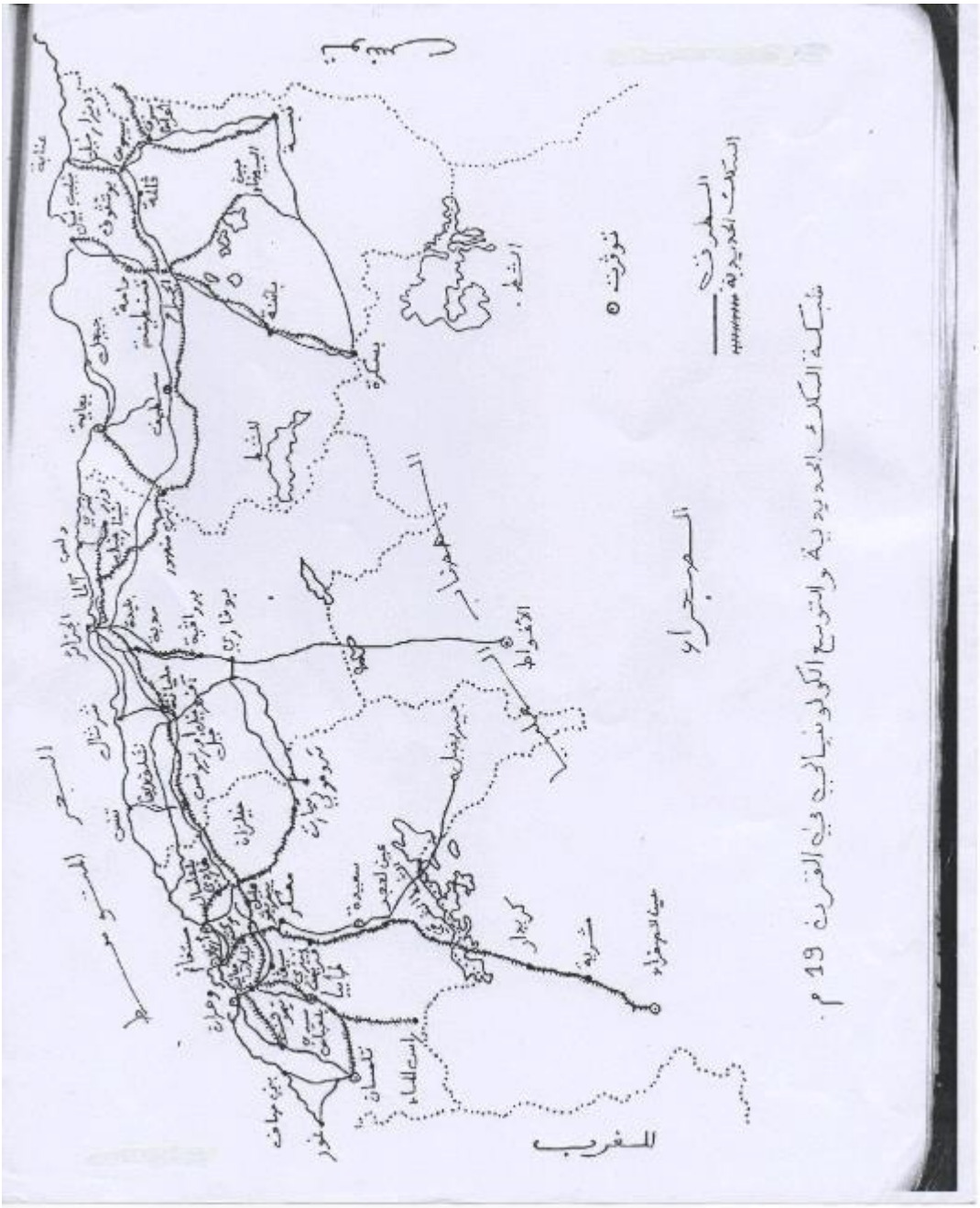

المصدر: رضا حوحو، المرجع السابق، ص212 .

الملحق رقم: (10)

منجم الحديد الونزة (مقر الشحن)

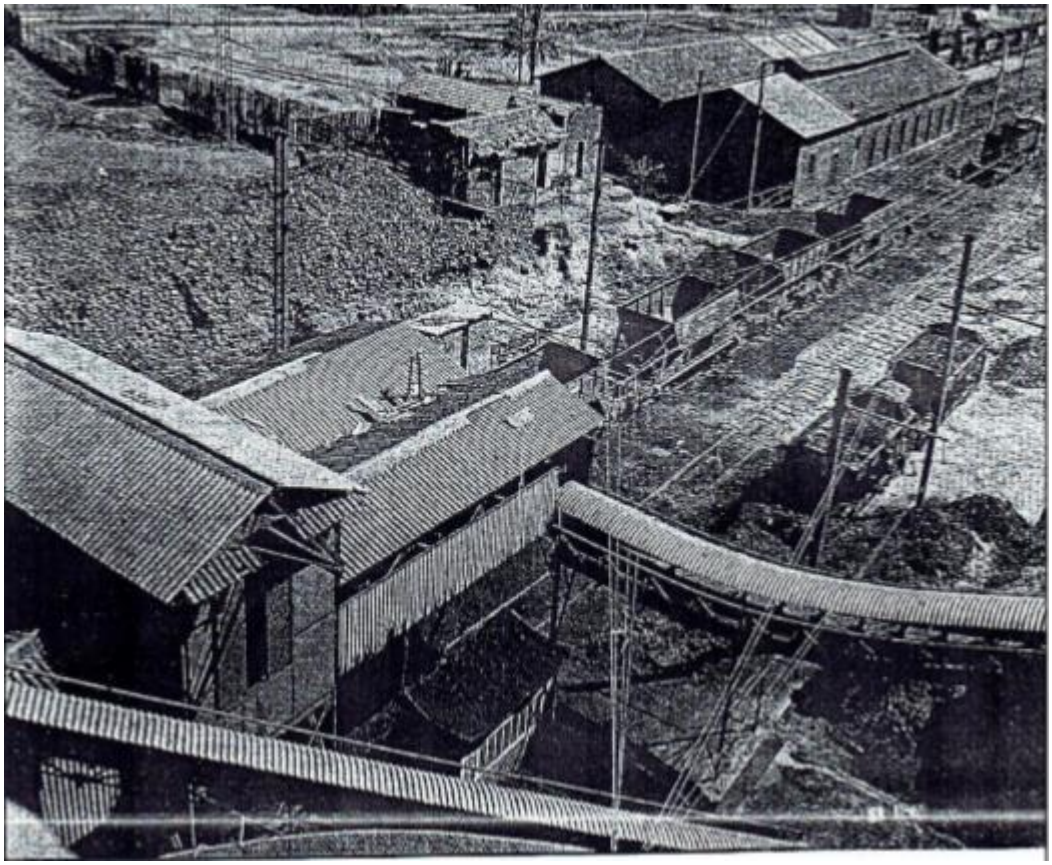

المصدر: عبد السلام بوشارب، تبسة معالم ومآثر، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار: الجزائر 1996، ص 136.

الملحق رقم: (11)

منجم جبل العنق

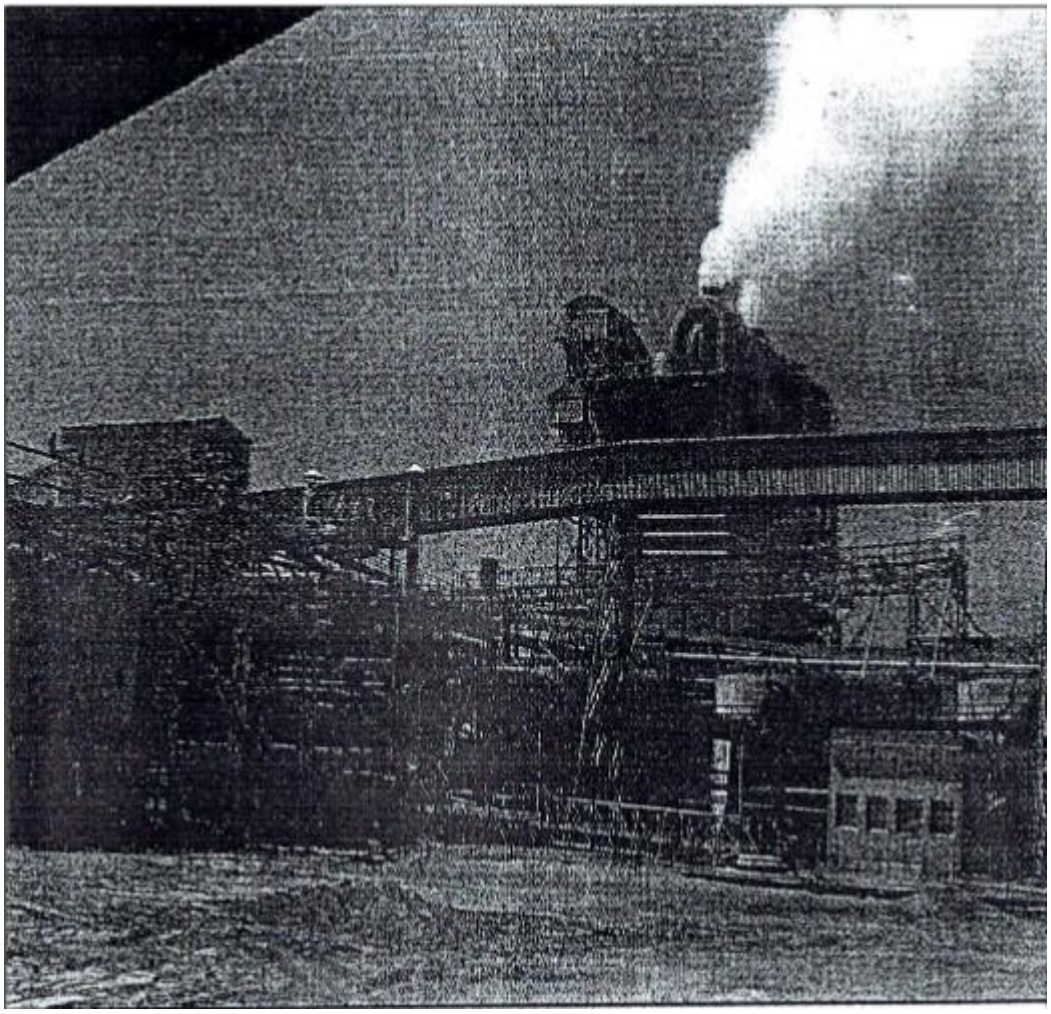

المصدر: عبد السلام بوشارب، مرجع سابق، ص137.

الملحق رقم: (12)

موقع ميناء تنس

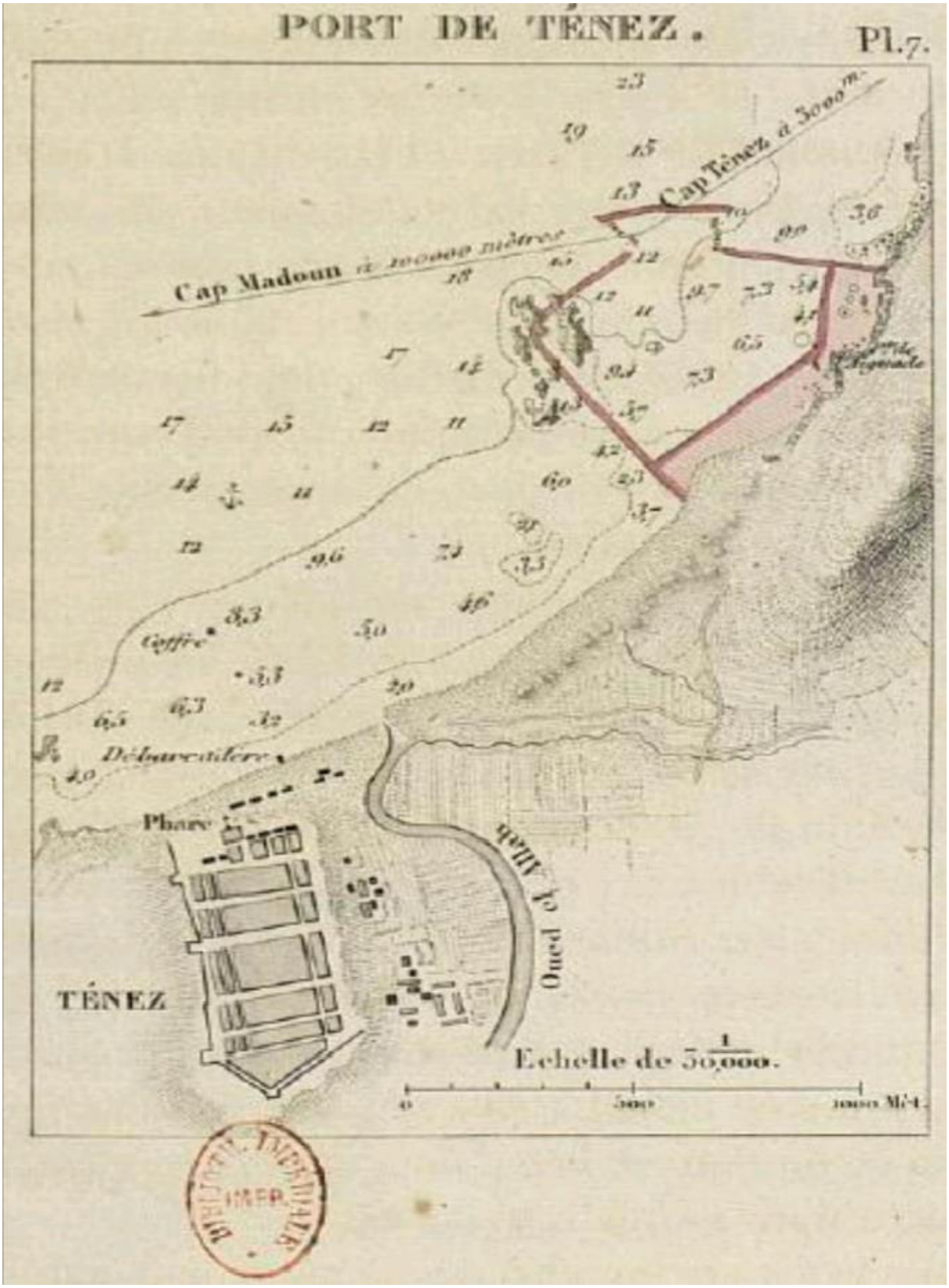

المصدر: عبد الحكيم رواحنة،المرجع السابق، ص228

الملحق رقم: (13)

موقع ميناء الجزائر

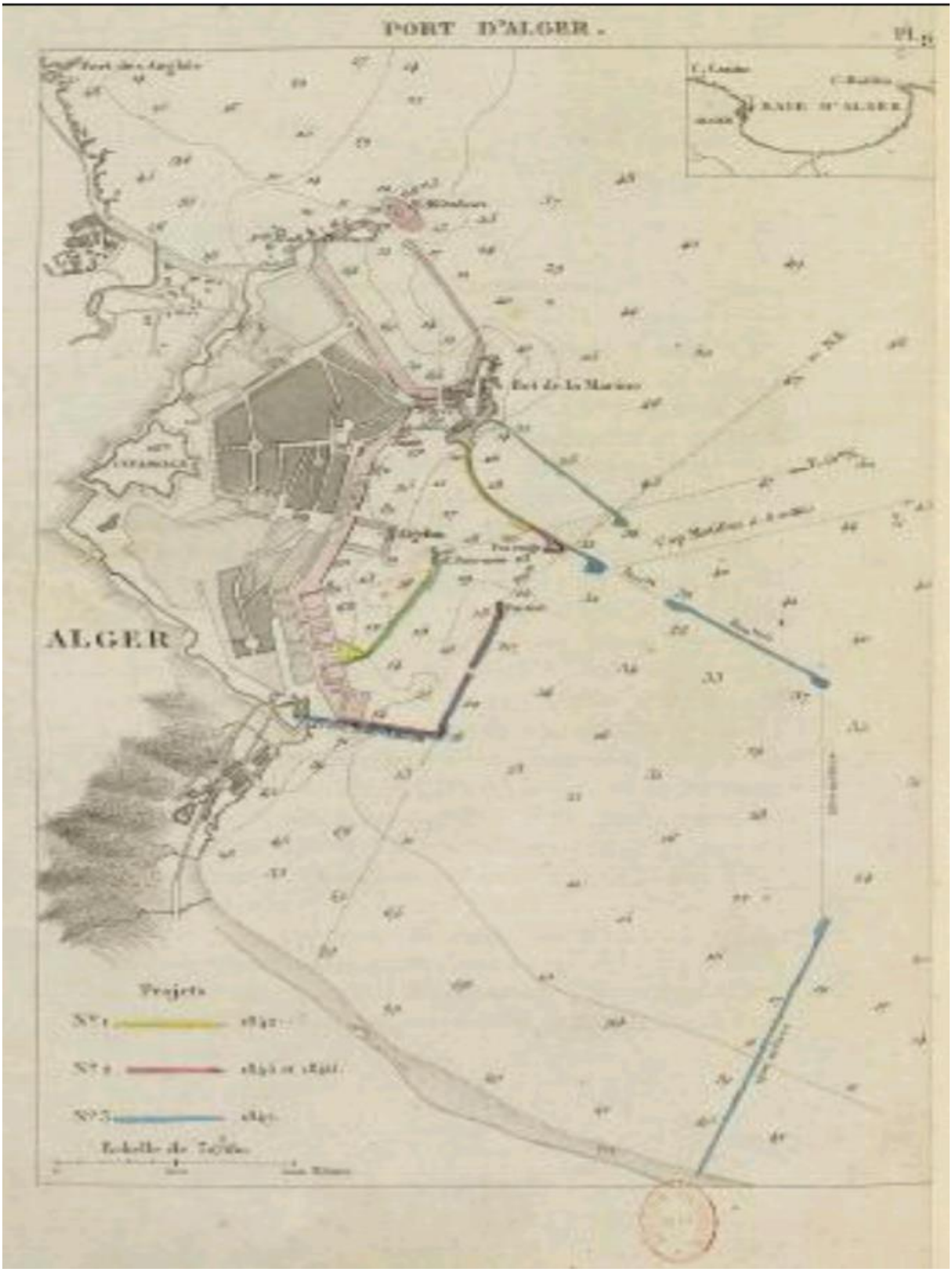

المصدر: عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص229.